الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي
المرجع: .....

إسهام القياس والاشتقاق في توليد الألفاظ اللغوية

-دراسة في مثاني القرآن الكريم-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبين:
أيمن مرّاد
النواري حمديني

إشراف الأستاذ:
*عبد الهادي حمر العين

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر

يقول المولى عز وجل في محكم تنزيله ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه...

نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ "عبد الهادي حمر العين" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يبخل بتوجيهاته ونصائحه وانتقاداته الموضوعية طوال فترة البحث.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون.

النواري – أيمن

إهداء:

أيمن

أحمد الله حمدا كثيرا على ما وفقني إليه من النعم؛ نعمه كافةً وهذا النجاح والتوفيق خاصة.

أهدي نجاحي إلى والديَّ وأدعو لهما دعوةً تكون صدقة جارية: "رب اعف عنهما واغفر لهما وارزقهما جنة الخلود وارحمهما فوق الأرض ويوم العرض، رب أسعدهما بتقواك واجعلهما في ضمانك وأمانك وإحسانك"...

إلى أفراد أسرتي الجامعية؛ كل باسمه وجميل وسمه...أساتذة، زملاء، أصدقاء، وإخوة... ألف شكر لكم ولكل من كان عونا لي في هذا المشوار من منطلقه إلى نهايته.

أحمد الله حمدا كثيرا على ما وفقني إليه من النعم؛ نعمه كافةً وهذا النجاح والتوفيق خاصة.

أهدي نجاحي إلى والديَّ وأدعو لهما دعوةً تكون صدقة جارية: "رب اعف عنهما واغفر لهما وارزقهما جنة الخلود وارحمهما فوق الأرض ويوم العرض، رب أسعدهما بتقواك واجعلهما في ضمانك وأمانك وإحسانك"...

إلى أفراد أسرتي الجامعية؛ كل باسمه وجميل وسمه...أساتذة، زملاء، أصدقاء، وإخوة... ألف شكر لكم ولكل من كان عونا لي في هذا المشوار من منطلقه إلى نهايته.

إهداء:

النواري

إلى التي كانت سببا في وجودي وأحسنت تربيتي أمي الغالية

إلى التي ساندتني ورفعت من هّمتي أم أولادي زوجتي، إلى قرّة عيني أولادي:

راما رتاج، براء، رتيل، ساجد عبد الرحمن.

إلى الذي نصحني وعلمني ووجهني وأشرف عليّ: أستاذي المحترم عبد الهادي حمر العين.

إلى كل الأهل والأصهار والأحباب والأصحاب وجنود الخفاء، والأساتذة والمشايخ.

إلى روح والدي وأختي.

أهدي هذا الجهد والتعب المتواضع في سبيل العلم والمعرفة.

مقدمـــة

مقدمة

الحمد لله الذي علّمنا البيان، وأكرمنا بنعمتي العقل واللسان، وفضّلنا على الكثير فجعلنا أهلاً لهذا الدّين وصلّ اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فتُعَدُّ اللغة من خَلْق أنفسنا وصُنعِ ألسنتنا، فهي جانب من حياتنا يتجدّد بنا، ويتطوّر معنا، ويسايرنا فيما نقع فيه من ضرورات، وهي وسيلة للتواصل والتفاهم بيننا ـ نحن البشر ـ ومن بين ما يجعل اللغة ثرية للتواصل بين الناس؛ آليتا القياس والاشتقاق، فهما مَهْدان كبيران في توسيع الثروة اللغوية وتكثيرها؛ هذان المنبعان لهما أثر كبير في استحداث ألفاظٍ عديدة ومعانٍ جديدة ذات دلالاتٍ مفيدة، كما أنها تعطي للمتكلم في اللغة مجالاً أرحب في استعمال الألفاظ المناسبة الدّالة على المعنى الذي نريد.

حيث تطرّقت هاتان الآليتان – القياس والاشتقاق – إلى وضع قوانين وقواعد لتطويع الثروة اللغوية، فحاولنا من خلال هذه الدّراسة الكشف عن آليات توليد الألفاظ والمعاني، من خلال القياس والاشتقاق وتطبيقها على نماذج من القرآن الكريم، فما هي الآليات التي وضعها العلماء لاستخراج هذه الثروات اللفظية؟ ما مدى دور كلٍّ من القياس والاشتقاق في توليد الألفاظ؟ بعبارة أخرى: هل يَكْمُنُ توسيع الثروة اللّفظية في دور القياس والاشتقاق؟

وتحقيقا لنا في رغبة البحث كانت الرؤية أن يكون عنوان بحثنا موسومًا بـ: **إسهام القياس والاشتقاق في توليد الألفاظ اللغوية دراسة في مثاني القرآن.**

نظراً لأهمّية الموضوع تولّدت لنا رغبة للبحث في هذا الموضوع؛ تعود إلى أسباب موضوعية، وأخرى ذاتية:

ـ أسباب موضوعية: أ ـ تتمثل في قيمة البحث العلمي.

ب ـ رؤية العلماء لهذا العلم وكيف قعّدوا له.

ـ أسباب ذاتية: أـ حبِّ الاطّلاع على هذا العلم،

ب ـ سُبُل آليات توليد هذا الكمّ الكبير من الألفاظ والكلمات.

وسعيًا منّا للوصول إلى أهداف هذه الدّراسة، حاولنا الإجابة عن تساؤلات وإشكاليات هذا البحث وقد تمثّلت فيما يأتي:

ـ أين يَكمُن أثر القياس والاشتقاق في تطويع الألفاظ اللغوية من خلال تطبيقها على القرآن الكريم؟

أ ـ هل أدّى القياس دوره في تطويع الألفاظ اللغوية؟

ب ـ ما طُرُقُ الاشتقاق وإسهامه في توسيع المفرة اللغوية؟

جـ ـ كيف أَثْرَت القراءات القرآنية عن طريقَيْ القياس والاشتقاق في تكثير الألفاظ؟

كما أنّ لكل دراسة منهجاً، فقد اقتضت منا عملية البحث أن نسلك منهجًا وصفيًا آليًا تحليلياً، مع الاستقراء في تتبع أحوال تغير الألفاظ من القديم إلى الحديث؛ وهذا مراعاةٍ منّا لنظام اللغة وطرائقها وخصوصياتها.

ومن باب الوفاء بفصول البحث، رأينا أنّ طبيعة البحث تنتظم في ثلاثة فصول، فصلين نظريين والثالث تطبيقي، تسبقهم مقدّمة ومدخل مذيّلين بحثنا بخاتمة، إضافة إلى المصادر والفهارس.

– تناولنا في المدخل مفاهيم ومصطلحات، تعريف القياس والاشتقاق لغة واصطلاحا، ثم يتلوهما تعريف للثروة اللفظية.

–**وكان عنوان الفصل الأوّل:** دور القياس عند العلماء القدامى والمحدثين في توليد الألفاظ، وقد تناولنا فيه مبحثين:

ـ الأول: أركان القياس وأهمّيته.

– الثاني: آراء العلماء القدامى والمحدثين في القياس وطرق توليده للألفاظ.

ـ **أمّا الفصل الثاني فعنوناه:** إسهامات الاشتقاق في تطويع الألفاظ وتوليدها، وقد تناولنا فيه مبحثين:

ـ الأول: ماهية الاشتقاق.

– الثاني: إسهامات الاشتقاق في تطويع الألفاظ وتوليدها من خلال المستويات اللغوية.

ـ أمّا الفصل الثالث فقد ضم الدراسة التطبيقية التحليلية فكان بعنوان: تطبيقات على القياس والاشتقاق وكيفية تكثير الألفاظ. وقد تناولنا فيه أيضًا مبحثان:

.–الأول: تطبيقات على القياس النحوي والصرفي في القراءات القرآنية.

–الثاني: تطبيقات على كيفية اشتقاق الألفاظ من خلال القراءات القرآنية.

–أمّا الخاتمة: فكانت حوصلة لأهمّ النتائج التي توصّلنا إليها.

ولحاجة الموضوع إلى الدراسات السابقة، فهو موضوع قديم حديث دائم النّظر فيه بنظرة التجديد، وهذا إن دلّ فإنّما يدل على أهمّيته الكبرى، وما بحثنا هذا إلاّ قطرة في محيط؛ فقد سبقنا إليه فحول العربية وأساطينها؛ ابتداء من الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى تلميذه سيبويه فيما ذكر في (الكتاب)، ثم ابن فارس وتلميذه ابن جني خاصّة فيما انفرد به كتابه (الخصائص)...وغير هؤلاء كثير لا يتّسع المقام لذكرهم، ولعلّ بحثنا هذا جاء محاولة منّا لإثبات إمكان العربية وخاصة في مواكبتها في العصر الحديث.

وقد استفدنا في بحثنا بقائمة نظن أنها كانت وافية إلى حدّ ما في إنجاز موضوعنا تكونت من مصادر ومراجع ومجلات وأطروحات دكتوراه أهمها:

ـ فمن كتب اللغة والمعاجم: اعتمدنا على (معجم العين) للخليل، و(لسان العرب) لابن منظور...

ـ ومن كتب النحو والصّرف: اعتمدنا على كتاب (الخصائص) لابن جنّي، وكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري...

ـ ومن كتب الاشتقاق: اعتمدنا على كتاب (مقاييس اللغة) لابن فارس، وكتاب (الاشتقاق) لعبد الله أمين...

ـ أمّا أطروحة الدكتوراه: (الاشتقاق عند ابن عادل الدّمشقي في تفسيره " اللباب في علوم الكتاب" لـ محمود الحسن مولانا شمس الحق...

ـ أما المجلات: عبد الرحمان الحاج صالح (القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه؛ مجلة اللسانيات ع /14-15)

ـ ومن كتب القراءات القرآنية: اعتمدنا على كتاب (طيبة النشر في القراءات العشر) لابن الجزري، وكتاب (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل) لجار الله الزمخشري، وكتاب (نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور) لبرهان الدين البقاعي ...إلخ.

أمّا الصعوبات التي واجهتنا؛ لا تكمن في وفرة المصادر والمراجع والوقت، وإنما كانت في صعوبة الإلمام بعناصر الموضوع؛ فهو يحتاج إلى دقّة وتركيز بالإضافة إلى أنه موضوع قديم ومتشعّب، وكذلك عدم سهولة البحث في الكتب القديمة وفهم مفرداتها، أمّا الثالثة تكمن في صعوبة إسقاط الجانب النظري على التطبيقي وبالضبط في المسائل الخلافية.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في دراستنا هذه ولو بالقدر اليسير، وأن يحظى هذا البحث بالقبول من طرف كل من يطّلع عليه، كما لا يفوتنا أن نتوجّه بعظيم الشكر والتقدير لجميع أساتذتنا الكرام، وخاصة الأساتذة المناقشون وذلك على جهدهم في تصويب هذا العمل وتصفّحه، وموظفي المكتبة الخاصة بالآداب الذين وفّروا لنا الجوّ المناسب للبحث، كما أخصّ بالذكر والشكر أستاذنا الفَضْل المشرف على هذا البحث" الدكتور عبد الهادي حمر العين" الذي نشهد له بأنه لم يبخل علينا بتوجيهاته وجهده ووقته فجزاه الله خير الجزاء. ونسأل الله التوفيق والسداد والرشاد. آمين.

مدخل

مفاهيم ومصطلحات

مدخل:

لطالما كانت اللغة العربية مركز اهتمام الباحثين قديمهم وحديثهم؛ فقد ذهب كثير من العلماء والفلاسفة إلى دراستها من جميع جوانبها وكل ما يتعلق بطبيعتها ووظيفتها وخصائصها، وكذا علاقتها بالنفس البشرية عبر العصور والتاريخ، فلغتنا العربية تنماز عن غيرها من اللغات بمزايا خاصّةٍ جعلتها تؤثّر فيها وفي أنظمتها المختلفة، فهي لغة اشتقاقية تقوم على مادّة أَصْلِيَة تُحَورُ بِنْيَتها الدّاخلية تحويرًا ذاتيا؛ فتصاغ الأبنية معتمدةً على الاشتقاق، إضافة إلى القياس الذي يُعَدُّ ثاني الأدلّة الرئيسة بعد السّماع، فهو الأساس الذي يُعتمد عليه للإلمام باللغة العربية، كما أنّه واسع المجال مترامي الأطراف يُمِتُّ إلى كل بابٍ من أبواب العربية بصلة.

وإذا كانت اللغات السامية لها وسائلها الخاصة في توليد الألفاظ وتنمية ثروتها اللفظية، فإن اللغة العربية في مقدّمة اللغات جميعا، توليدًا وتعبيرًا ودَلالة، ومن بين آلياتها الكثيرة في توسيع الثروة اللفظية، فإنّنا نقف مع هذين المنبعين ألا وهما "القياس " و "الاشتقاق".

أولا: مفهوم القياس لغة واصطلاحا:

1-لغة: جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت174هـ): «"قَ يَ سَ " القَيْسُ مصدر قِسْتُ والقَيْسُ بمنزلة القَدْرِ، وعُودٌ قَيْسُ إِصْبَعٍ أيْ قَدْرُ إِصْبَعٍ، وقَيْسُ هذا آنذاك قياسا وقَيْسًا، والمقياس هو بمعنى المِقْدار»[1].

وقال أبو نصر الجوهري (ت 398هـ): «قِسْتُ الشيء بالشيء، قدَّرته، ويقال: بينهماَ قَيْسُ رُمحٍ، وقَاسُ رمح، أي قدْرُ رُمْحٍ »[2]، وقال ابن فارس (ت 39هـ): «(قَ وَ سَ) القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء، ثم يصرَّفُ فتقلب واوهُ ياءً، والمعنى في الجميع، فالقَوسُ الذّراع، وسمّيت بذلك لأنه يقدَّر بها المذروع (وبها سمّيت القَوسُ) التي

[1] معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادّة (قَ يَ سَ)، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، ج 05/ 189.

[2] تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري أبو نصر إسماعيل، (مرتب ترتيبا ألفبائيا)، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2009، ص:97.

يُرمَى عنها»[1]. ممّا سبق يتّضح لنا من خلال المعنى اللّغوي أنّ القياس يكون أيضًا بمعنى المقدار ويكون بمعنى التقدير.

2-اصطلاحا: أورد أبو البركات محمد الأنباري (ت 577 هـ) تعريفين للقياس هما:

- «وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الاعراب»[2].
- «هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل» وقيل «هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع» وقيل «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع» وقيل «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»[3].

إلا أن الدكتور حسن خميس الملخ كان دقيقا في ملاحظته، حين فرّق بين التعريفين السابقين لابن الأنباري فقال: «التعريف الأول: يوجد به عنصر مجهول الحكم "غير المنقول"، أما التعريف الثاني: فلا يوجد به هذا العنصر المجهول الحكم، فالأول: يهدف إلى محاكاة العرب في طرائقهم لصوغ أصول المادّة وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك. وأمّا الثاني: يهدف إلى تأكيد حكم مقرّر مُسْبقا وتسويغه، وبناء على كل هذا: خَلُصَ إلى أنّ للقياس تعريفين أو مفهومين في النحو»[4].

---

[1] معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، مادّة (قَيَسَ)، تح، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، ج40/05.

[2] الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، ص: 45-46.

[3] لمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص: 93.

[4] نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 01، 2001، ص: 153.

ويعرّفه جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) بقوله: «حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه»[1]، ويشترط في ذلك القياس على كلام العرب إذا كان مطّرِدا حيث «يُكثر النّحاة العرب من القول بأنّ الأكثر هو الذي يُقاس عليه ولا يقاس على الأقلّ»[2].

أما بشير إبرير فعرّفه بقوله «هو حمل شيء على شيء لجامع بينهما، أي حمل الكَلِمة بعضُها على بعض إذا كانت تنتمي إلى جنس واحد، وهو الذي يسمّى في المنطق الرياضي "النظير على النظير "وبذلك تبرز البِنْية التي تجمع كل الكلمات المحمولة بعضها على بعض، يقول عبد الرحمان الحاج صالح (ت2017م) والذي يجهله معاصرونا هو « "المثال " أي الصيغة التي تُعَوّدُ الناس على العثور عليها في كل الجمل العربية تتكون من عنصر يتحكم في جميع العناصر الأخرى فسمُّوه العامل، وأنّ له معمولين أساسيين ولا يجوز أبدا أن يتقدّم المعمول الأول الذي لا يستغني عنه عامله...إلخ»[3]، ولما كان القياس هو الحمل على المسموع فيما لم يسمع، فلابد له من أركان أربعة يجب توافرها لتصح عملية القياس وهي:

- الأصل، الفرع، العلّة الجامعة بينهما، الحكم (سوف نشرح الأركان في موضعها لاحقًا).

نلاحظ من خلال هذه الأركان أنّ السبب الرئيس لوجود القياس هو الأصل فلا يقاس في غيابه، وهو الذي تقاس عليه الأحكام النحوية لاعتماده عن المسموع المطَّرَد الكثير من كلام العرب مثل: رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، ونصب المفاعيل والأحوال...إلخ.

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تعليق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص:303.

[2] القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، عبد الرحمان الحاج صالح، المجمّع الجزائري للغة العربية، جوان 2009، ص:9 0.

[3] أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، بشير إبرير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ع7 /01.

ثانيًا: مفهوم الاشتقاق لغة واصطلاحا:

1-لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور (ت711هـ): «واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف: أخذه منه»[1]

وجاء في مقاييس اللّغة: «شُقّ، الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء، ثم يُحْمَلُ عليه ويُشْتَق منه على معنى الاستعارة، تقول شققت الشيء أشُقُّه شقًّا إذا صدّعته، وبيده شقوق وبالدابّة شِقاق»[2]، كما جاء في تاج العروس للزبيدي (ت 379هـ): «الاشتقاق أحد شِقُّ الشيء وهو نصفه، والاشتقاق بيان الشيء من المرتجل: ثم أتى بكلام الجوهري وقال بعد ذلك: ومنه سمّي أخذ الكلمة من الكلمة اشتقاقاً»[3] والاشتقاق يرجع في الأصل إلى مادّة (شَ قَ قَ) ومعناه كما ورد في المعاجم اللّغوية «الصّدع والبينونة والخلاف والفصل»[4] ونحو ذلك، فمن خلال كل هذا نرى: أنّ الاشتقاق في اللغة هو «أخذ شِقِّ الشيء وهو نصفه، والاشتقاق الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه»[5]، فالاشتاق إذا: هو الأخذ بشقّ الشيء.

2- اصطلاحا: يُعرِّفه السيوطي (ت 911 هـ) بقوله: «هو أخذ صيغة من أخرى على اتفاقها معنى ومادّة أصلية وهيئة وتركيب، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا وهيئة»[6]، ويعرّفه ابن جني (ت 392 هـ) في قوله: «كأن تأخذ أصلا من الأصول فتحرره، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه»[7].

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 10 / 184.

[2] مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، مادّة (شقق)، ص:170.

[3] تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، مادة (شقق)، تج: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج25، ص 522.

[4] جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، تعليق: إبراهيم شمس الدين، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج01، ص 127.

[5] المعجم المفصّل في علم الصّرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1997م، ص: 139.

[6] المزهر في علوم اللّغة، السيوطي، تح: محمد أحمد المولى، ط3، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ج01/ 346.

[7] الخصائص، ابن جنّي، تح، محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ج 2 134/0 ـ 05.

فالاشتقاق هو «أن يأخذ من لفظة "ما " أ ومن كلمة أ وأكثر، مع التناسب في المعنى بين اللّفظة المشتقّة وما أخذ منها، مع الاختلاف في اللفظ مثل: ضَرَبَ يؤخذ منها: ضَارِبٌ، مَضْرُوبٌ، ضَرِبَ، ضَرَّابٌ، يَضْرِب، إِضْرِب، مِضْرَاب، مُضْرِب، وما إلى ذلك»[1]، نرى أنّ كلَّ هذه التعريفات تدور حول معنى واحد، وهو أخذ كلمة من أخرى مع الموافقة في الأصل والمعنى.

ثالثا: مفهوم الثروة اللغوية:

تعتبر اللغة ثروة الأمة التي بنتها كَلِمةً كَلِمة، وهي التي لا تقدّر بثمن، لأنها إرث الآباء والأجداد ولغة الأُمّة، لا تباع ولا تشترى وإنما تتوارث جيلا بعد جيل عن طريق الاكتساب أو غير ذلك، فهي من خَلْق أنفسنا ومن صُنْع ألسنتنا، بل هي جانب من حياتنا يتجدّد بنا ويتطور معنا، فقد عرَّفها الدكتور: جلال عزيز فرمان البرقعاوي بقوله: «هي جميع المفردات والتراكيب اللغوية التي يمكن أن يحصل عليها الطالب بكل الوسائل التعليمية المختلفة، والتي تجعله قادرا على التحدُّث والتخاطب مع الآخرين بسهولة ويسر من دون لحن أو عُجْمَة»[2] فالثروة اللّغوية أساسها تلك الآليات التي يكتسبها الطفل من خلال وسائل مختلفة يعيشها في حياته اليومية، فيتعلّم نطق الكلمات ونظمها وتوظيفها في أسلوب وقالَب لصناعة التعبير.

كما أنّها عُرِّفت عند عَفَتْ ميمونة بقولها: «الثروة اللّغوية هي تلك القدرات اللّفظية والأسلوبية الموجودة عند المتكلِّم، والتي تمنحه طاقة تعبيرية خاصّة يتعلّمها عن طريق الأطعمة والمشروبات، وأسماء الأيام والأسابيع وأعضاء الأسرة والجسم، وأدوات النّقل والاتّصال أضف إلى ذلك التّلقي الصّحيح الفصيح للألفاظ القرآنية والأحاديث النّبوية الشريفة، فالقرآن كمصدر أساسي تشريعي يجمع شتات الألسن من أنظمة صوتية صرفية نحوية دلالية ومعجمية للّغة، أما حفظ الأحاديث النّبوية والأذكار الواردة والأدعية عن النّبي

---

[1] الوجيز في الصرف، مسعد زياد، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2009م، ص:120.

[2] أساليب التنمية للثروة اللّغوية لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر مُدَرِّسي اللّغة العربية، جلال عزيز فرمان البرقعاوي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 08، 31 ديسمبر 2011، ص:03.

صلّى الله عليه وسلم بألفاظها وفهم مقاصدها، كل هذا يعطينا تنمية كبيرة للثروة اللّغوية وتوسيعه»[1]

فالثروة اللغوية تجمع من شتات متناثر من ذلك المحيط الذي يعيشه الإنسان، والاشتقاق والقياس يُعتبران من إحدى الآليات التي تعكس مرونة اللغة، وهما من إحدى السّمات المميزة للغة العربية، فبفضلهما استطاعا عبر هذا التاريخ الطّويل أن يستجيبا لمستعملَيْهما، فبالاشتقاق مثلاً استطاع مستعملو اللغة صياغة المفردات وفق قواعد هي في الأصل محدودة، لكنها تضع للمتكلم احتمالات عدّة يختار منها الملائم لما يريد الإفصاح والإبانة عنه، يقول المسدّي: «من أهمّ الآليات التي تفرزها اللغة لسدّ حاجات مستعمليها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة آلية التوليد التي يصنّفها علماء اللّسان إلى توليد لفظي وتوليد معنوي، وفي كلا الحالتين تنبثق دلالة تشق طريقها بين الحقولات اللغوية...»[2] فاللغة تتفتّح أفقيا وعموديا على الأنساق اللغوية فتعطيها اتساعًا وثراءً وتوليدًا.

رابعا: الفرق بين المثاني، الطوال، المئين، المفصل:

جاء في معجم الإمام الطبراني أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت مكان التوراة السبع، وأعطيت مكان الزبور المئين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفُضّلْت بالمفصّل[3] » رواه الطبراني، حديث حسن.

فمن خلال هذا الحديث يتبن لنا أنّ الأقسام ليست مستحدثة، وأنّ تأليف القرآن مأخوذ عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهي كالآتي:

---

[1] الاستراتيجيات المباشرة لتنمية الثروة اللفظية، عفت ميمونة، دراسة وصفية عن تعليم اللغة العربية في تربية الأطفال "السلام"، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج SSN: 2597.2425. ص108.

[2] المصطلح النقدي وآليات الصّياغة، المَسدّي عبد السلام، مجلة علامات، نادي جدّة الأدبي الثقافي، السعودية، 1993م، المجلد 02/ 08.

[3] المعجم الكبير، الطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، ط.02، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، حديث حسن، (8003) (08/285).

1 ـ المثاني: فهي ما ولّى المئين، وقد تسمّى سور القرآن كلها مثاني، قال الفرّاء: «المثاني هي السور التي آيها أقلّ من مائة آية، لأنّها تثنّى، أي تكرّر أكثر مما تثنّى الطوال المئون»[1].

2 ـ السبع: يطلق عليها "السبع" و "السبع الطوال"، وهي: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنعام، الأعراف، الأنفال، التوبة، وكانوا يعدّون الأنفال وبراءة سورة واحدة.

3 ـ المئون: فهي السور التي يقترب عدد آياتها من المائة أو تزيد.

4 ـ المفصّل: فهو لفظ يطلق على السور بدءًا من سورة "ق" إلى النّاس، وسمّي بذلك لكثرة الفصل بين سُوَرِه، بالبسملة، وهو ثلاثة أقسام: **طوال، أوساط، قصار**.

أ ـ الطوال: تبدأ من سورة الحجرات إلى سورة البروج.

ب ـ الأوساط: تنطلق من سورة البروج إلى سورة البيّنة.

جـ ـ القصار: وهي من بداية سورة الزلزلة إلى آخر القرآن (سورة الناس).[2]

الشاهد من هذا التقسيم والذي يخدم بحثنا: هو معنى "المثاني" وهي التي أقلّ من مائة آية.

---

[1] مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تح: فواز أحمد زمرلي، ط.01، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1415هـ ـ 1995م، ج01/ 243.244.

[2] البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، مصر،1427هـ ـ 2006 م ج01/ 244.

الفصل الأول

دور القياس عند العلماء القدامى والمحدثين في توليد الألفاظ.

المبحث الأوّل: أركان القياس وأهميته:

يُعتَبَر القياس الأصل الثاني من أصول النحو، وهو عبارة عن القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، ويبدو أنّه مصطلح قديم قدم النحو، ظهر في فترة مبكّرة من تاريخ النحو بمفاهيمه وشروطه وأركانه.

أولا: أركان القياس.

أ- الأصل (المَقِيسُ عليه):

المقيس عليه عند النحاة، هو «النّصوص اللّغوية المنقولة عن العرب، سواء أكان النقل بواسطة السّماع أم عن طريق الرّواية، وسواءً أكانت الرّواية مشافهة أم تدوينا وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النّحاة بعد ملاحظة هذه النّصوص»[1].

وبعبارة وجيزة «لا يقاس إلا على شيء معروف ممّا هو من كلام العرب»[2] أو مستنبط من كلامهم بعد الاستقراء.

والمقيس عليه عند ابن جنّي (ت 392هـ) يندرج ضمن صنفين كبيرين، إمّا أن يكون كثيرا مُطّرِدًا وإمّا أن يكون شاذّا، فقال «جعل أهل علم العرب ما استقرّ من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطّرِدًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا... ثم اعلم من بعد هذا، أنّ الكلام في الاطراد والشّذوذ على أربعة أضرُبٍ:

- مُطّرِدٌ في القياس والاستعمال جميعًا: وهو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قَامَ زَيْدٌ، وضربتُ عَمراً، ومررتُ بالمسجدِ.
- مُطَّرِدٌ في القياس شاذّ في الاستعمال: وذلك نحو الماضي من: يَذَرُ، ويدَعُ، وهما من، وذَرَ، وودَعَ.

---

[1] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، ط.01، القاهرة، 2006، ج95/01.

[2] القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتّب عليه، الحاج صالح، مجلّة اللّسانيات، ع/ 15.14، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، 2008، 2009، ص: 12.

- مُطّردٌ في الاستعمال شاذّ في القياس: وذلك نحو قولهم، استحوذ، استنوق الجمل، استصوب الأمر.
- شاذّ في القياس والاستعمال جميعا: وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو، محو: ثوبٌ مَصْوُونٌ، ومِسْكٌ مَذْوُوفٌ، ورجلٌ مَعْوُودٌ من مرضه، وكل ذلك شاذّ في القياس والاستعمال، فلا يُسَوَّغُ القياس عليه، ولا رُدَّ غيره إليه»[1].

فالمقصود من ابن جني: أنّه إذا تعارض السماع مع القياس فإنّنا نقدّم السماع على القياس، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أضف إلى ذلك أن الفعل "استحوذ " أقوى من "استنوق" لأن الأوّل معتل، والثاني مأخوذ من أسماء الجواهر.

وهذا ما علَّق عليه عبد الرحمن الحاج صالح (ت 2017 ه) من خلال تقسيمات ابن جنّي فقال شارحا ذلك «أنّ الذي يأخذ به النّحاة من المقيس عليه ويجيزونه، هو المُطَّرِد في القياس والاستعمال معا، والمطّرد في الاستعمال فقط، وبهذا يتّضح لنا أنّ الاستعمال مقدّم دائما على القياس، لكن أيّ استعمال، بل الاستعمال الذي يجري عند عامّة العرب أو أكثرهم، فهذا هو المعيار المعترف به، وهو جِدّ موضوعي وبالتالي يتّصف بالعلمية»[2].

ب- الفَرْعُ (المَقِيسُ):

المقيس هو المحمول على كلام العرب نصّاً شعرا أم نثرا... أو حكما ما يماثلهما وهذا هو شرطه، وقد نَقَلَ أبو عثمان المازني (ت249ه) عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت69ه) عن سيبويه (ت180ه) قولهما: «ما قيس عن كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن من كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم»[3]، وفي السياق نفسه يقول ابن الأنباري (ت328ه) مبيّنا شرعية القياس ومؤكّدا على دوره في استيعاب ما لا يقدر عليه النّقل: «أجمعنا على أنّه إذا قال العربي: (كَتَبَ زَيْدٌ) فإنّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم

---

[1] القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، عبد الرحمن الحاج صالح: ص: 11.

[2] القياس في النحو العربي، سعيد الزّبيدي ط.01، دار الشّروق، ، عمان، الأردن، 1997، ص: 25.

[3] المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جنّي، تح: إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم مصر، 1954، ج01/ 180.

مسمى تصح منه الكتابة، سواء أكان عربيا أم أعجميا نحو: زَيْدٌ و عُمَرُ وبَشِيرُ وأرْدَشِيرُ، إلى ما لا دخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محال»[1].

1-لغة: هي «اسم يطلق على معان متعدّدة في العربية، وهي لما يتغير الشيء بحصوله، وقيل عَلَّ الرّجل يَعِلُّ من المرض، وعَلَّ يَعِلُّ ويَعُلُّ من عَلَلَ الشَّراب»[2]، وهي عنده بمعنى «تشاغل أيضًا، تعلَّل بالأمر واعتلَّ، تشَاغل»[3]، قال:

فَاسْتَقْبَلَتْ لَيْلَةَ خِمْسٍ حَنَّان تَعْتَلُّ فيهِ برَجِيعِ الْعِيدَانِ[4]

2-اصطلاحا: هي الدليل على الحكم النحوي بوصفها أحد أركان القياس الأربعة «الأصل، الفرع، العلّة، الحكم»[5]، فالعلّة هي الركن الثالث للقياس، ولا يتم القياس كإجراء إلا بها، إذ لا بد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علّة تجمع بينهما، وعلى أساس منها يجب للمقيس حكم المقيس عليه، وقد ارتبطت العلّة النّحوية بالحكم النّحوي ارتباطا وثيقا[6].

وإنّ ظهور العلّة بمعنى تفسير الظاهرة اللّغوية وتبيين أسباب اتخاذها لِصورة معيّنة دون غيرها كان قديما، وقد عَرَفَها النُّحاة عند العرب الفصحاء أثناء بداية جمع اللغة وتدوينها مع أبي عمرو بن العلاء البصري (ت154هـ)، وفي هذا السّياق ينقل لنا ابن جنّي ما رُوِيَ له حيث يقول: «حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي قال نعم أليس بصحيفة؟

---

[1] لمع الأدلّة في أصول النحو، ابن الأنباري، ص: 89.

[2] لسان العرب، ابن منظور، مادّة (ع ل ل)، ج495/12.

[3] من غير عزوٍ في ابنِ سيّده، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، (علل): ج93/01.

[4] المصدر نفسه، ج 11 /469.

[5] لمع الأدلّة في أصول النحو، ابن الأنباري، ص: 42.

[6] أصول النحو العربي، أحمد نحلة، ط 1 ، دار العلوم العربية، 1407هـ، 1989م، ص: 124.

فقلت: ما اللُّغوب؟ فقال: الأحمق»[1] فعلّل الأعرابي تأنيثه " للكتاب "، بـ "صحيفة " لاشتراك الكلمتين في المعنى نفسه.

ثم يعلّق ابن جنّي على هذه الرواية مبيّناً تأثُّر النحاة القدامى بمثل هذا التعليل الذي قدّمه الأعرابي قائلا: «أفتُرَاكَ تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وتدرّبوا وقاسوا وتصرّفوا، أن يسمعوا أعرابيا جافيا غُلْفاً، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة، ويحتجُّ لتأنيث المذكّر بما ذُكِّر، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرّع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمِّه»[2] (أَمِّهِ بمعنى جماعته ذكره قطرب في مثلّثاته) وكأنّه يريد عدم كتمان العلم، وأن العلماء على دراية في كل شيء.

فالعلة التي قصدها الأعرابي واعتمدها النّحاة المؤسسون تدل على السّبب الذي يفسِّر وجها من وجوه الكلام أي تنوُّعاً من تنَوُّعاتِه، فهو توجيه ولا يوجّه إلا التنوع وخروج الشيء عن بابه، كخروج كلمة الكتاب من المذكّر إلى المؤنث في المستوى المعجمي من النِّظام اللغوي[3].

ثم توسّع النحاة في تقسيم العلّة، فقسّموها إلى: علّة تعليمية، علّة قياسية، علّة جدلية، ومن بين هؤلاء العلماء الإمام الزّجّاجي (ت 337 هـ) في كتابه الإيضاح...

ج- الحكم:

تعريفه: هو «إلحاق المقيس بالمقيس عليه، يتضمّن إعطائَه حكمَه وإعطاءَ المقيس حكمَ المقيس عليه، بحيث يتضمّن بالضرورة انتفاء ضدّ هذا الحكم»[4] فالحكم يثبت حكم غير

---

[1] الخصائص، ابن جني، ج 01/ 249.

[2] المصدر نفسه، ج 01/ 249.

[3] منطق العرب في علوم اللسان، الحاج صالح، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ص: 332.

[4] أصول التفكير النحو، علي أبو المكارم، ص/ 95.

المسموع بالقياس على المسموع المطّرد، ولا خلاف بين النّحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قِبَلِ الفصحاء، صحّ القياس على قاعدته[1].

وعلى هذا فإنّ إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمّن إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه، يتضمن بالضرورة انتفاء ضد هذا الحكم، ومن هنا قسَّم النحاة الحكم إلى قسمين هما: أحكام واجبة، أحكام ممنوعة، وهذا ما صرّح به "علي أبو المكارم " في كتابه "أصول التفكير النّحوي "...إلخ.

أمّا **السيوطي** (ت911 هـ) فقد حصرها في ستة أحكام هي كالآتي:

- **واجب:** حين يقول النحوي يجب كذا، فالمقصود أنّ هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلّم أن يخالفها دون أن يتخطى حدود النحو، فلا يحِقُّ لأحد حتى لو اتّصف بالفصاحة أن ينصب فاعلا أو يقدّمه على فعله، لأن رفع الفاعل وتأخُّره حكم واجب، فهو أحد الأحكام النّحوية النّاتجة عن القياس على المسموع والمرويّ المستقرأ، وموقعه مقابل للممنوع، ويتوسّطهما الجائز، وفي محيطهما يقع الحسن والقبيح، فهو يقصر الظاهرة على وجه واحد إلزامًا، لا يتعدّى إلى وجوه أخرى.
- **الحُسْنُ:** ويعني في الاصطلاح النّحوي: «حكم نحوي ناتج عن صور الإلحاق قي القياس، يحكم به النحوي في ظاهرة لغوية جاز فيها أكثر من وجه، فيقدَّم أحد هذه الأوجه على ما سواه؛ لعلة خاصّة به مستندًا إلى السّماع أو القياس [2] »
- **القبيح:** ظلّ حدّ القبح النحوي مجهولا قرونا طويلة، إلى أن جاء السيوطي ولم يعطه حدّا يسهّل الوقوف عليه؛ بل اكتفى بذكر مثال عليه كرفع المضارع بعد شرط المضارع مثل "إن يقم زيدٌ يقوم عمرٌو "، إلا أنه في دراسات جديدة من الباحثين المعاصرين حاولوا تقديم حدٍّ له، أو تقريب مدلول له بعبارات جامعة فقالوا: «هو

---

[1] الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة ـ البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ . 2000م، ص: 179.

[2] الأحكام النّحوية بين الثبات والتّحوّل، وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،1433هـ .2012م، ص: 119.

حكم نحوي يطلق على استعمالات افتراضية، وأخرى حقيقية وردت عن العرب، شذّت عن التراكيب ومعايير النظم اللغوية المطّردة، فسلك النّحاة فيها مسلك التّأويل لإجازتها علة قبحها»[1].

- **خلاف الأولى:** كتقديم المفعول نحو "ضرب غلامَه زيدٌ "، لأنّ الأَوْلى وصْلُ الفاعل بالفعل لكونه كجزئه.
- **الجائز على السواء:** كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له، أي إنّ الحذف والإثبات جائز في كلا الحالتين»[2].
- **ممنوع:** إذا قال النحوي "هذا يمتنع " أو "لا يجوز" فالمعنى أن ارتكاب ذلك الفعل مخالفة وانتهاك للقاعدة، ومن ثم للصحة النحوية، فلا يجوز لأحد أن يُدخل الجواز على الأسماء ولا حروف الجر على الأفعال....[3]؛ هذه هي التقسيمات الستة التي عمل بها السيوطي في توظيف الحكم النحوي. وهنا ك من أضاف "الرخصة " كحكم من الأحكام النحوية...إلخ.

ثانيا: أهمّية القياس:

لقد عرف النحاة العرب مفهوم القياس منذ البدايات الأولى لتطوُّر النحو، وقد اقترن إجراؤه على اللغة العربية منذ القديم، باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ)، وكان يشجع تلامذته على اعتماده.

يقول ابن سلاّم الجمحي (ت 23 هـ) «قلت ليونس بن حبيب (ت 182 هـ) هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد الصَّويق؟ يعني "السويق"، قال:

---

[1] الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي، ص: 91.

[2] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، ط.02، دار البيروني، 1427هـ، 2006 م، ص: 19.

[3] الأحكام النحوية عند شرّاح جمل عبد القاهر الجرجاني دراسة وصفية مقارنة، محمد أحمد محمد عبد الرحيم، شبكة الألوكة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم،1436هـ - 2015م، ص: 16.

نعم: عمرو بن تميم تقولها، قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النّحو يطّرد وينقاس»[1].

فكان ابن أبي إسحاق مولعا بالقياس ولعا شديدا، ويقدّمه على بعض السماع الفصيح، إلى درجة أنه طَعَنَ في لغة بعض الفصحاء، وقد روي عنه أنه كان يكثر الردّ على الفرزدق (ت 110هـ)، ويقول له: «أسأت، إنما الصحيح كذا وكذا، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، فهجاه الفرزدق في بيت يقول فيه:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ الله مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا»[2]

فالشاهد من البيت: "مولى مواليا " لأن الاسم المنقوص المستحق المنع من الصرف، كجوار، وغواش، تحذف ياؤه رفعا وجرًّا، وينوّن، نحو: جاءت جوارٍ ومررت بجوارٍ وهؤلاء موالٍ. ويكون الجرّ بفتحة مقدّرة على الياء المحذوفة، والرفع بضمة مقدّرة عليها كذلك، أما في حالة النصب فتثبت الياء مفتوحة، فالفرزدق في بيته هذا، فقد أثبت الياء في حالة الجر، وكان حقّه أن يقول: «ولكن عبد الله مولى "موال". بحذف يائها وتنوينها تنوين العوض»، وتجدر أهمية القياس، بأنّه أدعى إلى الاختصار والإيجاز باعتباره يقيس الظاهرة على ظاهرة أخرى ويحكم لها بحكمها، وقد أدرك القدماء فائدته، لذلك قال أبو علي الفارسي (ت377 هـ) في مقولته المشهورة «أُخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس»[3]. فهو يشير إلى أهمية القياس ولما له من أثر في توليد الألفاظ وتصحيحها.

أما ابن الأنباري (ت328هـ) فهو أيضا من الذين أدركوا أهمية القياس، وعَدَّ إنكار القياس، إنكارا للنحو نفسه، لأن النحو كما يرى فهو كله قياس، وقال الكسائي(ت189هـ)[4]: «إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنتَفَعْ وممن أيّدوا مذهب أبي علي الفارسي في

---

[1] طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج01 / 15.

[2] خزانة الأدب ولُبّ لُبَابِ لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج03 /237.

[3] الخصائص، ابن جنّي، ج01 / 357.

[4] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص: 58.

القياس الإمام الزمخشري (ت538هـ) فقد كان يرى الاحتجاجَ بأقوال "المولدين" والقياس عليها، وكذلك العلامة الرضي الاسترابادي (ت686هـ) الذي اشتَشْهَدَ بشعر لأبي تمام (ت231هـ) في عدّة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب»[1]. فمن خلال هذه الشواهد التي نسبت إلى أصحابها نجد أن القياس أعطى أهمية كبيرة في جمع اللغة وتقعيدها.

ومن العلماء المعاصرين الذين اعترفوا بأهمّية القياس نجد الشيخ محمد الخضر حسين (ت1958م) فقد أدرك أهمّية القياس، حيث يرى: «أنّ واضع اللغة هو وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظا بعينها، كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل، وتوسل للدلالة على بقيتها بمقاييس قدَّرها...، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها»[2].

فمحمد الخضر يرى أنّ القياس وسيلةٌ تمكِّن الانسان من النُّطق بآلاف من الكلم والجمل، دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحّة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو دواوين جامعة لمنثور العرب ومنظومها، فالقياس يوفِّر الألفاظ والجمل وتتعدّد المعاني به.

فمن خلال كل هذا نستنتج أهمية كبيرة للقياس لا يمكن لأحد إنكارها، لأنه يغني المتكلم عن سماع كل ما تقوله العرب، أضف إلى ذلك أنه من أبرز الطرق في تنمية الألفاظ، لأنه وثيق الصلة بالوسائل الرامية إلى إغناء اللغة وترقيتها، أما ما سواه من الوسائل الأخرى كالاشتقاق والنحت والتعريب... فتطبيق له.

المبحث الثاني: آراء العلماء القدامى والمحدثين في القياس وطُرُقِ توليدِه للألفاظ.

أوّلا: آراء العلماء القدامى والمحدثين في القياس:

مرّت العربية في مراحلها المتقدّمة بأدوار تطويرية تركت فيها شيئا كثيرا من القوانين والقواعد التي تحكم مفرداتِها وأبنيتِها، وهذه سمة كل لغةٍ حيّةٍ تأخذ وتعطي ما يناسب ظروفها

[1] من أسرار اللغة العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلوا، المصرية، القاهرة، 1978، ص: 13.

[2] القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص: 27.

الخاصة، والقياس كغيره من أصول العربية مرّ بمراحل منذ عصور الاحتجاج حتى استقرّ بمفهومه الحديث.

1-المرحلة الأولى: عند علماء العرب القدامى: انطلقت من أطوار ومراحل متعدّدة:

أ-القرن الأول والثاني الهجري:

بدأت الانطلاقة فيهما مع أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) «كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها»[1] ثم تلاه أبو إسحاق الحضرمي (117هـ) فقد ولع بالقياس « وكان أول من مدَّ القياس والعلل...»[2] فهذه النشأة المبكرة للقياس سببها العلاقة الوثيقة بين الدراسات اللغوية والعلوم الاسلامية[3]، وكذلك مشايخهما كعيسى بن عمر(ت 149هـ)، واصطلح عليه "بالقياس الاستعمالي "، لأنه يعتمد على «حمل غير المنقول على المنقول بشرط أن يكون في معناه»[4]، فغير المنقول هو الكلام المستحدث أو بمعنى آخر هو الكلام الجديد المتداول بين الناس مثل "صِحافَة، طِبَاعَة "فهي مقيسة على الكلام العربي الفصيح "تِجَارَةٌ و زِرَاعَة "، أضف إلى ذلك رفع ما يستحق أن يكون فاعلا، ونصب ما يكون مفعولا به، فحَمَلَ الأول على الثاني»[5]، ويُعدُّ من أدلّة النحو ومسائله، كما قال الإمام الكسائي «إنما النحو قياس يتبع»[6]، وقد سمى بعض المحدثين هذا النوع من القياس "بالقياس الاستعمالي " وذلك لكثرة تداوله بين العرب فيما بينهم.

وحمل كلامنا عن كلامهم في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من "إبدال، إعلال، حذف، زيادة... "أوفي نظام الكلام "كالتقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والإعراب والبناء "، وقد

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النحاة، يوسف القطفي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط01، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406هـ، 1982م، ج 49/01.

[2] المرجع نفسه، ج165/02.

[3] لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص: 96،95.

[4] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص: 68.

[5] الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات ابن الأنباري، ص: 45.

[6] القياس في العربية، محمد حسن عبد العزيز، ط.01، دار الفكر العربي، 1995، ص: 19-20.

أجمع أهل اللّغة إلا من شذّ منهم على أنّ لِلُغة العرب قياسا، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض[1].

فالقياس في عصور الاحتجاج هو «أنك تحمل مالم تسمعه على ما سمعته، وفي هذا تخفيف الكلفة عن الناس في تعلُّم العربية»[2]، وهو ما ذهب إليه إبراهيم أنيس «أن القياس عند علماء القرنين الأول والثاني كان يراد به وضع الأحكام العامة» وهو «جمع النظير إلى النظير».

وهو أظهر أنواع القياس وأقربها إلى الذّهن، لأنه يظهر شدّة التقيّد بالسماع.

ب-القرن الثالث للهجرة:

وقد جاء بعد سيبويه نحاةٌ اهتموا بالقياس وأَوْلوْه عنايتهم، منهم أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت215هـ) الذي لازم سيبويه وتتلمذ عليه، وأخذ منه، وألّف في القياس كتابا سمّاه بـ«المقاييس في النحو»[3] أضف إلى ذلك أبو عثمان المازني (ت247هـ) الذي ألّف كتابه "التصريف " وهو دليل على اعتنائه واهتمامه الكبير بالقياس على كلام العرب، أما أبو العباس المبرّد (ت285هـ) الذي قال فيه الأزهري (ت370هـ) «كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه»[4]، وقد وصفه ابن جني بقوله «يُعَدُّ جبلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرَّرَها، وأجْرى الفروع والعِلَلَ والمقاييس عليها»[5]، وممّا روي عنه فقد كان من أواخر أئمة البصرة المُهِمّين.

---

[1] دراسات في فقه اللّغة، صبحي الصالح، ط.03، دار العلم للملايين، ص: 174.

[2] الموقف من الجديد اللّغوي، محاضرة ألقاها د: نعمة الله العزاوي في المجمّع العراقي نشر في مجلّة الضاد، 1999: ع02/02.

[3] الخصائص، ابن جني، ج01/ 309 . 310.

[4] تهذيب اللّغة، الأزهري، تح: عبد السلام محمد هارون، ط.01، مكتبة الخانجي، مصر، 1396هـ، 1976م، ج 24/01.

[5] سرُّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، تح: مصطفى السّقّا وآخرون، ط 01، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1374 هـ . 1954 م، ج140/01.

أمّا أبو بكر بن السرّاج (ت316هـ)، فكان من الذين اهتمُّوا بأصول العربية وجمعوا مقاييسها، فقد عُنِيَ بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدُّون بالشَّوَاذ والنَّوادِرِ داعيا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية[1]، ويذكر عنه أيضا بأنّه من أواخر المدرسة البصرية.

ج-القرن الرابع الهجري:

في هذا القرن بزغ نجم أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، فانتقل مصطلح القياس بعد أن وضعت الأحكام إلى معنى جديد ارتبط بمقولة: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[2] وقد قال أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي بهذا النوع من القياس أو المعنى، فقد كان ابن جني مولعاً بالقياس كثير الأخذ به ناصحا بتأمُّله، وإن اللغة لا يمكن أن تؤخذ كلها بالقياس، ويقاس على ما كثر استعماله، وإن تعارض مع السماع وجب الالتزام بالمسموع ويترك القياس، "لأنّ السماع يبطل القياس "، وتركه يبقى ذخيرة للمحدثين إذا ما احتيج إليه.

كما نجد ابن جني قد فاق أستاذه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق وهو القائل «مسألة واحدة من القياس أَنْبَلُ وأَنْبَهُ من كتاب لغة عند عيون الناس»[3] وهنا نلاحظ عن ابن جني أن القياس مهما كانت قوّته، فإنه لا يُسْتَغْنى عن شواهد السَّماع لدعم القياس، وفي نفس الوقت يرى أن القياس هو الضامن والحافظ للغة من سلطان الدّخيل الأجنبي.

د- القرن الخامس إلى العاشر:

نقف في هذه المرحلة عند عالمين بارزين هما: ابن الأنباري (ت577هـ) والإمام الحافظ السيوطي:

---

[1] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط.07، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة،1119. ص: 159.

[2] المنصف، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، ط. 01، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، مصر،1373هـ - 1954م ، ج 279/01.

[3] الخصائص، ابن جني، ج 02 /90.

- **أبو البركات ابن الأنباري:** «ولدعام 271هـ في سامراء، تعلّم على يد والده وعلى أستاذه ثعلب النحو واللغة، وعلى غيرهما، ذاع صيته بين الناس وصار ندّاً لأبيه وهو صغير، فكثر تلاميذه وبدأوا ينسخون عنه مصنفاته وأماليه، من مؤلفاته أسرار العربية وغيرها، توفي عام328هـ»[1]، يقول ابن الأنباري في اللمع: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقّق لأنّ النحو كلّه قياس، فهو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[2]. فمن خلال هذا القول لا نعلم أحدا أنكر القياس إلا الظاهرية. وخاصة "قياس العلة " لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة الواضحة. فابن الأنباري وافق ابن جني في أركان القياس إلا أنه جعل للقياس أنواعا ثلاثة هي:

1/ قياس العلَّة: «وهو رَدُّ الفرع على الأصل بالعلّة التي عَلَقَ عليها الحكم في الأصل، نحو: حمل مالم يسمَّ فاعله على الفاعل بعلَّة الإسناد»، ولكن بشرطين هما:

- أن يكون المقيس عليه أصلا والمقيس فرعا، ونقصد بالأصالة والفرعية هنا الأسبقية في الوضع، فيكون الأصل أسبق من الفرع في اكتساب الحكم.
- أن تكون العلَّة التي وُجدت في الفرع هي نفس العلَّة التي أكسبت الأصل الحكم[3].

وهذان الشرطان موجودان في مثال الأنباري الذي ذكرناه، فالفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، والعلة التي أكسبت الفرع الحكم هي التي أكسبت الأصل الحكم.

2/ قياس الشَّبه: حيث يرى ابن الأنباري قياس الشّبه أنه يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشَّبه غير العلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل، نحو: أن يدلَّ على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصَّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، ففي قياس

---

[1] ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته، سيف بن أحمد الغرير، تح: حاتم صالح الضامن، ط01، دبي الإمارات العربية المتّحدة، دار البشائر للطباعة والتوزيع، 1425هـ، 2004م، ص: 11.

[2] لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص: 95.

[3] القياس أصلا من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاّد في الردّ على المبرّد، مجلّة الباحث، جامعة القرويين، مراكش، المغرب،31 . 05 .2019 م، العدد، 01، مجلد، 11، ص: 162.

الشبه لا نبحث في المقيس عليه عن العلَّة التي من أجلها اكتسب الحكم ثم نبحث عنها بعد في المقيس، بل نبني القياس على مُجرَّد الشبه بينهما[1].

فالذي نلاحظه من خلال التعريفين، أن هناك خلطا بينهما، لكن التفريق بينهما يكون بحسب توفر الشرطين، فلا بدَّ أن يجتمعا.

3/ قياس الطّرد: وهو الذي يوجد معه الحكم ولو لم تكن هناك العلّة، واختلفوا فيه هل هو حجّة أم لا؟ فذهب قوم إلى أنه ليس بحجّة، ودليلهم في ذلك لأنه مجرّد الطرد لا يوجب غلبة الظّنّ، ألا ترى أنك لو علّلْت بناءَ "ليس " بعدم التّصرُّف لا طُّرد البناء في كل فعل غير متصرِّف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير متصرّف[2]، فخلاصة القول؛ النوع الأول يتجلّى في قياس العلّة التي تكون بحمل المقيس. على المقيس عليه مع وجود العلّة التي ثبت لها الحكم في المقيس عليه، والثاني قياس الشّبه والذي يعتمد على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه من غير النَّظر إلى العلَّة، أمَّا الثالث هو قياس الطَّرد الذي يتطلّب وجود حكم مع فقدان العلّة، كما نلحظ أن القياس قد بلغ أشدَّه عند ابن الأنباري، وهو تعقيد واضح تغلب عليه الصنعة الأصولية والكلامية والفقهية.

- **السيوطي:** «ولد عام 848هـ بمصر، عاش في أسرة اتخذت العلم سبيلا، بل ورد أنّ أمّه جاءها المخاض وهي بين الكتب، مات عنه والده وعمره خمس سنوات، من مشايخه ابن حجر العسقلاني، حفظ القرآن في سن الثامنة، ثم تفرّغ للعلوم الأخرى كالفقه والعربية وغيرها، أجيز للتدريس وعمره 17 عاما من مؤلفاته الاقتراح في أصول النحو، توفي عام 911هـ»[3]، فجلال الدّين السيوطي هو من أبرز الذين اعتمدوا على الأدلّة النحوية من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، وإذا تكلمنا عن القياس من وجهة نظر السيوطي نجده هو الآخر

---

[1] القياس أصلا من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاّد في الردّ على المبرّد، مجلّة الباحث، المصدر نفسه، ص: 188.

[2] لمع الأدلّة، ابن الأنباري، ص: 105.

[3] رسالة ماجستير، موقف الإمام السيوطي من الإلهيات والنبوات (دراسة ونقدا)، الطالب: طلعت جبر المجدلاوي، الجامعة الإسلامية غزة، 2002م، ص: 13 ـ 14.

الذي حذا حذْوَ العلماء القدماء و لمسته واضحة عند ذكر أركان القياس وخاصة في الركن الثالث ألا وهو العلّة.

فالعلّة هي: ما يُجْمع بين الأصل والفرع، وهي علاقة المشابهة بينهما، ويعبر عنها النحاة بمصطلح يناسب كل عملية قياس على حدة، كالمشابهة بين الفاعل ونائبه، إلا أن السيوطي قسم العلل إلى أقسام بخلاف غيره من العلماء وهي كالآتي:

أقسام العلة	شرحها
• **علّة السماع:**	-كقولهم امرأة ثدياء، ولا يقال رجل أثدى وليس من علّة إلا السماع.
• **علّة تشبيه:**	-مثل إعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض الأسماء لشبهها الحروف.
• **علّة استغناء:**	-مثل استغنائهم بتَرَكَ عن وَقَعَ وَدَعَ وَذَر[1].
• **عِلّة استثقال:**	-مثل استثقالهم الواو في يَعِدُ لوقوعها بين ياء وكسرة.
• **عِلَّة تعويض:**	-مثل تعويضهم الميم في اللَّهُمَّ من حرف النداء.
• **عَلَّة حَمْلٍ على المعنى:**	-مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [سورة البقرة، 274]، فقد ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنّثة حملا لها على معنى الوعظ[2]. وهو مصطلح غير متداول عند النحاة القدامى وإنّما يعبّرون عنه بألفاظ أخرى، كالتأويل، قُصِدَ به كذا، حَمَله على كذا...إلخ.
• **علة تخفيف:**	-مثل: وضع الميم في موضع الواو في كلمة "فم " فأبدلت من الواو في قولهم: "فم " والأصل "فوه " فحذفت الهاء تخفيفا[3].

[1] أصول النحو العربي، محمد خان، ط.01، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص: 103.

[2] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص: 99.

[3] الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج 01/ 391.

• **علّة اختصار:**	-مثل في باب النداء نقول "يا فلان " اختصارا لقولنا "أنادي فلانا " أو "أدعو فلانا "، لأن الحرف فيه ناب مناب أدعو أو أنادي، واستَغْنَوْا بقولهم "يا " عن الفعل "أدعو أو أنادي"[1] ومنه قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾ [سورة يوسف، 29] والتقدير يا يوسف.

الجدول 01: أقسام العلة عند السيوطي.

نلاحظ أن السيوطي قد اتّسع في تناول الأدلّة النحوية (أصول النحو) مفصّلا فيها أيّما تفصيل.

نستنتج مما سبق: أنّ القياس عند علماء القرنين الأول والثاني كان يراد به وضع الأحكام العامّة، وهو جمع النظير بالنظير، وهو أظهر أنواع القياس وأقربها إلى الذهن، لأنه يظهر شدّة التقيّد بالسماع، ثم انتقل القياس بعد هذين القرنين من الفطرة والسجية ومقارنة الأشباه بالنظائر، إلى التأثُّر بالمنطق فجعلوا له منهجاً ذا قواعدَ ومعالمَ محدّدة، وعدّوه منبعا رئيسا تستمدُّ منه القواعد النحوية، وحكّموه في لغات العرب أحيانا، حتى أصبح له أركان أربعة "أصل وفرع وحكم وعلّة " وهو ما يُسَمَّى بالقياس الصناعي.

2- المرحلة الثانية: القياس عند علماء العرب المحدثين:

اهتم اللغويون العرب في العصر الحديث بدراسة علم اللغة الحديث، وكان لهم صدًى عظيم، وكان القياس من الموضوعات التي تناولوها بالدراسة والتحليل.

ومن العلماء المحدثين الذين عرّفوا القياس، نذكر تعريف الدكتور إبراهيم أنيس (ت 1977هـ): «هو استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشْتَقَّ المرء صيغة من مادّة من مَوَادِّ اللغة على نسق صيغة مألوفةٍ من مادَّةٍ أُخرى سُمِّيَ عمله قياسا»[2] بمعنى أنّ القياس عملية عقلية

[1] الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، اعتنى به، محمد فاضلي، ط.01، دار الأبحاث، الجزائر، 2007م، ج01/ 51.

[2] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط 04، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1971 م، ص: 90.

يقوم بها الفرد كلما احتاج إلى كلمة أو صيغة، وهي مستمرة في كل لغة وفي كل عصر، ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية.

فالقياس وسيلة من وسائل نمو اللغة وتوسعها واطِّرَادها، وكأنّ المحدثين يعيبون على البصريين بأنهم متشدّدين فيه، لأنّ البصريين لم يجيزوا القياس على الأمثلة القليلة أو النّادرة، وأجاز الكوفيون القياس على المثال الواحد المسموع.

وفي الوقت نفسه دَعُوا إلى الأخذ والانتفاع الوارد والمسموع برأي الكوفيين، لتُمنَح اللغةُ قوّةً وسَعَةً ومقدرة على مسايرة الحياة المتجدّدة بمستحدثاتها العلمية والحضارية[1]، مستندين إلى رأي أبي عثمان المازني (ت247هـ) في مصنفه بأن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت بعضها فقست عليه غيره»[2]، ويجرون هذه القاعدة على ما عرّبته العرب ويجيزون القياس عليه، كما قال أبو علي الفارسي: «"طاب الْخُشْكُنانُ". خاص بدقيق الحنطة إذا عُجِنَ فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إيَّاه قد أدخلته كلام العرب»[3]، فهذا يدل على أن لكل لغة من هذه اللغات نظاما خاصًّا في أصواتها وصرفها ونحوها يختلف عن الفصحى المشتركة وعن غيرها. وإذا ذهبنا لإلقاء نظرة على العلماء المحدثين للقياس فإننا نجد إبراهيم أنيس قد أرجع سِرَّ الخلافيين علماء العربية في شأن القياس إلى اختلاف وجهات النظر في فهم بعض المسائل المتصلة به منها:

---

[1] اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، حسن عون، ط.01، مطبعة رويال خلف محكمة اسكندرية الشرعية، 1952م، ص: 45.

[2] الخصائص، ابن جني، ج 01 / 358.

[3] المنصف، ابن جنّي، ج01/ 01.

1-معنى السَّليقة (الملكة) اللُّغوية:

أ-كيفية تقعيد القواعد للغة من اللغات:

- **فأما الأولى:** وهي معنى السليقة اللغوية، فإن القدامى من العرب يربطون السليقة اللغوية ارتباطا وثيقا "بالجنس العربي"، وبالتالي فهم ينكرون على "الفارسي" أو "اليوناني" إمكان إتقان هذه اللغة كما يتقنها أهلوها من العرب، مهما بذلوا في تعليمها، لأنهم يظلون أجانب عن اللغة كما هم أجانب عن الجنس العربي، وكأن الرواةَ تصوّروا أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب، ويختلط بدمائهم ورمالهم وخيامهم، وهذا هو سرُّ السليقة العربية الذي يورِّثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان[1]، ومن أجل تهديم نظرية السليقة التقليدية والموروثة، ذهب تمام حسان (ت2011هـ) يحدّد للخليقة معنًى اصطلاحيا يقابل معنى السَّليقة فقال في وصفهما:

❖ **أمَّا الخَلِيقَة:** هي تلبُّسُ الإنسان بطبيعته النَّاطقة في خَلْقِهِ وتكوينه، بمعنى: يحدّ د له اللغة التي يتكلمها، وظروف نشأتها، وطريقة اكتسابها، وهي ظروف تتصل بالسليقة لا بالخليقة.

❖ **أمّا السليقة:** فهي اكتساب اللغة في مرحلة خاصة من حياة الانسان، فهو يقصد تعلم الطفل لغة أمّه، أو هي عملية نُمُوٍّ مستمرّة في تعلُّم اللغة مادام الفرد حيًّا في الجماعة التي ينتمي إليها.

فالطفل حين يتعلم لغة أبويه يمر بمراحل معيَّنة تتطلب منه جهدا كبيراً وزمنا طويلا، ثم بعد ذلك يصبح يتكلّم بطلاقة ويسرٍ دون تكلُّفٍ أو عسرٍ، فلا يكاد يخطر المعنى بباله حتى ينطق بما يعبِّر عن هذا المعنى بتلك الطَّرائق والأساليب الشائعة في بيئته، لا يخطئ فيها أو ينحرف عنها دون شعور، حاله مثل حال راكب الدَّرَّاجة يشعر شعوراً قويًّا بحركات بدنه ورجليه في أثناء تعلُّم الرُّكوب، فإذا أتقنه أمكنه أن ينسى أو يتناسى كل شيء عن درّاجته وهو فوقها، ولا يكاد يشعر بحركاته أو سكناته، وكذلك الطفل يَظَلُّ يشعُر شعورًا قويًّا

[1] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط.6، مكتبة الأنجلوا المصرية، 1978، ص: 36.

بتركيب الأصوات في لغة أبويه، واختلاف الصِّيغ، والرَّبط بين الكلمات في الجمل، حتى تتم مراحل نمو اللغة عنده، فلا يتلعثم ولا يفكر في الأصوات أو العبارات أثناء الكلام[1]. فمن خلال ما زعمه إبراهيم أنيس نلحظ خصوصية اللغة، وأن القياس فيها مباح يلد مع نطق الطفل ونموه من خلال ما يجمعه من رصيده اللغوي وخاصة من عند الأم.

- **أما الثانية: كيفية تقعيد القواعد لِلُغة من اللغات:** هذا العنصر ينقسم إلى قسمين هما:

– **قوانين علم اللغة:** إنّ المتأمِّل في تقعيد قواعد اللغة، نجدها تخضع إلى قوانين، كغيرها من العلوم الاجتماعية والطبيعية....إلخ، ومن القوانين التي اهتدى إليها الباحثون واكتشفوها، نجد طائفةً كبيرة من القوانين منها ما يتعلّق "بالأصوات " ومنها ما يتعلّق "بالتركيب " ومنها ما يتعلق "بالدَّلالة " أضف إلى ذلك "الوظائف اللغوية ".....إلخ[2]، فعلم اللغة ليس كعلم الطبيعة مثلا يخضع إلى تلك العلوم من التجربة المَعْمَلِيَة ولو أن علم الأصوات يخضع إلى بعض الآليات والأدوات والقوانين اللغوية ليس لها ما للقوانين في العلوم الطبيعية مثلا من حتمية وجبرية[3].

فالظواهر اللغوية لا تخضع لإرادة الأفراد والجماعات، وإنما تسير وفقا لنواميسَ لاَ تقِل في ثباتها وصرامتها واطِّرادها وعدم قابليتها للتخلف عن النواميس التي تخضع لها ظواهر الفلك والطبيعة، والدليل على ذلك، قد يكون في استطاعة الفرد أو في استطاعة الجماعة اختراع لفظ أو تركيب، ولكن بمجرّد أن يقذف بهذا اللفظ أو التركيب في التداول اللغوي وتتناقله الألسنة، يَفلِتُ من إرادة مخترعه ويخضع في سيره وتطوره وحياته لقوانين صارمة وثابتة لا يستطيع الفرد ولا الجماعة إلى تعويقها أو تغييرها سبيلا[4].

---

[1] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص: 35.34.

[2] علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ط.09، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص: 12.

[3] علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص: 12

[4] ينظر: علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص: 21.

فمن خلال هذا نلحظ أنه لا يمكن للفرد أو الجماعات إيقاف الزحف اللغوي أو جموده، فمهما أُلِّفت المعجمات، وضُبِطَتِ القواعد والأصوات وقُيِّدت بالكتابة...فإنها تزيدها قوّة في تحطيم هذه الأغلال وذلك عن طريق القياس في توليد ثروتها اللفظية.

- معايير القياس في اللغة:

العيار في اللغة: القياس، والمعيار: المقياس، وهو مأخوذ من عَايَرْتُ الشيء بالشيء: إذا قستُه به وعرفتُ صحّتَه، ومنه المعيار للدّينار والدّراهم ليعرف ما فيها من الذهب والفضة، والمنهج المعياري نحدد به دراسة اللغة استنادا إلى هذا الأساس، وأصل اللغة المعيارية هو لهجة من اللهجات القومية توفّرت لها أسباب الرقيّ والنموّ والتطوّر فأصبحت لغة رسمية للأمم إضافة إلى أنها لغة العلم والأدب، وخير مثال على ذلك "لغة قريش" كانت في أواخر العصر الجاهلي لهجة، ولكن القبائل العربية أقرَّتْها وشرّفتها قياسا على ما تتموقعه سيادة قريش السياسية، ومنزلتها الدينية، وسيطرتها على الأسواق، والتحدث بها في المحافل، إضافة إلى إلقاء الخطب والأشعار بها، وعند نزول القرآن الكريم بها زادها رسوخا وشرفا وشموخا بين القبائل، إضافة إلى اعتماد تدوين الوَحْيَيْنِ بها[1]. وأغلب الظنّ أنّ كل الحديث ممثل للغة قريش ومعتمد عليها.

أما سبب أسبقية المنهج "الوصفي" لا عن المنهج المعياري في دراسة العربية، لأن في العهد الأول كان همُّ اللغويين "الجمع، والإحصاء، والاستقصاء، والاستقراء " ثم استنباط الأحكام من الكلام، وكل ذلك من طبيعة المنهج الوصفي، ثم احتاج هذا المنهج الوصفي لتحويل العلم الذي كشف عنه إلى ميدان للتعليم فتبنّى المنهج -المعياري- لوضع القواعد في أيدي النا شيء، بُغْيَة دراستها لتعصم ألسنتهم من الوقوع في اللحن[2].

فمعايير المنهج الوصفي، وهو المرجع الذي احتكم إليه سيبويه والكسائي ألا وهو -البيئة الإعرابية- قد اختفى في العصر الحديث، فإن المرجع الوحيد الذي بقي بين أيدي العلماء

---

[1] لغة قريش، مختار الغوث، ط.01، دار المعراج الدولية للنشر، 1997م، ص: 368.

[2] في علم اللغة، غازي مختار طليمات، ط.02، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2000 م، ص: 193/185.

هو ما ورثوه من شواهد وقواعد، ولذلك أخذت المناهج تبتعد عن السماع وتلتصق "بالقياس" حتى أصبح القياس الحكم الوحيد في تمييز المقبول من المرذول.

خلاصة: الفرق بين القياس عند القدامى والمحدثين من العرب:

القياس عند العرب القدامى	القياس عند العرب المحدثين
1- يقيسون على النصوص التي سُمِعَت عن العرب بتحديد زمانها ومكانها عند جمهور علمائهم. 2- يقيسون على الكثير (البصريون) وعلى القليل والكثير (الكوفيون). 3- يتكلم في القياس العلماء الذين يهتمون بخدمة العربية، أمّا الفصحاء فليس بهم حاجة إليه.	1- يقيس المحدثون على ما اختزنته ذاكرة الفرد من مسائل اللغة قياسا صحيحا. 2- يقيس المحدثون على ما في ذهن المرء ولو على أساس مثال واحد أو مثالين.

الجدول 02: الفرق بين القياس عند القدامى والمحدثين من العرب.

ثانيا: طُرُقُ القياس في توليد الألفاظ:

يُشَبِّهُ "فيرث ": «ولد عام 1980م، بيور كشير، لغوي بريطاني، وشخصية رئيسة في تطوير علم اللغة ببريطانيا، درس اللغة الهندية وتأثّر بنظرياتها، تولّى مَهَمّة التدريس بجامعات عِدّة منها: جامعة البنجاب درّس فيها اللغة الإنجليزية، كلية اللسانيات للدراسات الشرقية والإفريقية بلندن...إلخ، من مؤلفاته: تقنية علم الدّلالة، مدرسة الصوتيات الإنجليزية...وغيرها، توفّي عام: 1960م»[1]، اللغات الطبيعية كالشجرة التي تُوَرَّقُ وتتساقط أوراقها باستمرار، فهي كالكائنات الحيّة، يسري عليها بعض ما يسري على الإنسان والحيوانات والنبات، من احتكاك وتنازع وصراع على البقاء وسعي وراء الهيمنة...، فاللغات تُولَدُ وتنمو وتتطوّر وتتغيّر وتشيخ وتهرم، وقد يقصر عمرها فيدركها الموت لتحل محلّها

[1] اللسانيات النّشأة والتّطور، أحمد مومن، ط.02، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص: 172.

لغات أخرى، فاللغة العربية كغيرها من اللغات البشرية، تتجدد وتتغير، وتموت وتولد، ومن الأسباب التي تساعدها على الولادة القياس.

فاللغة العربية تَمَكَّنَتْ من الخروج سالمة غانمة بفضل مرونتها وما تتوفّر عليه من آليات لغوية حيّة في التوليد والاقتباس ومن الوسائل التي تتولد بها الألفاظ نذكر مثلا: الاشتقاق، التعريب النَّحْت، المجاز، "القياس " هذا الأخير "القياس " يُعَدُّ القلب النابض للغة إلى جانب السّماع، وهو كما يعرِّفه الأصوليون:

عرفه السيوطي بقوله: « هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[1]، فحمل غير المنقول "الفرع" كنائب الفاعل، على المنقول وهو "الأصل " كالفاعل، إذا كان في معناه، وهي "العلة" وتمثل في هذا المثال "الإسناد"، والحكم أيضا وهو "الرفع "، فللقياس دور بارز في توسيع اللغة وتنمية رصيدها، فنحن ولا غيرنا لم نسمع كما يقول ابن جني «كل كلام العرب منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، فلم نسمع جميع المواضي، والمضارعات، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، والجموع، والتكابير، والتصاغير»[2]. فالعرب لم تنطق بكلمات مثل: "موَّيْت " ميما (كتبت ميما) و"لوَّيْت " لاءً، و"كوّفت " كافا، و "دوَّلْت " دالاً، و"زَوَّيْتُ ".....ولكن اللغويين قاسوه على كلام العرب، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[3]. لذا نجد الزّجّاجي في كتابه "الإيضاح في عِلَلِ النحو " يوضح لنا شيئا من توليد الألفاظ عن طريق القياس في باب العلَّة وقسَّمها إلى ثلاثة أضرب هي كالآتي:

1- العِلّة التعليميَّة:

وهي التي يُتوَصَّلُ بها إلى تعَلُّم كلام العرب، لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنَّا سمعنا قام زيدٌ فهو قائم، ورَكِبَ فهُو رَاكِبٌ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهبَ ذاهبٌ، وأَكَلَ آكِلٌ، وما أشبه ذلك...، فمن

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص: 94_95.

[2] ف "المواضي والمضارعات والتكابير والتصاغير " كلها صيغ قياسية سليمة وصيحة وإن لم تسمع عن العرب.

[3] اللغة العربية وآليات توليد ألفاظ الحضارة، محمد صاري، مجلة أبوليوس، ع 04، جانفي 2016، ص: 09.

هذا النَّوعُ من العلَلِ بقولنا أيضا: إنَّ زيداً قائِمٌ، فإن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا بإنَّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك عَلِمْناهُ ونعلمه، وكذلك قام زيدٌ، إن قيلَ: لم رفعتم زيدًا؟ قلنا لأنّه فاعل اشتغل فعلُه به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضُبِطَ كلا م العرب[1]. والعلّة التعليمية ملمح من ملامح الشبه الذي يقرّب بين الشيئين، فيجعلهما تحت حكم واحد، وبذلك تستمرّ اللغة وتتجدد وفق نظامها الأصيل فيتصل اللاحق بالسابق دون عناء[2].

2- العِلَّةُ الْقِياسية:

كأن يقال لمن قال: نصبتُ زيداً بإنَّ، في قوله: إنَّ زيداً قائمٌ، لِمَ وجبَتْ أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحملت عليه فأُعْمِلت إعْماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدُ وما أشبه ذلك[3].العلة هنا محمولة على قياس في غيرها، سواء كانت تعليمية أو قياسية.

3- العِلَّة الجدَليَةُ النظرية:

فكل ما يُعْتل به في باب "إنّ " بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبَّهتُموها؟ أبالماضية، أم بالمستقبلية، أم الحادثة في الحال؟ ...، وحين شبَّهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها أ إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلاَّ شبّهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرغ

---

[1] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص:64.

[2] أصول النحو العربي، محمد خان، ص:100.

[3] ينظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 64.

ثانٍ، فأيُّ علّة دَعتْكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأيُّ قياس اطُّردَ لكم في ذلك؟ وكل شيء اعتل به هو المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنّظر[1].

فالقياس أداة إجرائية تُجْبِرُ النقص في اللغة وتُوَلِّدُ من الشيء أشياء، ولولاه لعمّت الفوضى في التخاطب، ولَمَا تعلّم أحد منا لغة المنشأ، هذا هو القياس الذي أنشأه القدامى والمحدثون في مهارة لتعويض النّقص في المدوّنة اللُّغوية المثالية (الافتراضية).

[1] الإيضاح في النحو، الزجاجي، ص: 65.

الفصل الثاني

إسهامات الاشتقاق في تطويع الألفاظ وتوليدها.

المبحث الأول: ماهية الاشتقاق.

أولا: أصل الاشتقاق:

لم تتّفق كلمة العلماء بشأن أصل المشتقّات، وكان الخلاف قائماً في الاشتقاق نفسه، وقد أورد أبو بكر ابن السرّاج اختلافهم فيه فقال: «... فمنهم من يقول: لا اشتقاق في اللغة البتّة وهم الأقل، ومنهم من يقول: بل كل لفظتين متّفقتين، فإحداهما مشتقّة من الأخرى، ومنهم من يقول: بعض ذلك مشتق، وبعضه غير مشتق، وهؤلاء هم جمهور أهل اللغة»[1]، وإذا أمعنّا النّظر في هذه الآراء نجد: أنّ رأي الجمهور هو الذي نميل إليه، لأنه متوافق مع طبيعة الأشياء ومنطق اللغة، فالاشتقاق يؤدّي حاجةً أو يسُدُّ معنًى أراده المتكلّم، وقد يكثر بكثرة الاحتجاج إليه ولكنّه لن يكون ذلك مطلقًا، وإنما هو بقدر ما يسوّغه، لذا كان من الطبيعي أن ترى اللغة كلاماً مشتقًّا وآخر غير مشتقٍّ، أضف إلى ذلك أن العلماء كما اختلفوا في الاشتقاق اختلفوا أيضا في أصل المشتقات؟ فإلى أيّ مدى يعود أصل المشتقّات:

1- رأي البصريين في الاشتقاق:

يرَى البصريون أن أصل الاشتقاق هو المصدر إلا من شذَّ منهم، فقد ذهب البصريون وفي مقدّمتهم سيبويه والمبرّد وابن السّرّاج والفارسي وابن جني، إلى أن المصدر أصل مأخوذ منه الفعل وسائر المشتقات، فذكر سيبويه في "الكتاب " نصوصاً تدلّ على ذلك:

- **أولها:** «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء...التي هي أحداث، نحو: الضرب والحمد والقتل»[2] وقد شرح السيرافي هذه العبارة بقولها: «يعني أنّ هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء»[3]. كما ذهب إلى هذا محمد محي الدين عبد الحميد (1972م) إذ يقول:« المصدر هو الأصل وما عداه من الفعل

---

[1] رسالة الاشتقاق، ابن السّرّاج، ص: 31.

[2] الكتاب، سيبويه، ج01/ 21.

[3] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تح: رمضان عبد التّوّاب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدّايم، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1986 م، ج01 /54.

بأنواعه الثلاثة وسائر المشتقات من الصفات كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، ومن غير الصفات كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة فروع عن المصدر ومأخوذة منه[1] » فيعد بذلك المصدر أصلا والفعل وغيره من المشتقات فروعا عليه، أي أنها مأخوذة منه.

- **أما ثانيها:** فقد ذكر سيبويه في الكتاب قوله: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعضٍ، فالأفعال أثقل من الأسماء...فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء» ، فقد شرح المحقّق الأستاذ عبد السلام هارون قوله: «وإنما هي من الأسماء "بقوله " أيْ الأفعال مشتقّة من الأسماء، فَقَتَل مشتقٌّ من القَتْل وهكذا.
- **ثالثا:** أما القول الثالث الذي استشهد به سيبويه على مصدرية الاشتقاق هو ما ذكره في كتابه بقوله: «واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخِذَ منه». فسيبويه «يسمّي المصدر حدثاً وحدَثانًا وربّما يسمّيه فعلاً»[2]. فمن خلال ما تناولناه من أقوال لسيبويه نرى أن هذه النصوص تدعّم أصلية الاشتقاق هو المصدر ولو اختلفت مصطلحاته عند سيبويه، حدثاً وحدثاناً وفعلاً.

فالنصوص الدّالة على جعل الأصالة للمصدر والفرعية للفعل كثيرة عند علما البصرة الذين ينسبون الاشتقاق إلى المصدر وليس الفعل، فقد ذكر المبرّد هو الآخر في المقتضب أدلة على مصدرية الاشتقاق، فقال في كتابه «واعلم أن المصادر تنصب الأفعال التي هي

[1] دروس التصريف القسم الأول في المقدمات وتصريف الأفعال، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية والدار النموذجية، صيدا، بيروت،1416هـ . 1995م،ص:14 ـ 15.

[2] الكتاب، سيبويه، ج21/01.

منها»[1]، وهو ما ذهب إليه ابن السرّاج في كتابه الأصول في النّحو فقال: «وجميع الأفعال مشتقّة من الأسماء التي تسمّى مصادر كالضرب والقتل والحمد»[2].

فجعل هو كذلك أصل الاشتقاق المصدر، أما ابن جنّي في كتابه اللُّمع في العربية فأقَرّ فيه بمصدرية الاشتقاق بقوله: «اعلم أن المصدر كل اسم دَلَّ على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتقٌّ من المصدر»[3].

يقول ابن مالك في ألفيته في باب المفعول المطلق:

بِمِثْلِهِ أوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ[4]

يقول ابن عقيل (ت769هـ) في شرحه لألفية ابن مالك في هذا البيت؛ أنّ المصدر ينتصب بثلاثة أسباب:

1/ ينتصب المصدر بمثله: أي بالمصدر نحو: «عجبتُ منْ ضَرْبكَ زيداً ضَربًا شديداً»، ضربك /ضَرْبًا.

2/ ينتصب المصدر بالفعل: نحو: «ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا»، ضَرَبْتُ / ضَرْبًا.

3/ ينتصب المصدر بالوصف: نحو: «أنا ضاربٌ زيدًا ضربًا»، ضَارِبٌ / ضَرْبًا.

فمذهب البصريين أنّ المصدر أصلٌ، والفعل والوصف مشتقّان منه، فهذا معنى قوله «وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْن انْتُخِبْ» أي: المختار أنّ المصدرَ أصلٌ لهذين، أي: الفعل والوصف[5].

---

[1] المقتضب، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1399هـ، ج118/01.

[2] الأصول في النحو، ابن السّرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط03، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ، 1996م ج40/01.

[3] اللمع في العربية، ابن جني، تح: حامد المؤمن، ط02، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1975م، ص: 101.

[4] محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م، ج02/ 125.

[5] المصدر نفسه، ج126/02.

وهو ما جاء أيضاً في كتاب التسهيل للمرادي بقوله: «وهو أصل الفعل لا فرعه خلافاً للكوفيين»[1].

أدِلَّةُ البَصْرِيينَ في الاشتقاق: استدلَّ البصريون ومن ساروا على دربهم لإثبات أصالة المصدر وفرعَيْه الفعل والصِّفات بوجوهٍ عِدَّةٍ منها:

- تسمية المصدر "مصدراً "، هو خير دليل على أنّ الفعل صَادِرٌ عنه، لأن المصدر من صَدَرَ على وزن "مَفْعَلْ "، وهو الموضع الذي تَصْدُرُ عنه الإبل وتَرِدُهُ، فسمّي الحدث مصدراً تشبيهاً بذلك[2]، ولولا ذلك لما كان لتسميته بالمصدر أيَّ وجه.
- نجد أنّ الفعل يحتوي على معنى المصدر، والمصدر لا يحتوي على معنى الفعل، ففي "ضَرَبَ" نجد دلالة على "الضَّرْب "، ولا نجد في "الضَّرْب " دلالة على "ضَرَبَ " فالمصدر مثل قطعة من الذّهب والفضّة ونحوهما من الموادّ الخامّ، والفعل كالمجوهرات التي تُتَّخَذُ من الذّهب والفضّة، فالمجوهرات مَصُوغَةٌ من الذّهب، وليس الذّهب مَصُوغًا من المجوهرات، ومن أجل ذلك، حَكَمَ البصريون على المصدر بأنّه أصل أُخِذَ منه الفعل وسائر المشتقّات[3].
- تعتبر دَلالة المصدر على الأزمنة دَلالة مطلقة، ودَلالة الفعل دَلالة مقيّدة، فيشترك المصدر بلفظه الواحد في الماضي والحال والمستقبل، بينما يدلُّ الفعل بصِيَغِه، الثلاث على الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل، والدّال على الإطلاق أولى أن

---

[1] شرح التسهيل، المرادي الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط01، مكتبة الايمان المنصورة، القاهرة، 1427هـ، 2006م، ص: 458.

[2] علل النحو، الورّاق أبو الحسن محمد بن عبد الله، تح: محمود جاسم محمد الدّرويش، ط01، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ، 1999م، ص: 305.

[3] شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمان السّيّد، وبدوي المختون، ط.1، 1410هـ19م، هجر للطباعة والنّشر والتوزيع، مصر، ج178/01.

يكون أصلاً محمولاً عليه ما يدلُّ على التَّقييدِ جريًا على القاعدة الأصولية[1]، بمعنى أنّ المصدر عام والفعل خاص من عمومية المصدر، والعام يقدّم على الخاص.

- المصدر بصيغته يدل على شيء واحد، وهو الدّلالة على الحدث فقط مجرَّدًا عن الارتباط بزمان معيّنٍ، والفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المعيّن، فما دلّ على الواحد أولى أن يكون أصلاً لما دلَّ عليه اثنين كالعدد يأتي الواحد قبل الاثنين[2]؛ بمعنى أنّ المصدر يأتي واحداً والفعل في مجموعة تُرَكَّبُ إلى بعضها.
- ذكر ابن مالك في التسهيل أنّ المصدر كثيرًا ما يكون واحدًا، بينما الأفعال ثلاثة: ماضٍ، مضارع، أمر، فلو حكمنا باشتقاق المصدر من الفعل لكان ينبغي أن يكون ذلك، إمّا من الثلاثة أو من واحد منها، والأوّل محال والثاني ترجيح بلا مرجّح، فتعيّن أنّ المصدر هو الأصل تحاشيًا لِماَ يُفْضِي إلى الاستحالة[3]؛ فمن خلال هذه الأدلة وغيرها، نجد أنّ هذا المذهب نال من القَبُول ما جعل العلماء قديمًا وحديثًا يميلون إليه، ويؤيدون ويحتجُّون له بحُجَجٍ عقليةٍ وبراهين منطقية، كما فعل أبو الحسن الورَّاق في علل النّحو، والفارسي في التّكملة، والرّضيّ في شرح الكافية...إلخ.

2- رأْيُ الكوفيين في الاشتقاق:

ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل أصل والمصدر فرع عنه، وهو عكس المذهب الأوّل، وقد نسبه العلماء إلى الكوفيين عامّة دون ذكر أعيانهم، ولعلَّ ذلك يعود إلى أنّه لم يوجد في النّحو الكوفي من الكتب مثل ما وُجِد في النحو البصري، ولأصحاب هذا المذهب أدلة يستندون إليها.

---

[1] شرح اللّمع في النّحو، الضّرير القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، تح: رجب عثمان محمد، ط 01، 1420 هـ_2000 م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 58.

[2] الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، قدّم له ووضع هوامشة وفهارسه حسن حمد، ط.01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1988م، ج218/01.

[3] شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمان السّيّد، وبدوي المختون، ط.01، هجر للطباعة والنّشر والتوزيع، مصر، 1410هـ، 1990م، ج178/01.

أدلّة الكوفيين في الاشتقاق: استدلّ الكوفيون لإثبات مذهبهم بوجوه:

- وجود أفعال لا مصدر لها نحو: "نِعْمَ، بئْسَ، عَسَى، ليْسَ "يدفع للقول بأصالة الفعل دون المصدر، إذ لو كان الأمر بخلاف ذلك، لكان ذلك مؤدِّيًا إلى وجود الفرع دون وجود الأصل، وفيه من الاستحالة ما لا يخفى ولا ضَيْرَ أن يوجد الأصل دون الفرع[1].فهنا دور الفعل في الاشتقاق أشمل من دور المصدر.
- المصدر على وزن "مَفْعَلْ " بمعنى المفعول أو الفاعل، وليس بمعنى الموضع الذي يصدر عنه الفعل تشبيهم ألفاً بمصدر الإبل كما يدّعيه البصريون، بل سُمِّيَ المصدر مصدرًا، لأنّه مصدور عن الفعل كقولهم "مَرْكَبٌ فَارِهٌ " و "مَشْرَبٌ عَذْبٌ " بمعنى "مَرْكُوبٌ فَارِهٌ " و "مَشْرُوبٌ عَذْبٌ "، أو سُمِّيَ بهذا اللّفظ الاسم لأنّه بمعنى اسم الفاعل أي الصّادر عن الفعل، وعلى هذا لفظ "المصدر " مصدرٌ ميمِي مثل: "قَعَدْتُ مَقْعَدًا حَسَنًا أيْ قُعُودًا حَسَنًا، و "سَلَكْتُ مَسْلَكًا آمِنًا " ومَجِيئُ المصدر بمعنى اسم الفاعل كثير في اللغة، نحو: " زيدٌ عَدْلٌ أيْ عادلٌ، ورجُلٌ زَوْرٌ أيْ زَائرٌ، والمصدر بهذين المعنيَيْنِ يدلُّ على أَنّه مصدر عن الفعل أو صادِرٌ عن الفعل الذي هو أصلٌ له وليس فَرْعًا[2]. فالفعل تشتق منه أوزان عديدة ومتنوعة.
- المصدر تابع للفعل والفعل متبوع له، وكَوْنُه تابِعًا للفعل يُعطي دلالةً قويّةً على أنّ الفعل أصلٌ مأخوذٌ منه المصدر، ليس العكس وتبَعِيَةُ المصدر للفعل تتحقّقُ في عِدّةِ مسائل:
- المصدر يتبع الفعل في الصحّة والاعتلال فيصحَّ إن صحَّ الفعل نحو: قَاوَمَ قِوَامًا، ولاَوَذَ لِوَاذًا، وجَاوَر جِوَارًا، ويُعْتَلُّ إن اعتَلَّ الفعل، نحو: قَامَ قِيَامًا، ولاَذَ لِيَاذًا، وصَامَ صِيَامًا، فلمّا كان المصدر يتبع الفعل فيما ذُكِرَ، وجب أن يكون الفعل أصلاً له[3].

---

[1] شرح التسهيل، المرادي، ص: 459.

[2] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط.01، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، 2000م، ص: 147.

[3] علل النحو، الورّاق، ص: 307.

- الفعل عامل في المصدر ومؤثّرٌ فيه، ولا ريب أنّ رتبة العامل قبل المعمول نحو: "قُعُودًا "في "قَعَدْتُ قُعُودًا" منتصب بـ "قَعَدْتُ" الفعل، فاستحق الفعل أن يكون أصلاً للمصدر بقُوّةِ عمله وتأثيره فيه[1].فتأثير الفعل في الاشتقاق أقوى من المصدر.
- المصدر يأتي مؤكِّدًا للفعل، فنقول: "ضَرَبْتُ ضَرْبًا "، ولا شكّ أنّ رتبة المؤكَّد أسبق من رتبة المؤكِّد، فلذلك استحقّ الفعل أن يكون أصلاً للمصدر[2].

رَدُّ البصريّين على الكوفيين: من بين الرُّدود التي رَدَّ بها البصريون على الكوفيين ما يلي:

- أمّا قولهم بتبعيّةِ المصدر للفعل في الصّحّة والاعتلال، واتّخاذُهم ذلك دليلاً على أصالة الفعل وفرعية المصدر، فغير صحيح لأمور:

1. أنّه لم يكن المصدر ليصحّ لصحّة الفعل ولا يعتلّ لاعتلاله إلا لما بينهما من الملابسة طلبًا للتّشاكل بينهما، ولتجري تصاريف الكلمة عن سَنَنٍ واحدٍ؛ حيث رُوعِيَ ذلك التّشاكل في حذف الواو من "أَعِدُ" و "نَعِدُ" و "تَعِدُ" حملاً على "يَعِدُ" وفي حذف الهمزة من "يُكْرِمُ "و "تُكْرِمُ "و "نُكْرِمُ "حملاً على "أُكْرِمُ"[3].

والعرب كثيرًا ما يحملون الشيء على الشيء لغرض التّشاكل، لا لأجل أنّ المحمول عليه أصل والمحمول فرع، وقد يحملون الأصل على الفرع، كبنائهم المضارع المتّصل بنون النّسوة نحو "يَضْرِبْنَ "حملاً على الفعل الماضي المتّصل بنون النّسوة نحو "ضَرَبْنَ"، والفعل المستقبل قبل الماضي، وكبناء الفرّاء(ت207هـ) الفعل الماضي المفرد الغائب نحو "ضَرَبَ" حملا على الفعل الماضي المتّصل بألف الاثنين وهو من باب حمل الأصل على الفرع[4]، لأنّ الواحد أصل للإثنين.

---

[1] اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص: 261.

[2] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص: 163.

[3] المصدر نفسه، ص: 163_164.

[4] علل النحو، الورّاق، ص: 307.

2. لا مانع من حمل الأصل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل، فلا مانع من حمل المصدر وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في مسألة الاشتقاق، ولكنّه أيْ الفعل أصل في مسألة الاعتلال والمصدر فرع عنه، ومن ثَمَّ قال أبو الحسن الورّاق: «فإذا جاز للفرّاء أن يحمل الأصل على الفرع وهو المخالف لنا في هذه المسألة جاز لنا أن نحمل المصدر وإن كان أصلاً للفعل في باب الإعلال»[1].

3. أمّا استدلالهم بوجود أفعالٍ دون مصادر لها واتّخاذهم ذلك دليلاً لأصالة الفعل، فإنّ ذلك معارَضٌ من قِبَلِ البصريين بوجود مصادر دون أفعالٍ لها كما ذكرنا من قبل، ثم إنّ العرب قد تستعمل الفروع وترفُضُ الأصول، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعًا، ومن الأمثلة على استعمالهم الفرع دون الأصل قولهم: "طَيْرٌ عَبَادِيدُ"[2] ولا واحد له من لفظه نحو "كاد زيدٌ يقومُ" فـ "يقوم" في موضع "قائمٌ" ولا يستعمل "قَائِمٌ" إلا في الضَّرورة[3].هذا باختصار لردّ البصريين على الكوفيين والرُّدودُ كثيرة.

الرّأْيُ الثالث: هناك مذهب ثالث يتوسّط المذهبين وهو أنّ: كلاًّ من المصدر والفعل أصل قائم برأسه، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر، وهذا يعني أنّ للمصدر من الأصالة مثل ما للفعل من الأصالة، ولا يحكم على أحدهما بأنّه أصل والآخر فرع، وقد نسب هذا المذهب إلى أبي بكر بن طلحة.

أبو بكر بن طلحة: «هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة، ولد عام 545هـ "بابرة" كان إماما في صناعة العربية نظّارًا عارفًا بعلم الكلام، درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين

---

[1] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف، تح: حسن هنداوي، ط.01، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1429هـ، 2008م، ج 07 /137_138.

[2] "عباديد" من مادة (ع ب د) وهي كلمة تعني التفرق في كل اتجاه، ولا واحد لها من لفظها ومثلها (عبابيد) تقول العرب: "ذهبوا عباديد"، وتقول أيضا: "أما بنو فلان فقد تبدّدوا وتَعَبْدَدُوا "أساس البلاغة، ص: 291، والقاموس المحيط باب الدال، فصل العين، ص: 269.

[3] الانصاف، ابن الأنباري، ج221/01.

سنة، وكان موصوفًا بالعقل والذّكاء، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه، توفي عام 618 هـ بإشبيلية[1] » فهو مع اعترافه بوجود الاشتقاق في الكلمات العربية ينكر اشتقاق أحدهما من الآخر[2]. فالذي نلحظه أنّ المحدثين تقبّلوا رأي "ابن طلحة"في مسألة الاشتقاق وتذرّعوا به، بأنّ أصل الاشتقاق شيء آخر لا هو الفعل ولا هو المصدر، وحجّته في ذلك: أنّ هناك مصادر لا أفعال لها، كالأمومة والأبوّة والبنوّة والخؤولة والعمومة، وبوجود أفعال لا مصادر لها نحو: "ليس، عسى، نِعْمَ "فلو جُعِل أحدهما أصلاً للآخر في الاشتقاق لكان قد وجد الأصل دون الفرع أو العكس وبذلك بطل قول البصريين والكوفيين في اتّخاذ أحدهما أصلاً للآخر[3].

ولعلّ الدكتور "تمّام حسّان "وجد في كلام أبي بكر بن طلحة دافعًا قويًّا لاتّخاذ الأصول الثّلاثية المجرّدة (الفاء والعين واللام) أصل الاشتقاق للفعل وللمصدر ولبقيّة المشتقّات على السّواء، وقد وافقه الدّكتور "عيّاد الثّبيتِي" على مذهب أبي بكر بن طلحة ووصفه بأنّه جيّدٌ. يقول تمام حسان «يمكن اعتبار الأصول الثلاثة أصلاً للاشتقاق، وعلى ذلك يكون المصدر مشتقًّا منها، والفعل الماضي وغيره مشتقًّا منها كذلك، ودَوْرُ هذه الأصول يقتصر على تلخيص العلاقة بين المفردات التي تنضوي تحت»[4] لأنّ الاشتقاق عنده أوسع من أن يُحْصَرَ في مصدرٍ واحدٍ، لأنّه وسيلة آلية لتوليد الألفاظ للدّلالة على المعاني الجديدة، ولتعانقه مع العديد من المستويات اللسانيةً، صوتيًا وصرفيًا وتركيبيًا ومعجميًا ودلاليًا.

---

[1] بغية الوعاظ، السيوطي، ج121/01

[2] ارتشاف الضَّرَبْ من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي محمد بن يوسف، تح: رجب عثمان محمد، ط01، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، 1418هـ، 1998م، ج 1353/03.

[3] التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، ج139/07.وشرح التسهيل، المرادي، ص: 359.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: 169.

ثانيا: أركان الاشتقاق: يرتكز الاشتقاق على أركان أربعة هي:

الكلمة في اللغة العربية لا تعيش منفردة منعزلة، بل تعيش في مجتمع من الكلمات مع شقيقاتها، كما يعيش العرب في أُسَرٍ وقبائل، لأن للكلمة جسم وروح، وتشترك مع أخواتها في أركان هذا العالم، وهذه الأركان هي كالآتي:

أ- المشتقُّ: وهو أصل الكلمة وجذرها الذي ولدت منه.

ب- المشتقُّ منه: وهو التقليبات التي تدور حولها الكلمة وقد تكون من كلمة أو كلمتين أو أكثر.

جـ - الاشتراك بينهما: فالكلمة تشترك مع أخواتها في "الكُلِّ "أو "البعض"، وتشترك أيضا في الحروف والمعاني، فالحروف مثلاً: أن تكون الفاء والعين واللام موجودة في اللفظ الثاني سواءً أكان ثلاثيا أم رباعيا أم خماسياً، أما التشارك في المعنى فهو تشابه من جهة "ما"، ولكنه ليس تطابقاً بين اللّفظين تماماً، لأنه إذا لم يختلفا فلا اشتقاق، وهذا الاختلاف الواقع بين اللّفظين في المبنى إنما هو متأتٍّ من الحركات والزّوائد التي تضيف معنًى إلى المعنى الأصلي، فيكون الأمر كالذهب الذي يتّخذ الناس منه الخاتم، وغير ذلك، فالصورة مختلفة إلا أنّ الجوهر أو الجنس واحد»[1].

د- أن يكون بينهما تغيير لفظاً: نحو: طالب من الطَّلَبِ، أو تقديراً نحو: طَلَبَ من طَلَبْ[2].

إنّ الذي نستنتجه من هذه الأركان، نجد الاشتقاق قريب الشَّبَه بأركانه الأربعة المذكورة من التشبيه الذي يتكوّن من: المشبّه، المشبّه به، وجه الشَّبه، أداة التشبيه، وأما أداة الاشتقاق، فهي عبارة عن التغيّير اللفظي الذي يطرأ على الأصل ليؤدي إلى معنى يضاف إلى المعنى الأصلي للمادّة المشتقّ منها.

---

[1] الاشتقاق، عبد الله أمين، ص: 391.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، مطبعة الأميرية، القاهرة، 1936، ع:02، ص: 197-198.

ثالثا: أقسام الاشتقاق:

كانت الدراسات عند علماء العربية القدامى للاشتقاق، تدور حول الاشتقاق الصّرفي واللّغوي، فكل جهدهم في هذا المضمار يتركّز حول تتبّع المادّة وجميع ما تصرّف منها، للكشف عن العلاقة بين معانيها ومعرفة صيغها وأوزانها.

فمادّة (ضَ رَ بَ) يصاغ منها: المضارع، الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، وهو ما يسمّى بالاشتقاقات القياسية أو الصرفية...وظلّت الدراسة على هذا الحال حتى إلى القرن الرّابع الهجري، وفي هذا يطالعنا ابن جنّي في كتابه الخصائص بنوع جديد من الاشتقاق سمّاه بـ "الاشتقاق الكبير" وهذا هو الذي دعانا لمعرفته ومعرفة الأقسام الأخرى.

1- الاشتقاق الصّغير (ويسمّى أيضا، الأصغر، القياسي):

فقد ذُكر عن ابن جني أنه سمّاه بالاشتقاق الصغير تارة، والاشتقاق الأصغر تارة أخرى، وأنه يشترط فيه أن تكون حروف الأصل مرتّبة، أمّا عند علماء هذا الفنّ يُعرَف عندهم بالاشتقاق الأعمّ، لأنّه عند الإطلاق لا ينصرف الذّهن إلا إليه كقولهم: سَلِمَ، يَسْلَمُ، سَالِمٌ، مَسْلَمَةٌ، سَلاَمَةٌ، سَلِيمٌ، وسَلَّمَ، وتَسَالَمَ، واسْتَسْلَمَ، ومُسَالَمَةٌ، كل ذلك يعود إلى مادّة (س ل م) وقد جاءت مرتّبة بتقديم السّين على اللاّم واللاّم على الميم في تصاريف هذه المادّة ومشتقّاتها المذكورة[1].

أما الذين جاءو بعد ابن جني منهم من سمّاه بـ "الاشتقاق الصّغير" كما فعل السّكّاكي (ت626هـ)، وابن الأثير(ت630هـ) والجرجاني(ت816هـ)[2]، ومنهم من سمّاه "بالاشتقاق الأصغر" كما فعل ابن عصفور الاشبيلي(ت669هـ) وأبو حيّان الأندلسي (ت745هـ)[3] والسيوطي(ت911هـ) في كتابه المزهر والإمام الشوكاني(ت1255هـ) في كتابه نزهة

---

[1] الخصائص، ابن جني، ج02 /133_134.

[2] التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، طبعة جديدة، 1985. ص: 44.

[3] الممتع في التصريف، ابن عصفور، تح، فخر الدين قباوة، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1407هـ، 1987م، ج40/1.

الأحداق في علم الاشتقاق، فقد سمَّوْه أيضاً بالاشتقاق الأصغر[1]، وهكذا اتبعهم المحدَثون في صنيعهم هذا كـ عبد الله أمين، وإبراهيم أنيس (ت1977م) وكذلك اللغّوي تمام حسّان(ت2011م)[2].

فهذا النوع من الاشتقاق رُغْمَ اختلاف صِيَغِه ومبانيه تجتمع تصاريفه على معنى واحد، كاجتماع معنى السَّلاَمَةِ على جميع تصاريف هذه المادّة المتمثّلة في "السين واللاَّم والميم "مرتّبة كما مثّلنا من قَبْلُ[3].

أضف إلى ذلك أن ابن عصفور الاشبيلي يذكر بأنّ أكـثر النحويين يُحِدُّونَ –يُعرِّفُون– الاشتقاق الأصغر بأنّه «إنشاء فرع من أصل يدلُّ عليه» والحَدُّ الجامع لهذا النوع هو «عقد تصاريف تركِيبٍ من تراكيب الكلمة على معنى واحد» نحو: ردِّكَ ضَارِباً وَضَرَّاباً وَضَرُوباً ومِضْرَاباً، وأمثال ذلك[4]، بمعنى أن هذه التصاريف تدل على مدلول واحد ألا وهو الضَّرْبُ ولو اختلفت صِيَغُ البناء في المفردة.

كما أنّ علماء هذا الفنّ في تحديد هذا النوع من الاشتقاق –الاشتقاق الأصغر– لاحظوا ثلاثة أشياء هي:

- توافق الحروف الأصول في جميع التّصاريف والمشتقَّات من الماضي والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان واسم الآلة والتفضيل ونحو ذلك.
- أن تكون حروف الأصل مرتّبة في فائها وعينها ولَامِهَا فيكون مثلا: الضّاد قبل الرّاء، والرّاء قبل الباء ثم الباء، في جميع ما تمّ تصريفه واشتقاقه ممّا أصله الضاد والراء والباء (ض ر ب).

---

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، ط1، 1418هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 346–347.

[2] الاشتقاق، عبدا لله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1420 هـ2000م، ص: 01–02.

[3] الخصائص، ابن جني، ج2 /134.

[4] الممتع في التصريف، ابن عصفور، ص: 461، 462.

- أن يعقد جميع تصاريف الكلمة ومشتقَّاتها على المعنى العام، الذي يعود إليه الأصل المأخوذ منه تلك التصاريف، كعقد معنى "السَّلامة "على جميع ما يعود إلى السين واللام والميم، ومعنى الضّرب على جميع ما يؤول إلى الضاد والرّاء والباء وغير ذلك من أمثلته.

وسبب اشتراطهم هذه الشروط للاشتقاق الأصغر؛ أنّ العلماء قديما وحديثا جعلوه محطّ أنظارهم وأفردوه بالبحث والتمحيص كما فعل الأصمعي(ت216ه) في كتابه "اشتقاق الأسماء" وأبو بكر السرّاج (ت316ه) في رسالته "الاشتقاق "وكذلك ابن دريد(ت321ه) في "الاشتقاق "...إلخ[1]. فهذا النوع من الاشتقاق عليه بُنِيَت أكثر كلمات العربية بخلاف الأنواع الأخرى وهو ما سنوضحه في القادم.

كما أنّه لم يخل كتاب من كتب أهل العلم نحواً وصرفاً وبلاغةً...إلا وقد تطرّق إلى هذا النّوع من الاشتقاق ولعلّ هذا الذي دعا إليه ابن الأثير(ت630ه) عن فضل هذا النّوع من الاشتقاق بأنّه يكثر استعماله في النظم والنّثر، وأنّ الحُسْن اللَّفظي الذي هو الفصاحة لا يقع إلا به[2]، ولهذا قال السيوطي(ت911ه) «وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتجّ به»[3]. أضف إلى ذلك أنّ الاشتقاق الأصغر في أمِّ –بداية– الباب وأصله، حيث يدور حوله أكثر كلام أهل العلم وقد رُبط بينه وبين التصريف برباط قوِيٍّ:

فالتصريف: هو أن تصرّف الكلمة على وجوه شتّى كبنائك من "ضَرَبَ "على مثال "جَعْفَرَ "نقول "ضَرْبَبْ" وعلى مثال "دِرْهَمٌ "نقول "ضِرْبَبْ".

---

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في فرع اللغة والنحو والصرف، بعنوان: الاشتقاق عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره "اللُّباب في علوم الكتاب "الطالب: محمود الحسن مولانا شمس الحق، جامعة أم القرى، 1432_1433 ه، ص: 461_462.

[2] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة الحلبي، 1939 م، القاهرة، ج322/2.

[3] المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ج 347/1.

أمّا الاشتقاق: فتبني الماضي والمضارع واسمَي الفاعل والمفعول من "ضَرَبَ ". فالاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، والتصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق[1].

والاشتقاق مختص بما فعلته العرب، والتصريف عام لما فعلته العرب ولما لم تفعله العرب، وإنما نحن نحدثه بالقياس[2]، فالاشتقاق أعَمُّ من التصريف.

2- الاشتقاق الكبير: (أو ما يسمى بالتقليبات أو القلب المكاني أو القلب اللغوي)

هذا النوع من الاشتقاق تعدّدت مصطلحاته: أَطْلَق عليه الصّرفيون "القلب المكاني" وهناك من سمّاه "بالتقليبات نظراً لتقليب الكلمة على ستة أوجهٍ، وهناك من يسمّيه "بالاشتقاق الكبير".

وأوّل من عُنيَ بهذا النَّوع من الاشتقاق وأسماه على ما يبدو هو "أبو الفتح ابن جنّي"، فقد أفرد له بابا في خصائصه أسماه" في الاشتقاق الأكبر" قال فيه: هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا[3].

وحَدُّه: (تعريفه) أن يكون بين كلمتين أو أكثر اشتراك في المعنى قد يصل إلى حدّ الترادف، واتّفاق في الأحرف الأصول دون ترتيبها، نحو: جَذَبَ، جَبَذَ، وحَمِدَ، مَدَحَ، وَاضْمَحَلَّ، وامْضَحَلَّ[4].

يقول ابن عادل الدِّمشْقي(ت730ه) معلِّقاً عن تعريف ابن جنّي لهذا النّوع: وابنُ جِنّي الذي يُعَدُّ رائد هذه الفكرة، فكرة عَقْدِ المعنى المُوَحَّدِ على جميع تقاليب الكلمة ذات الأصول الثلاثية وهي ستّة تقاليب، فقد عَرَّفَ هذا النوع من الاشتقاق بتعريف جامع سار عليه من أتى بعده ممّن اعْتَنَوْا بهذا العلم علم الاشتقاق، ولم يسعَ ابن جنّي ولا من تبعه في ضَرْبِ الأمثلة لهذا النّوع إلاَّ بما يُعَدُّ على الأصابع، ممّا جعل كثيراً من أهل العلم يعتبرونه أمراً غير

---

[1] المنصف، ابن جني، ج 1/03_04.

[2] الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج 1/52_53

[3] الخصائص، ابن جنّي، ج2 /133_134.

[4] المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ج1 /479.

مُطَّرَدٍ في اللغة، يقول عنه ابن عصفورٍ: «والصّحيحُ أنّ هذا النّحوَ من الاشتقاق غيرُ مأخوذٍ به لعدم اطِّراده، ولما يلحق فيه من التَّكلُّف لمن رَامَهُ»[1].

وقد أشار ابن جنّي نفسه إلى صعوبة هذا المذهب ووعُورَةِ هذا المسلك، وأنّه لا يستمرُّ في جميع اللغة ولا يطَّرِدُ، إلاَّ أنَّه مع إيراده العدد القليل من الأمثلة على هذا النّوع من الاشتقاق قد اعتبرها كافية للاحتجاج بها على الاشتقاق الكبير[2]. إلا أنَّ الفضل يعود إلى ابن جنّي في توضيح الارتباط الموجود بين مختلف تقاليب الكلمة في المعنى مثل: اشتراك "ق و ل "بتراكيبها الستّة (قَوَلَ، قَلَوَ، لَقَوَ، وَقَلَ، وَلَقَ، لَوَقَ) في معنى الخِفّة والسُّرعة، ومثل: اشتراك "ك ل م "بتراكيبها السّتة (كَلَمَ، كَمَلَ، لَكَمَ، لَمَكَ، مَلَكَ، مَكَلَ) في معنى القوّة والشّدّة، هذا في الأفعال الثلاثية، أمّا الأفعال الرباعية أو الخماسية، لعلّ ابن جنّي وَجَدَ صعوبةً بل استحالةً في تعميم فكرته على الألفاظ الرباعية الأصول، أو ما يلحق بها فَقَصَرَ أمثلتَه على الأصول الثلاثية[(1)]. بعد كل هذا نجد ابن جنّي قدّم اعتذاراً عن تطبيق نظريته هذه بقوله: «واعلم أنّا لا ندّعِي أنّ هذا مستمرٌّ في جميع اللُّغة، كما لا ندَّعي أنّ للاشتقاق الأصغر أنّه في جميع اللّغة»[3].

إلا أنّ إبراهيم أنيس، وجد في هذا النّوع بعضُ التّكَلُّف والتَّعَسُّفِ، وضرب مثلا لذلك بقوله: مادّة "س م ح"

«فَسَمِحَ أليس منها السَّمَاحةُ التي هي لينٌ ودَعَةٌ وإشراق، ولكن منها أيضا المَسْحُ وهو الإزالة والمحوُ، ومنها حَمَسَ بمعنى اشتدّ وصَلُبَ في القتال، ومنها السَّحْمُ الذي هو السَّوَادُ

[1] الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج40/1.

[2] الخصائص، ابن جني، ج5/1_12.

[3] رسالة ماجستير في النحو والصرف، بعنوان: دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم، الطالب: جويرية محمد اليمني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2015م، ص: 32.

والإشْرَاقُ في السَّوَادِ»[1]، ولكنّنا نَجِدُ الرَّدَّ عند ابن جنّي بقوله: «وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلُطْفِ الصَّنعة والتّأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التَّركيب الواحد»[2].

3ـ الاشتقاق الأكبر (الإبدال الصوتي، الإبدال اللغوي)

عُرِّفَ بأنّه: «هو أخذ كلمة من أخرى بتغيّير في بعض أحرفها مع التَّشابه بينهما في المعنى، واتّفاق في الأحرف الأصلية وترتيبها، وفي مخارج الحروف المغيِّرة أو صفاتها أو فيهما معًا»[3].ومن أمثلة ذلك الآتي:

أ ـ مثال عن التقارب في المُخْرَج الصوتي: "تناوُبُ اللّام والرّاء في "هديل الحمام "مع "هدير الحمام "، وتناوب القاف والكاف في "قَشَطَ الجِلْدَ "مع "كَشَطَ الجلْدَ "، وتناوب الباء والميم في "كَبَحَ الفرسَ "مع "كَمَحَ الفَرَسَ ".

ب **ـ مثال عن التقارب في الصفات في المُخرَج الصوتي:** كتناوب السين والصاد في "صَقَر وسَقَر" و "سراط وصراط" و "ساطع وصاطع"[4].

نستنتج من خلال هذا التعريف، أنه يجب أن تكون الأحرف المختلفة إمّا من مُخرَجٍ واحدٍ أو مُخْرَجين متقاربين نحو (نَهَقَ ونَعَقَ) و (ثَلَمَ وثَلَبَ) و (هَتَنَ وهَتَلَ) ويُطْلَق عليه أحيانًا بالإبدال اللُّغوي.

وهذا الذي ذهب إليه إميل بديع يعقوب بقوله: أنّ الإبدال اللغوي في مُعْظَم أمثلته الواردة في كتب اللغو والنحو، أقرب أن يكون ظاهرة صوتية من أن يكون ظاهرة اشتقاقية، ومردُّ تلك الظاهرة الصوتية، تقارب الحروف المبدلة بالمُخْرَجِ والصفة أو بأحدهما، وقد يكون في التصحيف والخطأ في السمع أو اللّثغة وما إليها[5]، وإذا أردنا أن نعرف السّبب في إحداث هذا البدل الصوتي بين الحروف فهو راجع لما يأتي:

---

[1] الخصائص ابن جني، ج 1/ 493.

[2] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط 2، 1958م، ص: 51.

[3] الخصائص، ابن جني، ج134/2.

[4] المصدر نفسه، ج2 /147.

[5] فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، ص: 188.

آراء العلماء في نشوء الإبدال الصّوتي:

1. **قال أبو الطّيّب اللغوي (ت351هـ)**[1]: «ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعان متّفقة، تتقارب اللّفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، قال: والدّليل على ذلك أنّ قبيلةً واحدةً لا تتكلم بكلمةٍ مرَّةً مهموزة ومرّةً غير مهموزة، ولا بالصاد مرّةً وبالسّين مرّة أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً»[2]، فهذا الإبدال نجده في طَمْطَمَانية قبيلة حِمْير التي تُبْدِلُ هذه الحروف في قومها وهي لغة عندهم من اللغات، وهو ما نجده أيضا في قبيلة "تميم" التي تُبْدِلُ الهمزة المصدّرة عَيْناً، نحو قولهم في "أَنْ" بـ "عَنْ"[3]، فالعرب لا تشترك في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون.

2. **قال ابن خالويه (ت370هـ):** "أخبرنا ابن دُرَيْد عن أبي حاتم عن الأصمعي (ت216هـ) قال: اختلف رجلان في "الصّقر"، فقال أحدهما بالسين –سقر– وقال الآخر بالصاد –صقر– فتحاكما إلى أعرابي ثالث، فقال: أمّا أنا فأقول "الزَّقَرْ" –بالزاي– قال "ابن خالويه" : "فدلّ على أنّها ثلاث لغات".

3. **وقال البطليوسي (ت521هـ):** ليس الألف في الأَرَقَان ونحوه مبدلة من الياء، ولكنهما لغتان، وممّا يدل على أنّ هذه الأحرف لغات، ما رواه اللِّحياني(ت220هـ) قال: "قلت لأعرابي: أتقول مثل "حَنَكِ الغُرَاب "بالنون أو تقول مثل "حَلَكِ الغراب" باللام، فقال: لا أقول مثل "حَلَكِه"، حكاه القالي. وقال أيضاً: «قال أبوبكر بن دريد:

---

[1] مقدّمة التّنوخي لكتاب الإبدال، أبو الطّيّب اللّغوي، تح: عزالدين التّنوخي، مطبوعات المجمّع العلمي العربي، دمشق، 1960_1961م، ص: 69.

[2] تسمى هذه الظاهرة الصوتية بطمطمانية حمير، ينظر: معجم متن اللغة، رضا أحمد، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958م، ص: 48.

[3] يطلق عن هذه اللهجة الصوتية بعنعنة تميم، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910م، ص: 23_24.

قال أبو حاتم، قلت لأمِّ الهيثم: كيف تقولين أشدُّ سواداً ممَّا ذا؟ قالت: من حَلَكِ الغراب، قلت: أفتقولينها من حَنَكِ الغراب، قالت: لا أقولها أبداً»[1].

وإذا رجعنا إلى ابن جنّي، نجده عقد باباً تحت عنوان "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" ويقول: «وهذا كله والحروف واحدة غير متجاورة، لكن من وراء هذا ضربٌ غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع، من ذلك قوله سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [سورة مريم، الآية: 84] أَيْ تُزعِجُهم وتُقْلِقُهم، فهذا فيه معنى تَهُزُّهُم هَزًّا، والهزّة أحثُّ الهاء، فتقارُب اللَّفظات لتقارب المعنيين، وكأنهم خَصُّوا هذا المعنى بالهمزة، لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزِّ، لأنك قد تَهُزُّ ما لا بَالَ له، كالجذعِ وساقِ الشَّجَرةِ ونحو ذلك[2].فإذا كان الإبدال الذي يقوم عليه الاشتقاق يرجع إلى اختلاف اللَّهجات و التَّصْحِيف للخطأ الشائع في السمع أو التَّطوُّر الصّوتي الذي عُدَّ عاملا آخر من عوامل وجود الإبدال، فإنّ الإبدال في اللغة ينقسم إلى قسمين هما: **أ ـ إبدال صرفي. ب ـ إبدال لغوي**؛ وهو ما سنعرفه في هذا الجدول:

الإبدال اللغوي	الإبدال الصرفي
هو أوسع من الإبدال الصرفي، لأنه يشمل حروفا لا يشملها الإبدال الصرفي، وقد اختلف اللغويون في مفهوم هذا الإبدال، فوسَّع جماعة منهم دائرته، إذ ذهبوا إلى أنه يشمل حروف الهجاء جميعاً، وضيَّقها آخرون واشترطوا أن تكون الحروف المتعاقبة	هو أن تقيم حروفا أخرى، مكان حروف معيّنة لغرض تسهيل اللفظ أو الوصول بالكلمة إلى الهيأة التي يشيع استعمالها، كإبدال الواو ألفا في "صام" لأنّ أصلها "صَوَمَ"، وإبدال الطاء من التاء في "اصطنع" لأن أصلها "اصتنع"، وقد اهتمّ النُّحاة اهتماما

[1] المزهر، السيوطي، ج475/1.

[2] الخصائص، ابن جنّي، ج148/2.

متقاربة المُخرج، وتكون إحدى اللّفظتين أصلا للأخرى، لا لغة في الثانية[1].	كبيرا بهذا الموضوع من الإبدال، واختلف في عدد حروفه، فهناك من ذهب من العلماء وعدّها بأنها اثنا عشر حرفا يجمعها قولك "طال يوم أنجدته «وهناك من العلماء يجمعها قولك "هدأت موطيا"»[2]

الجدول 03: الإبدال اللغوي والإبدال الصرفي.

فالفرق بينهما هو أن: الإبدال اللغوي يشمل تقريبا كل حروف المعجم بما فيها حروف الإبدال الصرفي ويخضع للسماع وبدون شروط أو ضوابط معيّنة، أما الصرفي فيخضع للقياس وبحروف معيّنة، أضف إلى ذلك أن الإبدال اللغوي معظم حالاته ترجع إلى لهجات قليلة لبعض العرب قد تكون مهجورة أو تكون إحداهما أكثر شيوعا من الآخر أو أكثر استعمالًا أو فصاحة من الآخر، أو لها شواهد كثيرة، أما الإبدال الصرفي القياسي فتكون إحدى صورتيه غير مستعملة أو نادرة الاستعمال[3]، فالإبدال اللغوي أعم وأوسع من الصرفي فهو خاص ومقيّد.

4-الاشتقاق الكُبَّار:

(النَّحْتُ): أَطلَق هذه التسمية على هذا النوع "عبد الله أمين" في كتابه "الاشتقاق في الصفحة 391" فقال: وقد أسميته الكُبَّار، لأنّ الكُبَار بالتخفيف والنَّحت أكبر أقسام الاشتقاق السابقة، وقد تابعه صبحي الصالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة في الصفحة 243"[4] وقد

---

[1] مباحث في فقه اللغة العربية، أسعد محمد النّجّار، ط.1، ص: 92.

[2] أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، رشيد عبد الرحمان العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، 1988م، ص: 272.

[3] أطروحة دكتوراه، بعنوان: الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللّهجات العربية، الطالب: أنجب غلام محمد، كلية التربية للبنات، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، 1410هـ، 1989م، ص: 304.

[4] الاشتقاق والنص: إبستيمولوجيا المصطلح وقواعد الإعمال (بحوث مُحَكَّمَة) عبد المجيد طلحة وآخرون، ط.1، 1440هـ_2018م، ص: 24.

عرَّفه عبدالله أمين: بقول «هو أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً، بأن تؤلَّف الكلم المنحوتة من الكلمتين فأكثر بإسقاط حرف أو أكثر من كل منها، وضَمِّ ما بقي من أحرف كل كلمة إلى الأخرى تؤلف منها جميعا كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر وما تدلاَّن عليه من معانٍ كقولك: "حَمْدَلَ" في الحمد لله»[1]. بمعنى أن النحت هو مزيج بين كلمتين فأكثر لكلمة واحدة.

فهذا النّوع من الاشتقاق ذكره الخليل في معجمه "العين "، ثم وسَّع دائرته أبو زكريا أحمد ابن فارس في المقاييس في اللغة، وكذلك لم يغفل سيبويه عن الإشارة إلى هذا النوع من الاشتقاق في الكتاب.

فمما جاء في العين قول الخليل: إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مُخْرَجَيْهما، إلا أن يشتقَّ فعل جمع بين كلمتين مثل: "حَيَّ عَلَى" فهذه كلمة جُمِعَت من "حَيَّ" ومن "عَلَى"، فتقول: "حَيْعَلَ، يُحَيْعِلُ، حَيْعَلَةً"، وقد أكثرت من الحَيْعَلَةِ أي من قولك "حَيَّ عَلَى "وهذا يُشْبِهُ قولهم: "تَعَبْشَمَ الرَّجُلُ "إذا كان من عَبْدِ شَمْس، و "تَعَبْقَسَ القَوْمُ "إذا كان من عبد قَيْس، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واحدةً واشتَقُّوا منها فعلاً، فأخذَ العيْنَ والبَاءَ من "عَبْدِ "وأخذَ الشِّينَ والمِيمَ من "شَمْس "وأسقط الدّال والسِّينَ فَبُنيَ من الكلمتين كلمة، فهذا من النَّحْتِ[2]. وهنا نجد العلماء قسّموا النّحتَ إلى أقسامٍ.

أقسام النّحت: للنحت أربعة أقسام هي:

1. **النَّحتُ الفعلي:** وهو أن تنحت من الجملة فعلاً يدلُّ على النطق بها أو على حدوث مضمونها نحو: بَسْمَلَ أيْ قال "بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ".
2. **النَّحْتُ الاسْمِي:** وهو أن تنحَتَ من كَلِمتيْنِ أو أكثر اسمًا نحو: الجَلْمُود –وهو الصَّخْر– من جَلَدَ وجَمَدَ.

[1] رسالة الاشتقاق، ابن السرّاج، ص: 35.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ص: 197–198.

3. **النَّحْتُ الوَصْفي:** وهو أن تنحت من الكلمتين كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها أو بأشد منه نحو: الضّبْطَرُ –وهو الرجل الشّديد– من ضبط وَضَبَرَ.

4. **النّحْتُ النِّسْبي:** وهو أن تنسب شيئا أو شخصاً إلى مدينتين أو رجلين، فتنحت من اسمَيْ المنسوب إليها اسمًا منسوباً واحدًا، نحو: تَيْلَمَيّ من تَيْمُ الله، وعبشمَيّ نسبة إلى عبد شمس، ومرقَسَيّ نسبة إلى امرئ القيس[1].فهذا النوع أورده عبد الله أمين؛ وإن كان سيبويه قد أشار إليه في الكتاب.

رابعا: أهمّية الاشتقاق:

للاشتقاق بصفته علما من علوم اللغة، أهمية كبيرة، لأنّه يعود بالفائدة العظيمة على اللغة، وعلى المُلِمّ به، قال أبو بكر بن السّرّاج: «والغرض في الاشتقاق أنّ به اتّسع الكلام، وتسلَّط على القوافي والسّجع والخطب وتصّرف في دقيق المعاني...ولو جُمِّدَتِ المصادر وارتفع الاشتقاق في الكلام لم يوجد في الكلام صفةً لموصوف، ولا فعلا لفاعل، وفضل لغة العرب على سائر اللُّغات بهذه التَّصاريف وكثرتها...»[2] فابن السراج يبين لنا فائدة الاشتقاق في علوم شتّى.

أمّا إفادة المُلِمّ به فيحدّثنا ابن السّرّاج عن ذلك قائلا: «من تعاطى علمَه سَهُلَ عليه حفظ كثير من اللغة، لأنّ أكثر الكلام بعضه من بعض، فإذا مرّت ألفاظ منتشرة بأبنية مختلفة تجمعها، جعل ذلك رباطاً لها فلم تُعجِزْه وحَفِظَ القليل بالكثير، ومن المنفعة أيضًا أنّه ربّما يسمع العَالِمُ الكلمة لا يعرف من أجْلِ بنائها وطبيعتها، ويعرف ما يساوي حروفها فيطلب لها مخرجاً منه، فكثيراً ما يظفر...وعلى هذا سار العلماء في تفسير الأشعار وكلام العرب، ومن ذلك أنه متى روى بعض الرُّواة حرفا لا يعرفه بذلك البناء فردّه إلى ما يشتقُّه منه ووثق بصحّة الرّواية وأَمِنَ التصحيح»[3].فابن السّرّاج يشير من خلال هذين التعريفين إلى أنّ الاشتقاق ضروري لأن به تتوالد الألفاظ، وأنّ الجامع لهذا العلم والمتقَن له، يجد باحة واسعة

---

[1] رسالة الاشتقاق، ابن السّرّاج: ص: 39.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] رسالة الاشتقاق، ابن السراج، ص: 41.

يستريح فيها لمعايشة الألفاظ قديمها وحديثها، وللاشتقاق فوائد عظيمة في المجال اللغوي منها:

- ❖ أنّنا إذا تأمّلنا فيه من حيث الوظيفة والمعنى، وجدناه من الناحية الوظيفية يقوم على التوليد بمعنى "توليد الألفاظ "وينتج عن هذا التوليد زيادة في الثروة اللغوية، فالاشتقاق إذاً عاملٌ هامٌّ من عوامل تنمية اللغة وزيادة ثروتها اللغوية.
- ❖ الاشتقاق يُمِدُّنا بمدلولات جديدة لمسمّياتٍ كثيرة، تبعاً لما يطرأُ على ساحة الحياة المتغيّرة من آنٍ لآخر "لهذا كان الاشتقاق في اللغة العربية وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة، ولم تنقطع سُبُل الألفاظ الجديدة في اللغة العربية، فإذا رجعنا إلى عصر صدر الإسلام والعصور التي تليه مروراً بالعصر الحديث، ظهر لنا عدد كبير من الألفاظ لأداء المعاني الجديدة، للدلالة على أفكار أو أشياء مادّية، وذلك بطريق الاشتقاق لفظ جديد من مادّة قديمة، كالجهاد، الصلاة، الزكاة، التّجريح، الشعوبية، التصدير، الإذاعة، التلفاز، الاشتراكية، الرأسمالية، التّأليف[1]...فالمفردات العربية الجديد كثيرة، والاشتقاق هو الذي يُوَضِّح لنا مدلول هذه الألفاظ، يقول عبد القادر المغربي: «إنّ ميزة الاشتقاق في العربية قد أكسبته ثروة من الألفاظ لا تتعاند؛ بل لا تتساند، ولا تتناهى، بل تتنامى على مرّ العصور»[2].
- ❖ الاشتقاق يكشف لنا عن الربط بين الجزئيات والكلّيات، أو المعاني الجزئية، والمعاني الكلّيّة، وذلك ما ينعكس على عقلية أصحاب اللُّغة ويوضّح ذلك "عبد الحسين مبارك"[3] قائلا: «وإذا كان الاشتقاق في اللغة العربية مظهراً من مظاهر منطقيتها وموافقتها للطبيعة في إرجاع الجزئيات إلى الكلّيات، وربط الأجزاء المبعثرة بالمعنى الجامع، وتتجلّى في ذلك مقدرة اللغة العربية في الرّبط والتّصنيف سواءً في الألفاظ أو

---

[1] الاشتقاق اللغوي عند القدماء والمحدثين، طارق البهلول سالم سلامة، كلية التربية، جامعة الزاوية، ص: 230.

[2] الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، تح: عبد السلام محمد هارون، (بلا دار النّشر)، القاهرة، 1947، ص: 09.

[3] هو عبد الحسين علك مبارك، ولد عام 1937 بالبصرة، من عائلة دينية وعلمية، يُعَدُّ من أبرز علمائها، ألّف العديد من الكتب منها: اشتقاق أسماء الله، أخبار الزّجاجي...إلخ، رسالة ماجستير، عدي حاسب علي، عبد الحسين المبارك سيرته وجهوده في اللغة والتحقيق، كلية التربية، جامعة البصرة، ص: 20-21.

في المعاني، وتطبع بذلك عقلية أصحابها بهذا الطّابع المنطقيّ العلمي، وإن شئت عكست، فقلت إنّ هذه الخاصّيّة هي صدى ما للعقلية العربية من خصائص التفكير المنطقي العلمي»[1].

❖ الاشتقاق يدُلُّنا على الأصل الذي تفرّعت منه الكلمات، أو بمعنى آخر الذي انتُزِعَتْ منه الكلمات، فمثلا: "الرَّحمن" مشتقٌّ من "الرَّحم" وكذلك "الرَّحيم" مشتقٌّ من "الرَّحم" أيضاً، و "الاسم" مشتقٌّ من "وَسَمَ" أو "سِمْوٌ"، وكذلك "الشيطان" مشتقٌّ من "شَطَنَ" أو "شِيطَ"، و "الإنسان" من "الأُنسِ"، وهكذا نستطيع فهم اللغة والوقوف على أسرارها، ومعرفة خَبَايَاهَا، وفي هذا يقول الدُّكتور محمد المبارك: «والاشتقاق يدُلُّنا على أصول الألفاظ، فيُمَكِّنُناَ من ربطِ الكلمة بأخواتها»، وأفراد المجموعة التي تنتسبُ إليها، وذلك ممَّا يُثْبِتُ معناها أو يُوَضِّحُه، فإنَّ كلمة "سماء" من "س م و" وشتّى "جمع "شَتِيتٌ" من "ش ت ت" والكفاءة معناها التّعادُلُ فإنّها من "كَ فَ ا" ومنها الكُفْءُ والأَكِفَّاءُ أَيْ المتعادلون والمكافأة.

فالاشتقاق هو الطَّريق إلى حُسْن فَهْمِ اللغة والتَّفَقّه فيها ومعرفة أسرارها والدّخول في عالمها الخاصّ، لأنّه يربط بين الألفاظ ويصل بين معانيها، فإنّ معرفة مادّة "ر ب و" تُطْلعناَ على حقيقة معاني "الرّبا والرّبوة" وصلتها بمادّة "ر ب ب" ومنها التربية والمربّي، وفيها جميعا معنى الزّيادة والنّماء، تقول الدكتورة نور الهدى لوشن: «الاشتقاق يبحث في الدلالة الباطنية وارتباط المعاني في المادّة الواحدة، فيزيد من مصطلحاتها وألفاظها، فهو يجعل اللغة كائن حَيٌّ يتوالد ويتكاثر في تماسك وتلاحم»[2]، فهو يُدخِلنا في صميم اللغة ويُشْعِرنا بارتباط هذه المعاني، وبجمع الصُّوَر المتمثّلة والمعاني المتشابهة ويفسّرُ بعضَها بعضا ويشير إلى الواضح منها والغامض والحسّ المعنوي، بالإضافة إلى معرفة الأصيل من الدّخيل في اللغة من وقت لآخر ومن عصر إلى عصر آخر[3].فنلحظ بعد كل هذا أن:

---

[1] الاشتقاق اللغوي عند القدماء والمحدثين، طارق البهلول سالم سلامة، ص: 230.

[2] مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص: 217.

[3] الاشتقاق اللغوي عند القدماء والمحدثين، طارق البهلول سالم سلامة، ص: 231.

الاشتقاق عبارة عن امتداد طويل خادمٍ للُّغة، من أمة لأمة، تموت ألفاظ وتتوالد أخرى، حسب معايير ومقاييس خاصة لأزمنة قديمة أو حديثة.

المبحث الثاني: إسهامات الاشتقاق في تطويع الألفاظ وتوليدها:

ممّا لا شك فيه أنّ نمو النّشاط الإنساني وتكاثره عبر الزّمن، له دَوْرٌ كبير في نموّ مفردات اللغة وتكاثرها، الدّال على زئبقية هذا اللسان وشرفه، فقد تُسْتَحْدَثُ أفعالٌ، وتَجِدُّ أحْوَالٌ، وتتولّد معَانٍ، بطُرُقٍ مختلفةٍ تحتاج إلى ألفاظٍ تُبْرِز ذلك، وهذا عن طريق آلياتٍ كثيرةٍ منها "الاشتقاق "، وهذا ما سنعرفه من خلال علاقاته بالمستويات اللسانية "الصّوتي، الصّرفي، النّحوي.

أولا: علاقة الاشتقاق بالجانب الصوتي في تطويع الألفاظ وتوليدها: يُعرَّفُ التوليد الصّوتي بأنّه: «إحداث وحداتٍ معجميةٍ جديدةٍ نتيجة ما يطرأ على المفردات من تغيير صوتي»[1]، فالتوليد الصوتي هو ما يَدُلُّ على أنّ استبدال الأصوات داخل الوحدة المعجمية بأصوات أخرى من داخل الوحدة المعجمية نفسها أو من خارجها، ليس لمجرّد الاستبدال، وإنما بُغية توليد وحداتٍ معجميةٍ جديدة ذات شكل مختلف عن سابقتها، وممّا يساعد على تحقيق هذا اللّون من التّوليد هو تقارب الأصوات في الصّفة أو المخرج.

ولعلّ ابن جنّي من الأوائل الذين يَرَوْنَ أنّ تقارب الأصوات يتولّد عنه تقاربٌ في المعاني، وتتأتّى منه الدّلالات وتَنبَنِي عليه المرتكزات الإثرائية لِلُغةِ العرب، فابن جنّي الذي حاز قصَبَ السّبق في التّنقيب عن هذه الظّاهرة والكشف عن ملابساتها وأسرارها، أكسبها طمأنينة القرار، وجعل مدارك نظر الباحثين واللغويين تنحو صَوْبَها فقد نَوَّه بقوله: «إنّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبيرٌ وصغير»[2].

أ-فالاشتقاق الكبير عرّفه ابن جنّي بأنّه: «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب السّتّة وما يتصرّف من كل واحدٍ منها

[1] مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مرّاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ص: 136.

[2] الخصائص، ابن جنّي، ج 2/ 135.

عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[1]، فمن خلال ما جاء به

"ابن جنّي" في هذا الصّدد نجده تقمّص ما جاء به الخليل في إنشاء معجمه العين الذي أُسِّسَ على التقليبات بين الألفاظ وهذا إن دلّ فإنّما يَدُلّ على تلك الرّوح الوُثوقِيَة التي كانت بين النّحويين.

ب- الاشتقاق الأصغر: فابن جنّي لم ينقصه حقّه أيضًا لأنه بُنِيَ أيضًا على التّقارب في المخرج الصّوتي والاشتراك في الدّلالة فقال «هو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه»، ثم ضرب مثالاً عن ذلك بقوله: «كترتيب "سَلِمَ " فإنّك تأخذ منه معنى السّلامة مهما تصرّفت وقُلِّبَتْ فتقول: "سَلِمَ، يَسْلَمُ، سَالِمٌ، سَلْمانٌ، سَلْمَى، السَّلامَةُ "، والسّليمُ هو اللَّديغ، أُطْلق عليه تفاؤلاً بالسّلامة»[2]

فالذي نستخلصه من هذا التعريف، أنّ ابن جنّي حمل جميع المعاني المستخلصة من التّقاليب المختلفة في صِيَغِها والعائدة إلى أصلٍ واحدٍ أنّها تشترك في الدّلالة العامّة التي تحتويها لأصل المشتقّ منه، فالمعنى الجوهري هو "السّلامة" الذي تَصُبُّ فيه جميع أنواع التقاليب، والذي نستخلصه أيضًا أنّ الاشتقاق الصغير هو أداة إجرائية يتأتّى منها توسيع مجال التّوليد ومجال الدّلالة الذي ينتج عنه تيسير وتعديد السُّبُلِ المُفْضِيَة لتسهيل الرّسالة نحو المتلقّي.

يقول السيوطي: «إنّ القُربَ في الصّفة أوفي المخرج شرطٌ أساسي في التّطوّر الصّوتي، وليس لمجرّد تعويض حرفٍ بآخر»[3].

وهذا ما أعلنه ابن جنّي مدوّيًا بأن رَبَطَ الصّوت بالدّلالة مستوحيًا ذلك ممّا كان العرب ينتهجونه في آدائهم اللّغوي من «حذوهم لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» فقال

---

[1] الخصائص، ابن جنّي، ج 2 /136.

[2] المصدر نفسه، ج 2 /134.

[3] المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ص: 245.

ابن جني: «إنّ كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهيًا بأجراسِ حروفه أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها ألا تراهم قالوا: " قَضَمَ " في اليابس و "خَضَمَ" في الرَّطِبِ، وذلك لقوّة القاف، وضعف الخاء، فجعلوا الصّوت الأقوى للفعل الأقوى، والصّوت الأضعف في توليد الفعل الأضعف، وكذلك قالوا "صَرَّ الجُندُبُ" فكرّرُوا الرّاء، لما هناك من استطالة صوته وقالوا: "صَرْصَرَ البَازي"، فقطّعوه لما هناك من تقطيعِ صوته، وسمُّوا الغراب "غَاقٍ" حكايةً لصوته، والبَطَّ بَطًّا حكايةً لأصواتها، كما قالوا أيضًا "مدَّ الحبلَ" و "مَتَّ إليه بقرابةٍ"، فجعلوا الدّال لأنّها مجهورةً لما فيه من علاجٍ، وجعلوا التّاء لأنّها مهموسة لما لا علاج فيها»[1]. فهذا الحِسُّ المُرْهَفُ الذي امتاز به اللسان العربي نصل به إلى مدى عمق دراسة ابن جنّي للظّواهر الصّوتية والذي أَوْصَله إلى ذلك هو تلك الرّوافد المرجعية المتمثّلة في اختلاف القبائل في النّطق بأصوات الكلمة وهذا آتٍ من التّغيّر الصّوتي واللّهجي.

وهو ما سار عليه العلماء المحدثون، فإنّهم يَعُدُّون التّوليد الصّوتي، عاملاً أساسيًا في التّوليد المعجمي، وذلك من خلال النّظر إلى الأصوات على أنّها وحدات مميّزة تتيح إمكانية تولّد دوالٍّ جديدة بسبب تأثّر الأصوات بعضها ببعضٍ أثناء النُّطق في سلسلة الأصوات المتوالية، إلا أنّه ينبغي التّنبيه في هذا المقام إلى "أنّ التوليد الصّوتي لا يقصد به استحداث أصوات جديدة في الكلام لم يكن لها وجود سابق، إذ إنّ الأصوات في كلّ لغات العالم تمثّلُ نسقًا مُغْلَقًا؛ وإنّما المقصود بالتوليد الصّوتي هو ما يطرأُ على الوحدات المعجمية من تغيُّرات أثناء النُّطْقِ بها[2]. ومع ذلك يمكن أن يسمح مستوى الاستعمال العامّي بدخول أصواتٍ جديدة إلى اللّهجات يعود مصدرها إلى اللُّغات الأجنبية التي احتكّت بها.

---

[1] الخصائص، ابن جنّي، ج 1/65_66.

[2] التوليد اللغوي في الصحافة العربية الحديثة، الحبيب النّصراوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، د ط، 2010م، ص: 269(بتصرف).

ثانيا: إرتباط الاشتقاق بعلم الصرف ودوره في توليد الألفاظ:

إنّ المتأمّل في آراء العلماء القدامى في هذا الجانب نجدهم عند الوقوف على حقيقة الاشتقاق، أنّ كَلِمَ العربية ترجع في أغلبها إلى أصولٍ ثلاثةٍ تَتْبَنِي منها الكلمة في اللّسان العربي، ومنها ينطلق الاشتقاق.

فإذا أردنا أن نعرف دور المادّة الصّرفية، فإنّها تهتمُّ بالبِنيَة الدّاخلية للكلمة، محوّلاً اللّفظ إلى أبنيةٍ مختلفةٍ لغرضٍ من الأغراضِ المعنوية، كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها، فلا عجب أن يكون الاشتقاق حاضرًا بشكلٍ لافتٍ في الدّراسات الصّرفية، فعلى سبيل المثال مادّة "ضَرَبَ" يمكن الوقوف على مشتقّاتها نحو: ضَرَبَ، ضَرْبٌ، ضَارِبٌ، اضْطَرَبَ، تَضَرَّبَ، تَضَارَبَ، اسْتَضْرَبَ، وترجع كلها إلى أصلٍ ثلاثي مؤلّفٍ من حروفٍ ثلاثيةٍ "ض ر ب"، وكذلك عند تسليط الاشتقاق على مادّة "فَتَحَ" نستخلص على سبيل المثال: فَتَّحَ، فَاتَحَ، انْفَتَحَ، تَفَتَّحَ، اسْتَفْتَحَ، والتي كلها ترجع إلى أصل ثلاثي مؤلّف من حروفٍ ثلاثة "ف ت ح" وقس على ذلك سائر كَلِمِ العربية، فالصرفيون القدماء حملوا على تقدير ما قرّروه؛ أنهم لاحظوا بين كلمات كل مجموعة شيئين مشتركين هما:

أ- **المعنى، ب- الحرف:** إذْ إنّ الكلمات المجموعة الأولى تشترك كلها في معنى عامٍ واحدٍ هو معنى "الضَّرب" وفي حروف ثلاثة هي: "الضّاد، الرّاء، الباء"، وكذلك كلمات المجموعة الثانية، ففيها كلها معنى عام واحد مشترك هو معنى الفتح، وحروفه ثلاثة لا تخلو واحدة منها هي: "الفاء، التاء، الحاء"[1].

فالصرفيون قديمًا تناولوا المشتقّات وطريقة صياغتها والأحوال التي تعتريها سواءً كانت صحيحة أو معتلّةً، كما تناولوا أيضًا القلب المكاني والإعلال والإبدال بين الكلمات، وبدا عملهم قريب الصّلة بالتقعيد الوصفي للمصطلح، وبيان حدوده وماهيته.

يقول استيتية: «تتجلّى العلاقة الوثيقة بين الاشتقاق والدرس الصّرفي القديم، حين ندرك أن كثيرًا من التغييرات الصّرفية التي تطرأ على الكلمة، تكون نتيجة العمليات الاشتقاقية، كما

[1] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص: 58.

أنّ كثيرًا من العمليات التصريفية يمكن أن يُطلق عليها التّصريف التّوليدي وفي مقدّمة هذه العمليات الاشتقاق»[1].

وإضافة إلى ذلك أنّنا إذا تأمّلنا إلى المشتقّ عند الصّرفيين نجده أوسع نطاقًا ممّا عند النّحاة، لأنّه يشمل المشتقّات الخمس التي ذكرها النّحاة وهي:"اسم الفاعل، اسم المفعول، الصّفة المشبّهة، صيغ المبالغة، أفعل التّفضيل"، ويضاف عليها كل ماله جذر، ويشمل ذلك: اسمي الزمان والمكان واسم الآلة، واسم المرّة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي، والأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، باعتبار أنّها مشتقّة من المصدر على رأي البصريين، أو الفعل على رأي الكوفيين[2].

وإذا تتبّعنا معظم ألفاظ اللغة العربية وجدنا لها جذرًا أو أصلاً ترجع إليه، فتكون قائمةً على أوزانٍ وصيغٍ معيّنة، وهذا هو أساس كلٍّ من التّصريف والاشتقاق، إذ إنّ أخذ كلمة من أخرى وتوليدها منها يُعتَبر اشتقاق أمّا التّصريف فهو أن تُقَلّبَ هذه الكلمة على أوزان مختلفة، وهو ما أقرّه الفارابي (ت339هـ) في كتابه "بلغة المشتاق في علم الاشتقاق" حيث قال: «علم الاشتقاق يبحث في انتساب الكلمات بعضها إلى بعض بحسب جواهرها، وعلم التّصريف يبحث في الانتساب بحسب هيئتها»[3]. فمن هنا نصل إلى أنّ الاشتقاق هو: أخذ كلمة من أخرى مع الاشتراك في الموادّ الأساسية، والمقصود بها الأصول الثلاثة، أمّا الصّرف: فهو يحدّد بِنيَتَها وهيئتها.

ثالثا: الاشتقاق وعلاقته بالجانب النحوي في تكثير الألفاظ:

إنّ العلاقة بين الاشتقاق والنّحو هي علاقة بارزة في حضورها على السّاحة اللّغوية، فقد تناوله النّحاة في أبوابٍ متعدّدةٍ منها: باب الخلاف في أصل المشتقّات أهو المصدر –وهو

---

[1] اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، استيتية، سمير شريف، ط 5، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م، ص: 1.

[2] شجاعة العربية (أبحاث ودروس في فقه اللغة) سالم علوي، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، د ط، 2006م، ص: 43 44.

[3] بلغة المشتاق في علم الاشتقاق، محمد ياسين عيسى الفارابي المكّي، دار مصر للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص: 04.

رأي البصريين– أم الفعل الماضي– وهو رأي الكوفيين–[1]، وكذلك في باب إعمال المشتقّات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل، وعمل الفعل وشروط ذلك، أضف إلى ذلك الحديث عن الإبدال، غير أنّ حديثهم عنه لم يكن دقيقًا، يقول أبو سكّين: فقد وسّعوا من شأن الإبدال حتّى شمل الإعلال أيضًا، فمثلاً الكلمات الآتية يَعُدُّونها من الإبدال: سماء، سيّد، قاتل، مصابيح، صيام، ميزان، مرضى، موقن، اصطبر... إلخ، كما أنّنا نلاحظ أيضًا أنّ تناول النّحاة لظاهرة الاشتقاق أخذ اتجاهين اثنين هما[2]:

فالأوّل: اتّجاه وظيفي يهتمُّ بالحديث عن وظيفة الكلمة المشتقّة في التركيب ودورها في النّصّ، فالمشتقّات لدى النّحاة ذات وظائف ودلالات نحوية.

أمّا الثّاني: اتّجاه تحليلي يركّز على بنية الكلمة وما تعرّضت له من تغيّير أو تبديل في بِنيَةِ الكلمة.

وهنا نصل إلى أنّ تصوّر النّحاة للمشتقّات كان أضيق من غيرهم، لأنّ المشتقّ عندهم مقتصِرٌ على ما دلّ على ذاتٍ وصفةٍ، وهذا يشمل المشتقّات الخمسة فقط وهو "اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل".

[1] الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والنحويين، ابن الأنباري، ج6/1.

[2] الاشتقاق وأثره في النّمو اللغوي، أبو سكين عبد الحميد محمد، ط1، مطبعة الأمانة، طنطا، 1979، ص: 4.

الفصل الثالث

تطبيقات على القياس والاشتقاق في السور المثاني.

المبحث الأول: تطبيق على القياس النّحوي والصّرفي في القراءات القرآنية.

أولا: القياس على القياس النّحوي في القراءات القرآنية

يعتبر القياس النّحوي من أهمّ المواضيع التي تُدْرَسُ في تقعيد القواعد لِلُّغة العربية، فهو يهتمّ بمواقعِ الكلمات وتغيُّر وظيفتها داخل تركيبها، ومن المواضيع التي يُعتمد عليها في هذا المجال القراءات القرآنية؛ لأنّ القراءات مجال رَحْبٌ للاستشهاد على القواعد النّحوية، ولِمَا فيها من إثراءٍ للُّغة، وهنا سنعرض بعضًا من الشّواهد القرآنية وتوجيهها النّحوي في القراءات القرآنية.

الشّاهد الأوّل: قال تعالى: ﴿وَإِن كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة هود:111].

النص القرآني	القارئ	أوجه النحوية القراءة	التعليل	الترجيح
وَإِن كُلاًّ	ابن كثير، نافع عاصم، شعبة.	بتخفيف النون، وإن كلاً	إعمال إن المخفّفة لأنّها دخلت على الاسم ولم تسبق بنفي، وهو مذهب البصريين ولهم أدلّتهم. أما الكوفيون أهملوا إعمالها لأنها خاصة بالدخول على الأفعال.	نرى ترجيح إعمال» إن «المشدّدة؛ لأنّه هو الأصل عند المذهبين، والخلاف واقع في إن المخفّفة فالبصريون أعملوها والكوفيون أهملوها، ونرى ترجيح مذهب البصريين لأنّه يستند إلى قراءات متواترة إضافة إلى كلام العرب. والله أعلم.[1]
	جمهور القرّاء.	بتشديد النون، وإنَّ كُلاًّ	إنَّ هنا تعمل على الأصل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر.	

[1] الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تح: أبو محمد الأسيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، ص:173.

التعقيب:

أ- الأصل: الحروف المشبّهة بالفعل الأصل فيها أنّها تدخل على الجمل الاسمية، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر مالم يتصل بها نفي حَرْفي(ما)، وقد تخفّف ذوات النون من هذه الحروف (إن، أن، كأن، لكن)؛ فمنها ما يبقى عاملاً بشروط، ومنها ما اختلف النحاة في إعمالها أو إهمالها، ومن تلك الحروف(إن) المخفّفة من(إنَّ) المشدّدة؛ وهنا وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنّها تعمل في الاسم.[1]

ب- الفرع: ويتمثل في قياس (إن) المخفّفة على (إنّ) المشدّدة.

جـ- العلّة: اختار الكوفيون إهمال (إن) المخففة وعلّتهم في ذلك؛ أنهم بنَوْا على حجّة قياسية، حين قاسوا (إنّ) المشدّدة على لفظ الفعل الماضي، لأنّ كليهما مبني على ثلاثة أحرف، فلما خفّفت (إن) زال الشّبه بينهما وبطل عملها، أضف إلى ذلك أنّهم جعلوا من الاختصاص حجّة، فرأوا أنّ (إنّ) المشدّدة تختص بالأسماء، و(إن) المخفّفة تختص بالأفعال، وبالتالي كلٌّ منهما لا يعمل في الأخر.

أمّا البصريون: اختاروا إعمال (إن) المخفّفة بناء على حجّة نقلية؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة هود: 111]. في قراءة من قرأ بالتخفيف. أمّ الكوفيون استندوا أيضًا ما جاء في هذا الصّدد قياسًا على كلام العرب ما قاله الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِندِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[2]

فالشاهد من هذا البيت في «أَنْ هالك» فهي مخففة وإلغائها في العمل وهو قول الكوفيين.

---

[1] الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج159/1.

[2] معلّقة الأعشى، منقول من ويكي، مصدر، في 04. ماي .2024م.

د ـ الحكم النّحوي: نلاحظ من خلال كل هذا أنّ النصب بـ (إن) المخففة عند البصريين، وإهمالها عند الكوفيين، وهو في كليهما حكم جائز وله أدلّته. لكن ابن الأنباري رجّح مذهب البصريين عن مذهب الكوفيين؛ لأنّ مستندهم قراءات متواترة، ودعّموا رأيهم بشواهد شعرية أيضًا.[1]

الشّاهد الثاني: قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِے تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالَارْحَامَ ﴾ [سورة النّساء:1].

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءة النّحوية	التعليل	الترجيح
وَالاَرْحَامَ	حمزة الزّيات	بكسر الميم (والارحامِ)	علّل الكوفيون بجواز العطف على الضمير المخفوض واستندوا إلى هذه القراءة.	نرى ترجيح قراءة الفتح (والارحامَ) لأنها قراءة الجمهور، وهي التي استند إليها البصريون، ووافقهم ابن الأنباري في ذلك.[2]
	جمهور القرّاء	بفتح الميم (والارحامَ)	أمّا البصريون فقد علّلوا بعدم جواز العطف على الضمير واستندوا إلى قراءة الجمهور.	

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1 /160.

[2] غيث النفع في القراءات السبع، السفاقسي، تح: أحمد محمد عبد السميع، ط.2، دار الكتب العلمية، بيروت 2008م، ص: 164.

التعقيب:

أ- الأصل: أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك لكثرة القراءات الصحيحة المتواترة في ذلك، وهذا ما استند إليه البصريون.

ب- الفرع: وهو جواز العطف على الضمير المخفوض؛ وهو مذهب الكوفيين كقولك: مررت بك وبزيدٍ.[1]

جـ- العلّة: استند البصريون في عدم جواز العطف على الضمير المخفوض، بحجج عقلية، وعلتهم في ذلك أنهم رأوا أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، وعطف الاسم عليه يكون من قبيل عطف الاسم على الحرف وهو عندهم غير جائز، كما أنهم استندوا إلى حجة قياسية؛ إذ قاسوا عدم جواز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور[2]، كما أنهم استندوا إلى قراءة جمهور القرّاء التي هي بالفتح (والارحامَ).

أمّا الكوفيون فقد جوّزوا العطف على الضمير المخفوض، وحجتهم في ذلك قراءة حمزة الزيات (والارحامِ).

وما جاء في كلام العرب؛ فقد ورد في ديوان مسكين الدّارمي على النحو الآتي:

تَعَلّقَ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[3]

موضع الشاهد من البيت: «وما بينهما والكعبِ» ، حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المجرور، وهو دليل للكوفيين الذين أجازوا ذلك.

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2/379.

[2] المصدر نفسه، ج2/382.

[3] ديوان مسكين الدّارمي، تح: خليل إبراهيم العصبة وعبد الله الجبوري، بغداد، 1970م، ص:53.

د- الحكم النّحوي: نرى حكم النحو في هذه المسألة؛ جواز العطف على الضمير المخفوض عند الكوفيين، والمنع عند البصريين، ولكل حجته ودليله، إلا أنّ ابن الأنباري في الانصاف رجّح مذهب البصريين(المنع) استنادا لقراءة الجمهور وكلام العرب.[1]

الشاهد الثالث: قال تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [سورة يونس: 58].

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءة النحوية	التعليل	الترجيح
فَلْتَفْرَحُوا	ابن عامر، رويس يعقوب بالتاء.	بالتاء المفتوحة (فَلْتَفْرَحُوا)	ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معربا، وعلّلوا بهذه الآية فقالوا: أصلها لِتَتَفَرّحْ؛ فحذفت اللام أصبحت تتفرح؛ ثم حذفت إحدى التاءين فأصبحت تَفْرَحْ فهي فعل أمر معرب مجزوم بلاء الناهية.	نرى من خلال كل هذا ترجيح ما ذهب إليه البصريون في البناء للأفعال؛ وهو أن فعل الأمر أصله البناء وهذا استنادا للقراءات المتواترة، إضافة إلى حجج كثيرة قياسية، وهو ما رجحه ابن الأنباري.[2]
	قرأ جمهور القرّاء بالياء	بالياء المفتوحة (فَلْيَفْرَحُوا)	أما البصريون: جعلوا الأصل في فعل الأمر البناء؛ واحتجوا بهذه	

[1] أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي، دراسة في كتاب الانصاف لابن الانباري، نور الدين دريم، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد الأول، مجلة أمارات، العدد 1، ديسمبر 2017م، ص:62.

[2] معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط.2، مطبوعات جامعة الكويت، 1988م، ج81/3.

			الآية (فليفرحوا)، وقالوا أيضا أن الأصل في الأفعال البناء وليس الإعراب.	

التعقيب:

أ- الأصل: الأصل في الأفعال البناء، ولكن من خلال هذه القراءات نرى؛ أن هناك من يقول ليس البناء، وإنما الأصل فيها الإعراب.

ب- الفرع: الفرع في هذه المسألة هو المعرب، لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والإعراب يكون فرعا عنه، وهذا ما ذهب إليه البصريون من أصلية البناء للأفعال، والكوفيون قالوا بخلاف ذلك.

جـ- العلّة: اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة:

فالكوفيون ذهبوا إلى أنّ (فعل الأمر) للمواجَهة المعرّى عن حرف المضارعة، نحو: (افعَل) فهي معرب مجزوم، لأنّ الأصل فيه (التّفعُل) مثل: أَكْرِمْ أصل هذه الكلمة (لتتكرَّمْ) ومثل: اعلَمْ أصل هذه الكلمة (لتتعلّم) واحتجوا لما ذهبوا إليه بجملة من الشواهد القرآنية والشعرية، فمن شواهدهم القرآنية قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ وهذا استنادا لمن قرأ بالتاء وأصلها (افْرَحْ)، ومنه قول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنتَ يَابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضّى حَوَائِجُ المُسْلِمِينَا[1]

كما إنهم احتجوا أيضا بحجج قياسية؛ فقاسوا فيها على فعل الأمر على المضارع المجزوم بلا الناهية[2].

[1] خزانة الأدب، البغدادي، البيت أورده الكوفيون وهو مجهول لا يُعلم تتمّته ولا قائله، والله أعلم.

[2] الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج427/2.

أمّا البصريون: فاختاروا حكم البناء في فعل الأمر؛ واحتجوا بالقراءات القرآنية لجمهور القرّاء، وبحجج قياسية، فذهبوا يعلّلون البناء في فعل الأمر بردّه إلى الأصل[1] أي أنّ الأصل في الأفعال تكون مبنية.

د- الحكم النّحوي: نلحظ أن فعل الأمر معرب (على مذهب الكوفيين) ومبني (على مذهب البصريين)؛ وفي الحالتين الحكم واجب عند كل واحد منهما، ورجّح ابن الأنباري حكم بناء فعل الأمر[2] وهو تأييد لرأي البصريين.

الشاهد الرابع: قال تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَٰتِلُوكُمْ ﴾ [سورة النساء: 89].

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءات النحوية	التعليل	الترجيح
حَصِرَتْ	حفص عن عاصم (حَصْرَةً)	بصاد ساكنة وتاء مربوطة (حَصْرَةً)	أخذ الكوفيون بقراءة حفص عن عاصم كدليل على وقوع الفعل الماضي حالاً؛ لأن فيه دلالة على المعرفة؛ كما أنه جاز وقوعه صفة للنكرة.	نرى الترجيح في هذه المسألة، أن الفعل الماضي يقع حالاً وهو ما رجحه أبو حيّان من وقوعه حالا مع عدم دخول (قد) عليه سواءً حقيقة أو حكمًا، إلا أن ابن الأنباري سلك مسلك البصريين في عدم جواز وقوعه حالاً
	جمهور القرّاء (حَصِرَتْ)	بصاد مكسورة وتاء مفتوحة ساكنة.	أمّا البصريون فاستدلّوا بقراءة الجمهور وهو عدم وقوع الفعل الماضي حالاً إلا بدخول (قد) عليه، ظاهرة أو مقدّرة وعلّلوا	

[1] المصدر نفسه، ج2/427، 428.

[2] أثر القراءات القرآنية، في ترجيح الحكم النّحوي، نور الدين دريم، ص:63.

			عن ذلك بقراءة الجمهور.	استناداً لقراءة الجمهور المتواترة.[1]

التعقيب:

من خلال هذه القراءات المختلفة نجد أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في وقوع الفعل الماضي حالاً.

أ- الأصل: عدم وقوع الفعل الماضي حالاً على قول البصريين.

ب- الفرع: جواز وقوع الفعل الماضي حالاً وهو مذهب الكوفيين[2]

ج- العلّة: علّل البصريون عن عدم الجواز بشرط وجود (قد) ظاهرة أو مقدّرة؛ كما احتجوا بحجة قياسية مفادها، أن الماضي لا يدل على الحال، فلا يجوز أن يقوم مقامه، كما أن قراءة الجمهور دليل على ذلك واستندوا إليها.

أما الكوفيون فاحتجوا بحجج نقلية وقياسية في جواز وقوعه حالاً؛ فمن النّقل احتجوا بقوله تعالى: ﴿ اَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ ﴾ ، وهي قراءة حفص عن عاصم، ودعّموا هذه الحجّة بدليل قياسي؛ وهو جواز وقوع الفعل الماضي حالاً للمعرفة، كما جاز وقوعه صفة للنكرة.[3]

د- الحكم: جواز وقوع الفعل الماضي حالاً عند الكوفيين، ومنع وقوعه عند البصريين، وأيّد ابن الأنباري البصريين في ذلك، ولكن ردّ أبو حيان عليهم بقوله: « ولا يحتاج إلى إضمار (قد)؛ وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيرا[4] » وقال في موضع آخر

---

[1] معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ج151/2.

[2] أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي، نور الدين دريم، ص:57.

[3] الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1/ 206.

[4] البحر المحيط، أبو حيان، مطبعة السعادة، د.ط، مصر، 1328هـ، ج423/8.

متحدّثًا عن (قد) وإضمارها " ولا يحتاج إلى إضمار (قد) لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه "[1]فهذا يجعل من القراءة دليلاً بيّنًا له أثر واضح في ترجيح حكم جواز وقوع الماضي حالاً.

ثانيا: القياس على القياس الصّرفي في القراءات القرآنية

إنّ قارئ القرآن بأكثرَ من قراءة من القراءات، يلحظ جملة من التغيُّرات على مستوى الصّيغِ الصّرفية، سواءً على مستوى الأفعال أو الأسماء؛ وبهذا التّغاير والاختلاف ينتج بناء على العلاقة بين القراءتين قِيَمًا دلاليةً مختلفة، وهنا سنعرض بعض الصّيغ الصّرفية للأفعال والأسماء من خلال توجيه القراءات القرآنية من النّاحية الصّرفية.

أ- **تغاير الصّيغ الصّرفية للأفعال:** من المعلوم أن الفعل ينقسم إلى مجرّد ومزيد؛ فالمجرّد: ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط منها حرف في تصاريف الكلمة بغير علّة، أمّا المزيد: هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية[2].

وللمجرّد الثلاثي ثلاثة أبنية (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ) ويختلف مضارعه من مفتوح العين إلى مكسورها إلى مضمومها، نحو: (يَضْرِبُ، يَعْلَمُ، يَكْرُمُ)، أمّا المزيد؛ فقد يزيد بحرفٍ مثل (أَفْعَلَ، فَاعَلَ، فَعَّلَ)، وقد يزيد بحرفين مثل: (افْتَعَلَ، انْفَعَلَ، تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ، أَفْعَلَ)، وقد يزيد بثلاثة أحرف أشهرها:(اسْتَفْعَلَ)[3]

المثال الأوّل: قال تعالى ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزّمر:68]. وقوله تعالى﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِّحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزمر: 70].

---

[1] المصدر، نفسه، ج355/6.

[2] شذا العرف في فنّ الصّرف، أحمد بن محمد الحملاوي، د ت، عبد المعطى المحرّر، دار الكيان للطباعة والنّشر والتّوزيع، الرّياض، ص: 44.

[3] أسس الدرس الصرفي في العربية، كرم محمد زرندح، الإصدار الأول، دار المقداد للطباعة، غزة، 2007م، ص: 42.

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءة الصّرفية	التعليل	الترجيح
فُتِّحَتْ	عاصم وحمزة والكسائي وخلف.	بتخفيف التاء(فُتِحَت)	قراءة التخفيف فيها دليل على فتح الأبواب جميعا وفي آنٍ واحدٍ وهي قراءة الأصل، كما نجد فيها معنى آخر وهو التقليل والتكثير في فتح الأبواب.	نرى هنا الميل إلى ترجيح قراءة التشديد لأنها قراءة متواترة جمعًا عن جمعٍ؛ وفيها من التّعدّد في فتح الأبواب من حال إلى حال، وفيه معنى المبالغة في الفعل.[1]
	قراءة جمهور القُرّاء.	بتشديد التاء(فُتِّحَتْ)	أما قراءة التشديد فيها معنى التكثير، واللغة كلما زاد فيها المبنى زاد المعنى، أي تكرار في فتح الأبواب، وهو فتح خاص لكل فوج من الفريقين.	

توجيه القراءات القرآنية:

ـ من قرأ بتشديد التاء(فُتِّحَتْ) فهو فتح خاص فيه معنى التكثير، والتكثير هنا في المفعول، وهو الأبواب(فَعَّلَ) وهو الأبلغ عند الأزهري.

ـ من قرأ بتخفيف التاء(فُتِحَتْ) فهو فتح عام، وهو ما رآه ابن خالويه، فهو يرى أنّ الأبواب في قراءة التخفيف قد فتحت في آنٍ واحد[2].يقول عبده الراجحي(ت2010م) في هذا الصّدد: الأولى:« تدل على الحدث عمومًا، والثانية تدلّ على التكثير والمبالغة[3] » فكل زيادة في المبنى ينتج عنها زيادة في المعنى.

[1] المبسوط في القراءات العشر، الأصبهاني، د، ت، الاصدار د، ط، مجمّع اللغة العربية، الأردن، ص:385.

[2] الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، دار الشروق، بيروت، 2007م، ص:445.

[3] التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، (د.ت)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2007م، ص:32.

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ ﴾ [سورة غافر: 12].

تغاير صيغة القراءة بين: أَفْعَل وفَعَّلَ. فصيغة (أَفْعَلَ) تزاد الهمزة في هذه الصّيغة لتدل على معانٍ متعدّدة منها "التعدية "، أي جعل الفعل اللازم أصالةً متعدّيًا، ثمّ تُصَيِّرُ الفاعل مفعولاً مثل:(قَعَدَ زَيْدٌ، أَقْعَدْتُ زَيْدًا) (جَلَسَ، أَجْلَسْتُهُ، ذَهَبَ، أَذْهَبْتُهُ)[1] فهنا نلاحظ أن الزيادة في المبنى توصلنا إلى زيادة في المعنى كذلك.

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءة الصرفية	التعليل	الترجيح
وَيُنْزِلُ لَكُمْ	ابن كثير، أبو عمرو البصري، يعقوب.	قرءوا بنون ساكنة وزاي مكسورة خفيفة (وَيُنْزِلُ)	قراءة التخفيف فيها معنى نزول واحد غير متعدٍّ إلى نزول ثان، (وَيُنْزِلُ) وهي من مزيد الثلاثي، فأصلها(أنزل) على وزن (أَفْعَلَ) وفيها أيضًا معنى التقليل والتكثير على حسب الحال.	القراءتان فيهما معنى الزيادة من الفعل الثلاثي، وبالتالي يدلان على نزول خاص، إضافة إلى صيغة المبالغة في الفعل في قراءة التشديد، حسب تقرير المولى سبحانه وتعالى.[2]
	جمهور القرّاء	قرءوا بنون مفتوحة وزاي مكسورة	أمّا قراءة التشديد؛ ففيها معنى التكثير، لأنّ فيها صيغة مبالغة في الفعل، كما أنّ فيها الزيادة في	

[1] أسس الدرس الصرفي في العربية، كرم محمد زرندح، ص:47.

[2] طيبة النشر في القراءات العشر، مكتبة ابن الجزري، سوريا، 2012م، ج523/1.

		مشدّدة (وَيُنَزِّلُ)	المبنى، فلا شك ينتج عنه زيادة في المعنى.	

ب- تغاير الصيغ الصرفية في الأسماء: يستعمل بعض القرّاء صورة من صور التّغاير على مستوى الأسماء للّفظِ الواحد بصيغة مصدرية أو بصيغة اسم الفاعل أو المفعول أو تغاير وتبادل بين صيغ الجنس والعدد، وهذا ما سنعرفه من خلال الأمثلة.

المثال الأوّل: قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [سورة آل عمران: 97].

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءة الصّرفية	التعليل	الترجيح
حَجُّ	الحسن البصري	بكسر الحاء (حِجُّ)	قراءة الكسر تستند إلى الشهر الذي تقام فيه هذه الشعيرة، وهو شهر ذي الحجّة؛ كما أنّها ترمز إلى آداء فريضة الحج مرّةً واحدةً بدون تردّدٍ؛ وهي لغة من اللغات.	نرى ترجيح قراءة الجمهور؛ فهي قراءة متواترة، وفيها معنى التّردّد لآداء ركن الحجّ بعد كل عام.
	جمهور القرّاء	بفتح الحاء (حَجُّ)	أمّا قراءة الفتح استندت إلى ما فُعِل في أعمال الحجّ وهو خطبة حَجَّة الوداع، أضف إلى ذلك فيها معنى التّردّد إلى الحجّ مرّةً بعد مرّةٍ، أي كل عام وهي أيضًا لغة من لغات العرب.[1]	

[1] مكتبة الكليات الأزهرية، القراءات وأثرها في العلوم العربية، محمد سالم محيسن، ط.1، 1984م، ج239/1.

ـ توجيه القراءات القرآنية:

ـ من قرأ بالفتح(حَجُّ) معناه التّردّد والكثرة.

ـ من قرأ بالكسر (حِجُّ) معناه تأدية الحج مرّة واحدة[1].

المثال الثاني: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ [سورة الأحقاق: 15].

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءة الصّرفية	التعليل	الترجيح
إِحْسانًا	قراءة الكوفيين	بألف مكسورة وحاء ساكنة وسين مفتوحة بعدها ألف (إِحْسَانًا)	قراءة الكوفيين نلحظ فيها معنى الوجوب وبالتالي يكون التقدير فيها (ووصينا الأنسان بوالديه أن يحسن إليهما إحسانا) وكأنّه فيها إلزام بوجوب البرّ في حقّيْهما.	نلحظ ترجيح قراءة الجمهور لما فيها من عموم في كل ما بر للوالدين ومبالغة في الفعل، أما قراءة الكوفيين فيها وجوب البر للوالدين فقط.[2]
	قراءة الجمهور	بحاء مضمومة وسين ساكنة ونون منوّنة (حُسْنًا)	أمّا قراءة الجمهور فيها معنى العموم في برّ الوالدين (حُسْنًا) بمعنى (فليأت في أمرهما أمرا ذا حُسْنٍ) فسمّي الفعل الحَسَنُ بالحُسنِ على سبيل المبالغة في بر الوالدين.	

[1] الكتاب، سيبويه، ج42/4.

[2] طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مكتبة ابن الجزري، سوريا، ج.633/1.

المثال الثالث: قال تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ ﴾ [سورة الفلق:04].

النص القرآني	القارئ	أوجه القراءة الصّرفية	التعليل	الترجيح
النَّفَّاثَاتِ	رُوَيْسْ عن يعقوب بخلاف عنه والكسائي.	قرئت (النَّافِثَاتِ) بنون ممدودة وفاء مكسورة.	النَّافِثَات على وزن (اسم فاعل)، وهو جمع مؤنث سالم مفرده (نافثَةٌ) فهي تدل على الفعل والفاعل بمعنى نافخة فاعلة.	نرى ترجيح قراءة الجمهور لما فيها من المبالغة في الفعل والتكثير فيه، بخلاف القراءة الأخرى التي تدل على عموم النّفث وفقط.[1]
	قراءة باقي الجمهور.	قرؤوها (النَّفَّاثَاتِ) بتشديد فاء مفتوحة؛ بعدها ألف من غير ألف بعد النون.	النّفّاثات جاءت على وزن (صيغة مبالغة)، فهي مبالغة في تكثير النَّفْثِ وهو نفخ من غير ريقٍ.	

ـ توجيه القراءات القرآنية:

ـ من قرأ (حُسْنًا) فهو أَعمّ في البِرِ لوالديه.

ـ من قرأ (إِحْسَانًا) فهو تأكيد لوجوب البرّ للوالدين[2].

[1] طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مكتبة ابن الجزري، سوريا، ج.633/1.

[2] أوجه الإعجاز الصرفي في القراءات القرآنية، من خلال التفسير(آيات من الذكر الحكيم أنموذجا)، الجمعي حميدات، مجلّة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة محمد الأمين دبّاغين، سطيف 2- الجزائر، المجلد 9،العدد 1، جويلية 2013م،ص:28.

المثال الرابع: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سورة الأحزاب:45].

النصّ القرآني	القارئ	أوجه القراءة الصرفية	التعليل	الترجيح
النَّبِئُ	نافع وحده	قرأ بالهمز (النبئ)	قراءة الهمز (نَبِيئْ) على وزن(فَعِيل) وهي مشتقّة من النّبأْ وهو الخبر، فهو منبَّأٌ ومُخْبَرٌ من جهة الله سبحانه وتعالى.	نرى أنّ قراءة الجمهور أرجح من قراءة غيرها لما فيها من رفعٍ لمقام النبي؛ وهي أيضًا لغة قريش ومن جاورهم من القبائل العربية، وهي قراءة متواترة عن جمع كبير من القرّاء.[1]
	جمهور القرّاء	بدون همز (النبي)	أمّا قراءة حذف الهمز؛ فهي مشتقّة من النَّبْوَةِ، وهي العلو والارتفاع، فهو مختار من عند الله عن سائر البشر.	

ـ توجيه القراءات القرآنية:

ـ من قرأ (النَّافِثَات) فهي اسم فاعل، جاء على صفة جمع مؤنث سالم مفرده نافثة.

ـ من قرأ(النَّفَّاثَاتِ) فهي جمع نفَّاثة وهي على صيغة مبالغة[2].فهي مبالغة في الفعل.

[1] نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدّين البقاعي، ط.1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1402هـ، 1982م، ج68/6.

[2] مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، ص:29.

المبحث الثاني: تطبيقات على كيفية اشتقاق الألفاظ

بعدما عرفنا ما لظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية وروابطه المُحْكَمَةِ الوثيقة من أثرٍ كبير في توسيع الثروة اللّفظية؛ ننتقل الآن بهذه الظاهرة من حيّز الجانب النّظري إلى فضاء الجانب التطبيقي الفسيح، معتمدين في استقرائنا واستعراضنا لطائفة من مفردات القرآن الكريم.

أ- قال تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة النور: الآية:01].

الشّاهد من الآية هو معرفة أصل اشتقاق مفرة (سورة)؛ فقد جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت671هـ): أنّ معنى السورة في كلام العرب، مشتق من الإبانة لها من سورة أخرى وانفصالها عنها... وسمّيت بذلك لأنه يرتفع فيها من منزلة إلى منزلة أخرى.[1]

يقول النّابغة الجعدي رضي الله عنه(ت18هـ):

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ[2]

بمعنى أعطاك منزلة وشرفا ارتفعت بها عن منزلة الملوك... قال ابن عطية رحمه الله (ت541هـ): "ومنهم من يراها مشبهة بسورة البناء، أي القطعة منه، لأنّ كل بناء إنما يُبْنَى قطعة بعد قطعة، وكل قطعة منها سورة".[3]

هذا الرأي الأول الذي سميت به السورة بهذا الاسم فهي مشتقة من الارتفاع والعلو؛ لأنه يرتفع فيها من منزلة إلى منزلة مثل سور البناء.

الرّأي الثاني: قال الزمخشري (ت 538هـ) في الكشاف في معرض بيانه للأصول التي تشتقّ منها مفردة "سورة "، والدّلالات التي تخرج إليها فقال: "و السورة الطائفة من القرآن

---

[1] الجامع لأحكام القرطبي، أبو عبد الله القرطبي المالكي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ - 1967م، ج1/65 - 66.

[2] بن ضباب الغطفاني، المضري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1977م، ص:73. ديوان النّابغة الذّبياني، زياد بن معاوية

[3] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ - 2001م، ج1/51.

المترجمة التي أقلُّها ثلاث آيات... وواوها إن كانت أصلاً، فإما أن تسمى بسورة المدينة، وهي حائطها، لأنها طائفة من القرآن محدودة محجوزة على حيازها كالبلد المسور، أو لأنها محتوية على فنون من العلم وأجناسٍ من الفوائد كاحتوار سور المدينة على ما فيها... أو لأنّ السور بمنزلة المنازل والمراتب يترقّى فيها القارئ، وهي أيضاً في أنفسها مرتّبة طوال وأوساط وقصار... أو لرفعة شأنها وجلالة محلّها في الدين، وإن جعلت واوها منقلبة عن همز، فلأنّها قطعة وطائفة من القرآن كالسورة التي هي البقية من الشيء والفضلة منه » [1] فالسورة تكون بمعنى الحائط الذي يجمع مجموعة من الدّور، وتكون بمعنى الفنون العلمية المتنوّعة، وتكون بمعنى المرتبة والرقيّ لأنّ القارئ كلما قرأ ارتقى.

وجاء في عمدة الحفّاظ للحلبي:« السورة من القرآن مشتقة من القطعة منه، المفتتحة بالبسملة المختتمة بخاتمتها... سميت بذلك لأنها محيطة إحاطة السور بالمدينة، وقيل: سميت بذلك لرفعتها، السورة: المنزلة الرفيعة، وقيل لشرفها وارتفاعها كما يقال لما ارتفع من الأرض سور... وقيل سميت بذلك لأن قارئها يشرف على مالم يكن عنده كسور البناء... وقيل مأخوذة من السؤر، وجاء في آسار الناس، أي بقاياهم... فعلى هذا يكون الأصل (سؤرة) بالهمز... وقيل سميت بذلك لتمامها وكمالها... ومنه قول العرب للناقة التّامة: سورة » [2] فمن خلال هذين التعريفين نجد عدّة اشتقاقات لمفردة(سورة) تكون بمعنى المنزلة، الجمع، التمام، الطائفة الشرف...إلخ.

ب- قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [سورة الحجر: 26]. إن المفردة القرآنية التي نبحث عنها وعن أصل اشتقاقها من خلال هذه الآية الكريمة هي مفردة: «صَلْصَالٍ»؛ فمنهم من قال مشتقٌّ من الطين اليابس الذي إذا نقرته صلَّى وأصْدر صوتاً، فجعل أصل اللفظة مشتقًا من هذا الصوت وهو الصّلصلة؛ بمعنى

---

[1] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ط.3، دار المعرفة، بيروت، 1403هـ - 1982م، ج1/127 - 128.

[2] الألفاظ، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، تح: محمد باسل عيون السود، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ - 1996م، ج1/232 -233. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف

صوتها، ومنه أيضًا صلصلة اللِّجام والحُلَيّ، ويطلق أيضًا على الصّلصلة، صوت الرعد إذا كان صافيًا، ويقال للفرس إذا كان حادّ الصّوت (فَرَسٌ صَلْصَالٌ).[1]

ومن قال بأنّه مشتق من تغيُّر الشيء ونتنه، فقد جعل أصله من (صَلَّ اللحم والشيء، ومنه القراءة الشاذّة ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا صَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سورة السجدة: 09]. أي: أَنتَنَّا و تَغَيَّرْنَا، وفي الحديث فيما يباح أكله من الصَّيْد: «كلُّ مارَدّت عليك قوسك؛ مالم تَصِلّ[2] » ؛ أي: تُنتَنَ[3] فالصلصال هنا بمعنى الصّوت وقيل: النَّتْنُ. ومنه قول الكسائي رحمه الله في معنى (الصَّلْصَال) قوله جلّ شأنه ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴾ [سورة الرحمان: 12]. هو من قول العرب: صَلَّ اللَّحمَ واَصَلَّ، إذا أَنتَنَ[4] فالصلصال مشتق من الطين اليابس الذي يصدر صوتاً، وقيل مشتق من تغير الشيء ونتنه.

جـ- قال تعالى: ﴿ لِّإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ (1) إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ [سورة قريش: 01-02]. من خلال الآية القرآنية فإنّ المفردة التي نبحث عن أصل اشتقاقها هي (قُرَيْش).

إنّ مفردة (قريش) مشتقّة من أصل صحيح وهو (القاف، الراء، الشين) يدلُّ على الجمع والتّجمُّعِ ... يقال: تَقَرَّشُوا؛ إذا تجمّعوا... ويقولون: إنّ قريشاً دابّة تسكن البحر تغلب سائر الدّوابّ، فقريش مشتقّة من التّجمّع أو من نوع من أنواع الدوابّ، كما أن قريشاً مأخوذ ومشتق مما تعارف الناس عليه من سادات الناس سواءً في الجاهلية أو الاسلام، وهي من إحدى قبائل العرب الكبرى، وعُرفت بالتجارة، فكان لها رحلتان: إحداهما في الشتاء إلى اليمن، والأخرى في الصيف إلى الشام.[5]

---

[1] مجاز القرآن، الحافظ أبو عبيدة معمر بن المثنى، ط.2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ -1979م، ج350/1.

[2] المعجم الكبير، الطبراني، رقم الحديث (18048) (97/16)، قال شعيب الأرناؤوط: صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن.

[3] عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، الحلبي، ج78/3.

[4] التفسير اللغوي للقرآن الكريم "أصله أطروحة دكتوراه "، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، ط.1، دار ابن الجوزي، الدّمّام، 1422هـ - 2001م، ص:498.

[5] ديوان النابغة الذبياني، ج70/5 - 71.

ويقال أيضا: قَرَّشَ لأَهله وتَقرّش، أي: تكسّب، وهو يقرّش لعياله ويقترش؛ أي يكتسب، والتقريش الاكتساب، وهو ما تتصف به قريشا بأنها من قوم تجارٍ متكسّبين فسميت بذلك، لتجرها وتكسبها وضربها في البلاد تبتغي الرزق، لأنّ أهلها كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضَرْعٍ وزَرْع[1] فأصل اشتقاق قريش مأخوذ من التكسُّب بالتجارة، وقيل من التّجمّع، وقيل إلى نوع من الدوابّ يشبه القرش.

د-قال تعالى: ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [سورة البقرة: 267].

اختلف العلماء في أصل مفردة (الشيطان) وكيفية اشتقاقها على ضربين هما:

1- سمي الشيطان شيطانا لابتعاده عن الخير؛ أخذاً من قول العرب: دار شطون، ونوى شطون، أي: بعيدة.

2- أطلق على الشيطان بهذا الاسم؛ لغيّه وهلاكه، أخذاً مما قالته العرب قديمًا: قد شاط الرجل يشيط إذا هلك[2] ومنه قول الأعشى في معلّقته:

قَدْ نَطْعَنُ الْعِيرِ فِي مَكْنُونِ فَائِلِهِ وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطَلُ[3]

فالشاهد من البيت (يَشيطُ) بمعنى البُعْد والهلاك.

كما أنّ الشّيط يطلق على اللحم إذا مسّته النار يتشَيَّطُ منه، فيحترق بعضه كما يتشيط الشَّعْرُ أو الحبل باحتراق جزء منه، وتشيّط الدّمَ، إذا غلى بصاحبه، واستشاط فلان غضبًا؛ إذا استقلّ، والتّشيّط: الغضب.[4]

يقول السمين الحلبي في معرض حديثه عن اشتقاق لفظ (الشيطان) بأنّ: « الصحيح مشتق من (شَطَنَ يَشْطِنُ)؛ إذا بَعُدَ ...وقيل مشتق من (شاط يشيط)؛إذا هاج واحترق، ولا

---

[1] مفاتيح الغيب، فخر الدين الرّازي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ، 2000م، ج100/32.

[2] الزّاهر في معاني كلمات الناس، ابن الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412 هـ، 1992م، ج53/1 - 54.

[3] معلقة الأعشى، منقول من ويكي، مصدر، في، 04 ماي 2024م.

[4] معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج275/6.

شك أنّ المعنيين موجودان فيه؛ أعني: البعد من الرحمة، والاحتراق والهياج، إلا أن الاشتقاق يدُلُّ للأوّل »[1].

ومنه قول النابغة الذبياني في شعره:

فَأَضْحَتْ بَعْدَمَا وَصَلَتْ بِدَارِ شَطُونٍ لاَ تُعَادُ وَلاَ تَعُودُ[2]

فتسمية الشيطان شيطاناً على أحد الرّأيين؛ قيل: لتباعده من الخير ومن رحمة الله جل في علاه، وهو مأخوذ من قول العرب: دار شطون، ونوىً شطون؛ أي بعيدة، وبئر شطون؛ بعيد العمق والقعر، وقيل بمعنى الغي والهلاك، يقال شاط الرجل يشيط؛ إذا هلك. نعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين البقاعي، ج105/1.

[2] ديوان النابغة الذبياني، ج105/1.

خاتمة

خاتمة:

بعد وصولنا لخاتمة البحث يجدر بنا تقديم النتائج المتوصل إليها:

للقياس والاشتقاق أثر عظيم في توليد الألفاظ اللغوية وتطويعها.

- **أثر القياس في توليد الألفاظ يظهر فيما يلي:**

1-القياس عند القدامى قائم على أساس من المشابهة ومحاكاة المسموع، وأول نوع ظهر هو القياس على المستعمل (الاستعمالي) ثم تأثّر النحو بالمنطق العقلي، فظهر النوع الثاني وهو القياس (النحوي).

2-القياس عند المحدثين هو عملية عقلية يقوم بها الفرد كلَّما احتاج إلى كلمة أو صيغة مستمرّة لا تتوقف في عصر معيّن، بالانتفاع من الوارد المسموع.

3-يكمن الفرق في القياس بين القدامى والمحدثين في:

أ ـ عند القدامى: يقيسون على النصوص القديمة التي سمعت عن العرب بتحديد زمانها ومكانها عند جمهور علمائهم.

ب ـ عند المحدثين: يعتمدون على ما اختزنته ذاكرة الفرد من مسائل اللغة قياسا صحيحا، كما أن المحدثين أبدعوا مقاييس جديدة في قبول ما ورد من الجديد اللغوي.

4-علاقة القياس بالقراءات القرآنية هي عبارة عن خزان له أثر بارز في ترجيح الأحكام النحوية والصرفية من الناحية القياسية.

- **أثر الاشتقاق في توليد الألفاظ يظهر فيما يلي:**

1-فقد اتفق اللغويون كلهم على تعريف واحد ومتقارب للاشتقاق وهو: أن تأخذ كلمة أو أكثر من أخرى بشرط أن يكون هناك تناسب بينهما في الحروف الأصلية وترتيبها مع زيادة في المعنى الأصلي.

2-نرى أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أصل الاشتقاق قد أخذ مساحة أكبر مما يستحقها في الدرس الاشتقاقي؛ حيث نرى أن كلا المدرستين قد بالغتا في طرح حجمهما، وهو جدل عقيم لم يصل إلى نتيجة واضحة إلى اليوم،

وبالتالي؛ الاشتقاق من المصدر أو الفعل كلاهما صحيح وعلى الباحث أن يسلك طريقا في الدراسة.

3-لاحظنا أن الاشتقاق يعطي للغة العربية أصالة في تحديد الكلمات الأصِيلَة من الدّخيلة، فالكلمة الأصِيلة لها قالَب تصب فيه ومنبع ترجع إليه، وهذا القالَب تخرج منه كلمات فرعية عنه، أما الكلمات الدخيلة مهما حاولنا دمجها في قالَب أصيل نقع في بعض الإشكالات والعوائق التي لا يقبلها الطابع الأصلي، وهنا تكمن أهمية الاشتقاق.

4-تبقى ظاهرة الاشتقاق لها دور كبير في إنتاج الكلمات، فتجعلها تتولد بعضها من بعض، بل تعطي له جسمًا قويًّا حيًّا تتوالد أجزاؤه في شكل أواصر قوية وواضحة صالحة لكل زمان.

5-هناك ارتباط وثيق بين الاشتقاق والقراءات القرآنية، فهي حقل خصب ومعين لا ينضب في الوصول إلى أصل الكلمة، والفصل في الكثير من المسائل الاشتقاقية.

6-تبقى القراءات القرآنية خير شاهد على الواقع اللغوي العربي القديم، وأهمّ مصدر لدراسة اللّسان العربي ولغاته المختلفة.

7-ظاهرة القياس والاشتقاق إضافة إلى القراءات القرآنية؛ أسهموا إسهامًا لا حدّ لعطائه في إضفاء المرونة على مفردات اللغة العربية، وسهولة تطويعها وتلييّنها حسب ما يحتاجه المتكلم.

علاقة القياس بالاشتقاق: تكمن علاقة القياس بالاشتقاق في النقاط الآتية:

1 ـ يهتم القياس في توليد الألفاظ بالجانب النظري للغة، أمّا الاشتقاق فإنّه يهتم بالجانب التطبيقي في اللغة وكلاهما مكَمِّل وموضّح للآخر.

2 ـ يشترك القياس والاشتقاق في أصل حروف كل كلمة، ونوعية الحروف.

3 ـ القياس والاشتقاق يركّزان على المعنى العام للكلمة.

4 ـ تُعطي هاتان الآليتان تطويرا قويًا للغة، كما أنهما يضفيان عليها طابعًا جديداً في كل عصر ومصر.

5 ـ يظهر أثر القياس والاشتقاق في بعدهما الشاسع في توسيع الثروة اللفظية متمثلة في تطويعها وتوليدها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- الحديث النبوي الشريف.

أولا: المصادر

المعاجم والقواميس

1) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادّة (قَ يَ سَ)، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

2) معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط.2، مطبوعات جامعة الكويت، 1988م.

3) المعجم الكبير، الطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة،864240 رقم الحديث (18048) (97/16).

4) المعجم المفصّل في علم الصّرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1997م.

5) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، مادّة (قَيَسَ)، تح، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979.

ثالثا: المراجع

6) أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، رشيد عبد الرحمان العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، 1988م.

7) ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته، سيف بن أحمد الغرير، تح: حاتم صالح الضامن، ط.1، دبي الإمارات العربية المتّحدة، دار البشائر للطباعة والتوزيع، 1425هـ، 2004م.

8) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1433هـ - 2012م.

9) ارتشاف الضَّرَبْ من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي محمد بن يوسف، تح: رجب عثمان محمد، ط.1، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، 1418هـ، 1998م.

10) الاستراتيجيات المباشرة لتنمية الثروة اللفظية، عفت ميمونة، دراسة وصفية عن تعليم اللغة العربية في تربية الأطفال "السلام"، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج SSN: 2597.2425.

11) أسرار العربية، ابن الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، ط.1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1415 هـ، 1995.

12) أسس الدرس الصرفي في العربية، كرم محمد زرندح، الإصدار الأول، دار المقداد للطباعة، غزة،2007م.

13) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، اعتنى به، محمد فاضلي، ط.1، دار الأبحاث، الجزائر، 2007م.

14) الاشتقاق اللغوي عند القدماء والمحدثين، طارق البهلول سالم سلامة، كلية التربية، جامعة الزاوية.

15) الاشتقاق وأثره في النّمو اللغوي، أبو سكين عبد الحميد محمد، ط.1، مطبعة الأمانة، طنطا، 1979.

16) الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، تح: عبد السلام محمد هارون، (بلا دار النّشر)، القاهرة، 1947.

17) الاشتقاق والنص: إبستيمولوجيا المصطلح وقواعد الإعمال (بحوث مُحَكَّمَة) عبد المجيد طلحة وآخرون، ط.1، 1440هـ، 2018م.

18) الاشتقاق، عبدا لله أمين، مكتبة الخانجي، ط. 2، القاهرة، 1420 هـ2000م.

19) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط. 2، دار غريب، القاهرة، 2006.

20) أصول النحو العربي، أحمد نحلة، ط.1، دار العلوم العربية، 1407هـ، 1989م.

21) أصول النحو العربي، محمد خان، ط.1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2016.

22) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة ـ البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ . 2000م.

23) الأصول في النحو، ابن السّرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ، 1996م.

24) الإغراب فيجدل الإعراب، أبو البركات بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

25) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط.2، 1427هـ، 2006م.

26) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تعليق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006م.

27) الألفاظ، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، تح: محمد باسل عيون السود، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ ـ 1996م.

28) إنباه الرواة على أنباه النحاة، يوسف القطفي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.1 دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406 هـ، 1982م.

29)

30) الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ابن الأنباري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1988م.

31) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن مبارك، ط.3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979م.

32) البحر المحيط، أبو حيان، مطبعة السعادة، د.ط، مصر، 1328هـ.

33) بلغة المشتاق في علم الاشتقاق، محمد ياسين عيسى الفارابي المكّي، د ت، د ط، دار مصر للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر.

34) بن ضباب الغطفاني، المضري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1977م.

35) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، مادة (شقق)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

36) تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري أبو نصر إسماعيل، (مرتب ترتيبا ألفبائيا)، د ط دار الحديث، القاهرة، 2009.

37) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط.1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، 2000م.

38) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف، تح: حسن هنداوي، ط.1، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1429هـ، 2008م.

39) التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، طبعة جديدة، 1985.

40) التفسير اللغوي للقرآن الكريم "أصله أطروحة دكتوراه "، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، ط.1، دار ابن الجوزي، الدّمّام، 1422هـ، 2001م.

41) تهذيب اللّغة، الأزهري، تح: عبد السلام محمد هارون، ط.1، مكتبة الخانجي، مصر، 1396هـ، 1976م.

42) التوليد اللغوي في الصحافة العربية الحديثة، الحبيب النّصراوي، د.ط، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010م.

43) الجامع لأحكام القرطبي، أبو عبد الله القرطبي المالكي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ - 1967م.

44) جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، تعليق: إبراهيم شمس الدين، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

45) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تح: أبو محمد الأسيوطي، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

46) خزانة الأدب ولُبِّ لُبَابِ لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

47) الخصائص، ابن جنّي، تح، محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

48) دراسات في فقه اللّغة، صبحي الصالح، ط.3، دار العلم للملايين.

49) ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني المضري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة،1977م.

50) ديوان مسكين الدّارمي، تح: خليل إبراهيم العصبة وعبد الله الجبوري، بغداد، 1970م.

51) رسالة الاشتقاق، ابن السّرّاج، تح: محمد صالح التكريتي، د ط، المعارف، 1973م.

52) الزّاهر في معاني كلمات الناس، ابن الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412 هـ، 1992م.

53) سرُّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، تح: مصطفى السّقّا وآخرون، ط.1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1374هـ، 1954م.

54) شجاعة العربية (أبحاث ودروس في فقه اللغة) سالم علوي، د.ط، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، 2006م.

55) شذا العرف في فنّ الصّرف، أحمد بن محمد الحملاوي، د ت، عبد المعطى المحرّر، دار الكيان للطباعة والنّشر والتّوزيع، الرّياض.

56) شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمان السّيّد، وبدوي المختون، ط.1، هجر للطباعة والنّشر والتوزيع، مصر، 1410هـ، 1990م.

57) شرح التسهيل، المرادي الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الايمان المنصورة، القاهرة، 1427هـ، 2006م.

58) شرح اللّمع في النّحو، الضّرير القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، تح: رجب عثمان محمد، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ، 2000م.

59) شرح المفصّل، ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ط.1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1408هـ، 1988م.

60) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تح: رمضان عبد التّوّاب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدّايم، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1986م.

61) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

62) طيبة النشر في القراءات العشر، مكتبة ابن الجزري، سوريا، 2012م.

63) علل النحو، الورّاق أبو الحسن محمد بن عبد الله، تح: محمود جاسم محمد الدّرويش، ط 1، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ، 1999م.

64) علم اللغة. مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

65) علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ط9، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

66) عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، تح: محمد باسل عيون السود، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ،1996م.

67) غيث النفع في القراءات السبع، السفاقسي، تح: أحمد محمد عبد السميع، ط.2، دار الكتب العلمية، بيروت 2008م.

68) فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م.

69) في العربية، كرم محمد زرندح، الإصدار الأول، دار المقداد للطباعة، غزة، 2007م.

70) في علم اللغة، غازي مختار طليمات، ط.2، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2000م.

71) القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية،2009،2008م، العدد: 15،14.

72) القياس في العربية، محمد حسن عبد العزيز، ط.1، دار الفكر العربي، 1995.

73) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

74) القياس في النحو العربي، سعيد الزّبيدي، ط.1، دار الشّروق، عمان، الأردن، 1997.

75) الكتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبَر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة،1408هـ،1988م.

76) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ط.3، دار المعرفة، بيروت، 1403هـ، 1982م.

77) اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

78) لسان العرب، ابن منظور، د ت، د.ط، دار صادر، بيروت، لبنان.

79) اللسانيات النّشأة والتّطور، أحمد مومن، ط.2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

80) اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، استيتية، سمير شريف، ط 5، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م.

81) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.

82) لغة قريش، مختار الغوث، ط.1، دار المعراج الدولية للنشر، 1997م.

83) اللغة والنحو، حسن عون، ط.1، 1952م.

84) لمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

85) اللمع في العربية، ابن جني، تح: حامد المؤمن، ط2، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1975م.

86) مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، 2008.

87) مباحث في فقه اللغة العربية، أسعد محمد النّجّار، ط 1.

88) المبسوط في القراءات العشر، الأصبهاني، د ت، الاصدار د ط، مجمّع اللغة العربية، الأردن.

89) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة الحلبي، 1939 م، القاهرة.

90) مجاز القرآن، الحافظ أبو عبيدة معمر بن المثنى، ط.2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ -1979م.

91) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ - 2001م.

92) محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.

93) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط.7، دار المعارف، 1119، كورنيش النيل، القاهرة، ج، م،ع.

94) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، ط1، 1418هـ_1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

95) المزهر في علوم اللّغة، السيوطي، تح: محمد أحمد المولى، ط.3، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

96) المصنّف ابن جنّي، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، إدارة إحياء التراث القديم، دار الثقافة العامة، مصر .1373هـ - 1954م.

97) مفاتيح الغيب، فخر الدين الرّازي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.

98) مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، مادّة (شقق).

99) المقتضب، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

100) مقدّمة التّنّوخي لكتاب الإبدال، أبو الطّيّب اللّغوي، تح: عزالدين التّنّوخي، مطبوعات المجمّع العلمي العربي، دمشق، 1960-1961م.

101) مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مرّاد، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

102) مكتبة الكليات الأزهرية، القراءات وأثرها في العلوم العربية، محمد سالم محيسن، ط.1، 1984م.

103) الممتع في التصريف، ابن عصفور، تح، فخر الدين قباوة، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1407هـ، 1987م.

104) من أسرار اللغة العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، المصرية، القاهرة، 1978م.

105) من غير عزوٍ في ابنِ سيّده، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

106) المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جنّي، تح إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم مصر، 1954م.

107) منطق العرب في علوم اللسان، الحاج صالح، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2012م.

108) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط.1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001م.

109) نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدّين البقاعي، ط.1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1402هـ، 1982م.

110) هذه هي طمطمانية حمير، معجم متن اللغة، رضا أحمد، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958م.

111) هذه هي عنعنة تميم، انظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910م.

112) الوجيز في الصرف، مسعد زياد، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2009م.

رابعا: الرسائل والبحوث العلمية

113) أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في فرع اللغة والنحو والصرف، بعنوان: الاشتقاق عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره "اللُّباب في علوم الكتاب "الطالب: محمود الحسن مولانا شمس الحق، جامعة أم القرى، 1432-1433هـ.

114) أطروحة تخرّج لنيل شهادة دكتوراه، بعنوان: الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللَّهجات العربية، الطالب: أنجب غلام محمد، كلية التربية للبنات، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، 1410هـ، 1989م.

115) رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في النحو والصرف، بعنوان: دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم، الطالب: جويرية محمد اليمني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2015م.

116) رسالة تخرج ماجستير، موقف الإمام السيوطي من الإلهيات والنبوات (دراسة ونقدا)، الطالب: طلعت جبر المجدلاوي، الجامعة الإسلامية غزة، 2002م.

خامسا: المجلات والدوريات:

117) أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، بشير إبرير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005.

118) أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي، دراسة في كتاب الانصاف لابن الانباري، نور الدين دريم، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد الأول، مجلة أمارات، العدد 1، ديسمبر 2017م.

119) الموقف من الجديد اللّغوي، محاضرة ألقاها د: نعمة الله العزاوي في المجمّع العراقي نشر في مجلّة الضاد 2 / ع2 / 1999:

120) القياس أصلا من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاّد في الردّ على المبرّد، مجلّة الباحث، جامعة القرويين، مراكش، المغرب، العدد، 01، 31 . 05 .2019 م، مجلد، 11، ص: 162.

121) القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتّب عليه، الحاج صالح، مجلّة اللّسانيات، ع/ 15.14، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، 2008، 2009، ص: 12.

122) اللغة العربية وآليات توليد ألفاظ الحضارة، محمد صاري، مجلة أبوليوس، ع 4، جانفي 2016، ص: 9.

123) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، مطبعة الأميرية، القاهرة، 1936م، ع 2.

124) المصطلح النقدي وآليات الصّياغة، المَسدّي عبد السلام، مجلة علامات، نادي جدّة الأدبي الثقافي، السعودية، 1993م، المجلد 2/ج، 8.

125) القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، عبد الرحمان الحاج صالح، المجمّع الجزائري للغة العربية، جوان 2009.

126) أساليب التنمية للثروة اللّغوية لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر مُدَرِّسي اللّغة العربية، جلال عزيز فرمان البرقعاوي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 8 31 ديسمبر 2011.

سادسا: الموقع الإلكتروني

130) معلّقة الأعشى، على الموقع الإلكتروني ويكي مصدر، تاريخ الاطلاع: 04 ماي 2024م، على الساعة: 17:45 /https://ar.wikisource.org.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

إهداء

مقدمة ..... أ

مدخل

مفاهيم ومصطلحات

مدخل: 2

أولا: مفهوم القياس لغة واصطلاحا: 2

ثانيًا: مفهوم الاشتقاق لغة واصطلاحا:..... 5

ثالثا: مفهوم الثروة اللغوية: 6

رابعًا: الفرق بين: المثاني، الطّوال، المئين، المفصّل..... 7

الفصل الأول

دور القياس عند العلماء القدامى والمحدثين في توليد الألفاظ.

المبحث الأوّل: أركان القياس وأهميته:.....11

أولا: أركان القياس.....11

أ- الأصل (المَقِيسُ عليه): 11

ب- الفَرْعُ (المَقِيسُ): 12

ج- الحكم:.....14

ثانيا: أهمّية القياس: 16

المبحث الثاني: آراء العلماء القدامى والمحدثين في القياس وطرُقِ توليدِه للألفاظ. 18
أوّلا: آراء العلماء القدامى والمحدثين في القياس: 18
1-المرحلة الأولى: عند علماء العرب القدامى: 19
أ- القرن الأول والثاني الهجري: 19
ب- القرن الثالث للهجرة: 20
ج- القرن الرابع الهجري: 21
د- القرن الخامس إلى العاشر: 21
2- المرحلة الثانية: القياس عند علماء العرب المحدثين: 25
ثانيا: طُرُقُ القياس في توليد الألفاظ: 30
1- العِلّة التعليميَّة: 31
2- العِلَّةُ الْقِياسية: 32
3- العِلَّة الجدَليَةُ النظرية: 32

الفصل الثاني

إسهامات الاشتقاق في تطويع الألفاظ وتوليدها.

المبحث الأول: ماهية الاشتقاق 35
أولا: أصل الاشتقاق: 35
1- رأي البصريين في الاشتقاق: 35
2- رأْيُ الكوفيين في الاشتقاق: 39
ثانيا: أركان الاشتقاق: يرتكز الاشتقاق على أركان أربعة هي: 44
ثالثا: أقسام الاشتقاق: 45

1- الاشتقاق الصّغير (ويسمّى أيضا، الأصغر، القياسي): 45
2- الاشتقاق الكبير: (أو ما يسمى بالتقليبات أو القلب المكاني أو القلب اللغوي). 48
3. الاشتقاق الأكبر (الإبدال الصوتي، الإبدال اللغوي) 50
4-الاشتقاق الكُبَّار: 53
رابعا: أهمّية الاشتقاق: 55
المبحث الثاني: إسهامات الاشتقاق في تطويع الألفاظ وتوليدها: 58
أولا: علاقة الاشتقاق بالجانب الصوتي في تطويع الألفاظ وتوليدها 58
ثانيا: إرتباط الاشتقاق بعلم الصرف ودوره في توليد الألفاظ: 61
ثالثا: الاشتقاق وعلاقته بالجانب النحوي في تكثير الألفاظ: 62

الفصل الثالث

تطبيقات على القياس والاشتقاق في السور المثاني.

المبحث الأول: تطبيق على القياس النّحوي والصّرفي في القراءات القرآنية. 65
أولا: القياس على القياس النّحوي في القراءات القرآنية 65
ثانيا: القياس على القياس الصّرفي في القراءات القرآنية 73
- توجيه القراءات القرآنية: 79
المبحث الثاني: تطبيقات على كيفية اشتقاق الألفاظ..... 80
خاتمة: 93
قائمة المصادر والمراجع: 97
فهرس الموضوعات 111
الملخص

الملخص

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان أهمّ الوسائل التي تساهم بحظٍّ وافر في إنتاج الثّروة اللفظية التي عُرِّفت على أنّها: "عبارة عن مجموعة من المفردات والتراكيب اللغوية التي من خلالها يستطيع الفرد أن يُكوّنَ نماذج لغوية بليغة؛ تمنحه طاقة تعبيرية خاصّة به (الأسلوب) للّغة العربية وهما: القياس والاشتقاق"؛ حيث إنّ هذا الأخير تقوم عليه معظم مفردات اللغة العربية ويُعنَى بتوليد عدد كبير من الألفاظ من أصل واحد، مع بقاء العلاقة اللفظية أو المعنوية مع ما تفرّع منه، والقياس الذي يُعَدُّ الركن الثاني من أصول النّحو؛ فهو عبارة عن القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ والذي يقوم على أربعة أركان هي: المقيس(الأصل)، المقيس عليه(الفرع)، العلّة الجامعة بينهما، الحكم. كما طُبّقت هذه الدراسة من خلال قضيتَيْ القياس والاشتقاق على بعض السور المثاني من القرآن الكريم بمختلف القراءات القرآنية.

الكلمات المفاتيح: القياس، الاشتقاق، الثروة اللّفظية، المثاني، توليد الألفاظ، قواعد، تطويع، إنتاج.

Summary:

This study seeks to clarify the most important means that contribute greatly to the production of verbal wealth, which is defined as all the vocabulary and linguistic structures through which an individual can form eloquent linguistic patterns that give him his own expressive energy (style) in the Arabic language, namely analogy and derivation. Since the latter is the basis of most of the vocabulary of the Arabic language, which means generating a very large number of words from a single origin while maintaining the verbal and moral relationship with what is derived from it.

Analogy, which is considered the second pillar of the foundations of grammar, is the laws deduced from extrapolating the words of the Arabs, which is based on four pillars: the meter being measured, the one being measured against, the unifying reason between them, and the ruling.

This study has applied the mechanism of analogy and derivation to some Qur’anic verses with various Quoranic recitations.

Key words: measurement, derivation, lexical, richness, thesaurus, word generation, rules, adaptation, production.